

عصمة الأنبياء

عليهم السلام

تأليف

محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري ،

فخر الدين الرازي

544 هـ – 606 هـ

اعتنى به الأستاذ

عبد الهادي قطش

دار الهدى

عين مليلة - الجزائر

عصمة الأنبياء

«عليهم السلام»

تأليف

محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري،
فخر الدين الرازي

544هـ - 606هـ

اعتنى به الأستاذ عبد الهادي قطش

دار الهدى

عين مليلة * الجزائر

جميع الحقوق محفوظة للناسر

الرقم التسلسلي 34 / 2006 شركة دار الهدى
رقم الايداع القانوني 521 / 2006 المكتبة الوطنية
ردمك 4 - 724 - 60 - 9961

دار الهدى

للطباعة والنشر والتوزيع

المنطقة الصناعية ص. ب 193 عين مليلة - الجزائر
الهاتف: 030.33.28.81/030.33.27.67/032.44.92.00/032.44.95.47
الفاكس: 032.44.94.18/030.33.28.48
Site web: www.elhouda.com / E-mail: darelhouda@yahoo.fr

الفروع:

مكتبة وراقه شركة دار الهدى :-

عين مليلة: الحي البلدي

- الهاتف: 032.44.83.57 الفاكس: 032.44.92.67

قسنطينة: حي كوحيل لخضر جنان الزيتون

- الهاتف: 031.92.22.08 الفاكس: 031.92.27.08

الجزائر: 01 شارع أوراس بشير باب الواد

- الهاتف: 021.96.62.20 الفاكس: 021.96.61.11

وهران: 05 شارع زيغود يوسف عمارة الحرية

- الهاتف: 041.40.46.47/041.40.46.89 الفاكس: 041.41.46.54

تقديم

الحمد لله وَكَفَى والصَّلَاة والسلام على المصطفى أما بعد:

إنَّ من المغالطات التي أَوْقَعْنَا فيها أهل الزيغ والكفر عبر التاريخ لا تزال نُعاني من سُخْفِهَا إلى يومنا هذا من بعض المشتشرقين، واليهود، والنصارى، ذهب ضحيتها بعض الدَّهْمَاء، أو مَنْ يَعْبُدُ الله على حرف، أو مِنْ ذَوِي السَّذَاجَةِ المقيتة، بالتشكيك والدَّسِّ، وإثارة الشبهات حول أنبياء معصومين مُكْرَمِينَ مبرَّئين إِنَّهَا لَمِنَ الكِبَائِرِ الجسيمة، والشناعة الفاضحة، وهذا دَيْدُنُ الشُّفْهَاء الذين ينكشون في التشابه ويشككون في المتعارض ظناً منهم أَنَّهُمْ اكتشفوا زَلَّةَ نبيٍّ مرسل أو قُبْحاً مشيناً وهو ليس كذلك.

ومن بين ما تعرَّض إليه هؤلاء من شبهات:

شبهات اعتقادية، وأخرى تتعلق بالشرائع والأحكام، وثالثة بالفقوى، ورابعة تخصُّ أفعالهم وأحوالهم، ولقد فتدها الإمام فخر الدِّين الرَّازِي بِإِعْمَالِ لُبِّهِ الحازم، وجوهرة عقله البارِع، بالذَّبِّ عن أنبيائه والذود عن أَصْفِيَائِهِ، بالإبَانَةِ والتوضيح، ودحض افتراءهم ومزاعمهم، وأنَّ ما أتوا به لَمِنَ قبيل الزور والبهتان قال تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنَّ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾.

فكان كِتَاباً في غاية الأهمية وَبَلَّغَةَ أَعْمُ كَانَ وَقَعاً على الأدعياء ونَصراً للأوفياء لأنَّ شبهاتهم لا تَقْوَى على المقاومة ولا تصمدُ أمام الحجج الدَّامِغَةِ.

أ. عبد الهادي قطش

ترجمته *

نسبه: هو محمد بن عمر بن الحسين بن علي القرشي البكري، أبو المعالي وأبو عبد الله المعروف بالفخر الرازي ويقال له ابن خطيب الرّي، أحد فقهاء الشافعية المشاهير.

ولداته:

ولد فخر الدّين الرازي في الخامس والعشرين من شهر رمضان سنة أربع وأربعين وخمسمائة هجرية (544هـ) الموافق لـ (1150م) بالرّي.

شيوخه: من بين الشيوخ الذين تتلمذ عليهم الإمام، أبوه الإمام ضياء الدّين خطيب الرّي ثمّ قصد الكمال السّمّاني واشتغل عليه مدّة، ثمّ عاد إلى الرّي واشتغل على المجد الجيلي وهو أحد أصحاب محمد بن يحيى فقرأ عليه علم الكلام والحكمة، ويقال إنّّه كان يحفظ «الشامل» لإمام الحرمين في علم الكلام، ثمّ قصد خوارزم فجرى بينه وبين أهلها كلام فأخرج من البلد، فقصد ما وراء النهر فجرى له أيضًا هناك ما جرى له في خوارزم، فعاد إلى الرّي.

تصانيفه: فخر الدّين الرازي فاق أقرانه وأهل زمانه في علوم شتى منها علم الكلام والمعقولات وعلم الأوائل فصنّف تصانيف مفيدة في فنون عديدة منها تفسير القرآن الكريم جمع فيه كل غريب وغريبة، وهو كبير جداً لكنّه لم يكمله، وشرح سورة الفاتحة في مجلد.

وفي علم الكلام: «المطالب العالية» و«نهاية العقول» وكتاب «الأربعين» و«المحصل» وكتاب «البيان والبرهان في الرد على أهل الزيغ والطغيان» وكتاب «المباحث العمادية في المطالب المعادية» وكتاب «تحصيل الحق» وكتاب «زبدة».

هـ سير أعلام النبلاء 500/21، وفيات الأعيان 248/4 - 253، شذرات الذهب 21/4 - 22، البداية والنهاية 47/3 - 48.

وفي أصول الفقه: «المحصول» والمعالِم.

وفي الحكمة: «الملخص» و«شرح الإشارات» لابن سينا و«شرح عيون الحكمة».

وفي الطلسمات «السِّرُّ المكتوم» و«شرح أسماء الله الحسنى» ويقال أنه شرح «المفصل» في التَّحْوِلِ للزمخشري، وشرح «الوجيز» في الفقه للغزالي وشرح «سَقَطُ الزُّنْد» للمعري، وله مختصر في الإعجاز، ومؤاخذات جيِّدة على التُّحاة وله طريقة في الخلاف، وله في الطب شرح الكليات في القانون، وصنَّفَ في علم الفِرَاسة، وله مُصنَّفٌ في مناقب الشافعي.

وَعُظُّهُ:

كان له في الوعظ اليد البيضاء، ويعظ باللسانين العربي والأعجمي، وكان يلحقه الوَجْدُ في حال الوعظ ويكثر البكاء وكان يحضر مجلسه بمدينة هَرَاةَ أرباب المذاهب والمقالات وَيَسْأَلُونَهُ وهو يجيب كلَّ سائل بأحسن إجابة، ورجع بِسَبَبِهِ خَلَقَ كثير من الطائفة الكرامية وغيرهم إلى مذهب أهل السُّنَّة، وكان يلقب بهرة شيخ الإسلام.

وفاته:

مات بهرَاةَ يوم عيد الفطر سنة ست وست مائة (606هـ) الموافق لـ (1210م)، وله بضع وستون سنة، وقد اعترف في آخر عمره حيث يقول:

لقد تأملت الطُّرُقَ الكلامية والمناهج الفلسفية فما رأيتهَا تَشْفِي قَلِيلاً ولا تروِي غليلاً، ورأيتُ أقربَ الطرق طريقة القرآن، أقرأ في الإثبات: «الرَّحْمَانُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى»، «إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ» وأقرأ في النَّفي: «ليس كمثله شيء» وَمَنْ جَرَّبَ مِثْلَ تَجْرِبَتِي عَرَفَ مِثْلَ مَعْرِفَتِي.

مقدمة المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المتعالي بجلال أخصيته عن مسارح الخواطر والأوهام، المقدس بكمال صمديته عن مسابح البصائر والأفهام. المتنزه لوجوب هويته عن مشاكلة الأعراض والأجسام. المبرأ بعظمة إلهيته عن بواعث الإقدام وصوارف الأحجام، الذي لا يتغير بمرور الدهور ومرار الشهور والأعوام. ولا يؤوده إنعام سجال⁽¹⁾ الخواص والعوام من الإحسان والإنعام. والصلاة على محمد المبعوث إلى كافة الأنام، والسلام على آله وأصحابه أئمة الإسلام.

أما بعد: فهذه رسالة عملناها في النضح عن رسل الله وأنبيائه عليهم السلام، والذب عن خلاصة خلقه وأتقيائه، وإبانة ما أتى به أهل الحشو من إحالة الذنوب والجرائم عليهم، ونسبة الفضائح والقبائح إليهم، وأنه زورٌ وبُهتانٌ، وحسبان عاطل عن الحجة والبرهان، وأنهم يتجشأون من غير شبع، ويطمعون في غير مطمع، وأن شبهاتهم لا تقوى على مقاومة الساعد الأشد ولا تسمو على المنهج الأسد: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنَّ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾⁽²⁾ والله المحمود على ما أفاض من توفيق، والمشكور على ما منح من تحقيق، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

(1) سجال للمبالغة في الكثرة.

(2) سورة الكهف، الآية: 5.

فصل

في شرح الأقوال والمذاهب في هذه المباحث والمطالب

اعلم أنّ الاختلاف في هذه المسألة واقع في أربعة مواضع:

الأول: ما يتعلّق بالاعتقادية. واجتمعت الأمة على أن الأنبياء معصومون عن الكفر والبدعة إلاّ القُضيلية من الخوارج فإنهم يجوزون الكفر على الأنبياء «عليهم الصّلاة والسّلام». وذلك لأنّ عندهم يجوز صدور الذنوب عنهم، وكلّ ذنب فهو كفر عندهم، فبهذا الطّريق جوّزوا صدور الكفر عندهم، والزّوافض فإنهم يجوزون عليهم إظهار كلمة الكفر على سبيل التّقية⁽¹⁾.

الثاني: ما يتعلّق بجميع الشرائع والأحكام من الله تعالى، وأجمّعوا على أنه لا يجوز عليهم التحريف والخيانة في هذا الباب لا بالعمد ولا بالسهو، وإلاّ لم يبق الاعتماد على شيء من الشرائع.

الثالث: ما يتعلّق بالفتوى. وأجمّعوا على أنّه لا يجوز تَعَمّد الخطأ، فأما على سبيل السهو فقد اختلفوا فيه.

الرّابع: ما يتعلّق بأفعالهم وأحوالهم. وقد اختلفوا فيه على خمسة مذاهب:

الأول: الحشوية: وهو أنّه يجوز عليهم الإقدام على الكبائر والصّغائر.

الثاني: أنّه لا يجوز منهُم تعمد الكبيرة البتّة وأما تعمد الصّغيرة فهو جائز، بشرط أن لا تكون منفراً. وأما إن كانت منفراً فذلك لا يجوز عليهم، مثل التّطفيف بما دون الحبة⁽²⁾ وهو قول أكثر المعتزلة.

(1) قال أبو محمد بن حزم «رحمه الله» في الملل والنحل: «فذهبت طائفة إلى أن «الرسول صلّى الله عليهم وسلم» يعصون الله في جميع الكبائر والصغائر عمداً، حاش الكذب في التبليغ فقط. وهذا قول الكرامية من المرجئة.

(2) الحبة: صنعة ترن مائة حبة خردل وهي جزء من ستين في المثقال.

الثالث: أنه لا يجوز عليهم تعمد الكبيرة والصغيرة، ولكن يجوز صدور الذنب منهم على سبيل الخطأ والتأويل، وهو قول أبي عليّ الجبائي⁽¹⁾.

الرابع: أنه لا يجوز عليهم الكبيرة ولا الصغيرة، لا بالعمد ولا بالتأويل والخطأ. أمّا السهو والنسيان فجائز ثمّ إنهم يعاتبون على ذلك السهو والنسيان، لما أن علومهم أكمل، فكان الواجب عليهم المبالغة في التيقظ، وهو قول أبي إسحاق إبراهيم بن سيار النظام⁽²⁾.

الخامس: أنه لا يجوز عليهم الكبيرة ولا الصغيرة لا بالعمد ولا بالتأويل ولا بالسهو والنسيان. وهذا مذهب الشيعة.

واختلفوا أيضاً في وقت وجوب هذه العصمة.

فقال بعضهم: إنها من أوّل الولادة إلى آخر العمر.

وقال الأكثرون: هذه العصمة إنما تجب في زمان النبوة. فأما قبلها فهي غير واجبة. وهو قول أكثر أصحابنا رحمهم الله تعالى⁽³⁾.

والذي نقول: إنّ الأنبياء «عليهم الصّلاة والسّلام» معصومون في زمان النبوة عن الكبائر والصّغائر بالعمد. أمّا على سبيل السهو فهو جائز ويدلّ على وجوب العصمة وجوه خمسة عشرة:

الحجّة الأولى: لو صدر الذنب عنهم لكان حالهم في استحقاق الذم عاجلاً والعقاب أجلاً أشدّ من حال عصاة الأمة، وهذا باطل، فصدور الذنب أيضاً باطل.

بيان الملازمة: أنّ أعظم نعم الله على العباد هي نعمة الرّسالة والنبوة وكل من كانت نعم الله تعالى عليه أكثر كان صدور الذنب عنه أفحش وصريح العقل يدلّ عليه، ثمّ يؤكده من النقل ثلاثة وجوه:

(1) من أئمة المعتزلة، اشتهر في البصرة، له أراء انفرد بها عن المذهب ت سنة 303هـ.

(2) من أئمة المعتزلة له فرقة «النّظامية» كتب في الفلسفة والاعتزال ت سنة 231هـ.

(3) وهو أيضاً قول أبي هذيل وأبي عليّ من المعتزلة.

الأول: قوله تعالى: ﴿يَنْسَاءَ النَّبِيُّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ﴾⁽¹⁾ وقوله تعالى: ﴿يَنْسَاءَ النَّبِيُّ مَن يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ يُضَعَّفُ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾⁽²⁾.

الثاني: أَنَّ المحصن يُرجم وغيره يُجلد.

الثالث: أَنَّ العبد يحدُّ نصفَ حدِّ الحرِّ.

فثبت بما ذكرنا أَنَّهُ لو صدر الذنب عنهم لكان حالهم في استحقاق الذم العاجل والعقاب الآجل فوق حال جميع عُصاة الأُمَّة، إلاَّ أَنَّ هذا باطل بالإجماع فإنَّ أحداً لا يجوز أن يقول إنَّ الرِّسولَ أحسن حالاً عند الله وأقل منزلة من أحد. وهذا يدلُّ على عدم صدور الذنب عنهم.

الحجة الثانية: لو صدر الذنب عنهم لما كانوا مقبولي الشهادة لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾⁽³⁾ أمر بالتَّيَبُّ والتَّوَقُّف في قَبولِ شهادة الفاسق، إلاَّ أَنَّ هذا باطلٌ فإنَّ مَنْ لم تُقبَلْ شهادته في حال الدنيا فكيف تُقبَلْ شهادته في الأديان الباقية إلى يوم القيامة، وأيضاً فَإِنَّه تعالى شَهِدَ بأنَّ محمداً عليه الصَّلَاة والسَّلَام شهيد على الكل يوم القيامة، قال: ﴿وكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾⁽⁴⁾ وَمَنْ كان شهيداً لجميع الرُّسلِ يومَ القيامةِ كَيْفَ يكون بحالٍ لا تُقبَلْ شهادته في الجنة.

الحجة الثالثة: لو صدر الذنب عنهم لوجب زجرهم، لأنَّ الدلائل دالة على وجوب الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر، لكن زجر الأنبياء عليهم الصَّلَاة والسَّلَام غير جائز، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾⁽⁵⁾ فكان صدور الذنب عنهم ممتنعاً.

(2) سورة الأحزاب، الآية: 30.

(1) سورة الأحزاب، الآية: 32.

(3) سورة الحجرات، الآية: 6 وهما قراءتان مشهورتان فتثبتوا وفتبينوا. (4) سورة البقرة، الآية: 143.

(5) سورة الأحزاب، الآية: 57.

الحجة الرابعة: لو صدر الفسق عن «محمد عليه الصلاة والسلام» لَكُنَّا إِمَّا أَنْ نَكُونَ مَأْمُورِينَ بِالْاِقْتِدَاءِ بِهِ وَهَذَا لَا يَجُوزُ، أَوْ لَا نَكُونَ مَأْمُورِينَ بِالْاِقْتِدَاءِ بِهِ وَهَذَا أَيْضاً بَاطِلٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ (1) ولِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاتَّبِعُوهُ﴾ (2) ولما كان صدور الفسق يفضي إلى هذين القسمين الباطلين كان صدورُ الفسقى عنه مُحَالاً.

الحجة الخامسة: لو صدرت المعصية عن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لوجب أن يكونوا موعودين بعذاب الله بعذاب جهنم، لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ (3) ولكانوا ملعونين، لقوله تعالى: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ (4) وبإجماع الأمة هذا باطل فكان صدور المعصية عنهم باطلاً.

الحجة السادسة: أنهم كانوا يأمرُونَ بالطاعات وترك المعاصي ولو تركوا الطاعة وفعلوا المعصية لدخلوا تحت قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ كَبِرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ (5) وتحت قوله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ﴾ (6) ومعلوم أن هذا في غاية القبح، وأيضاً أخبر الله تعالى عن رسوله شعيب عليه الصلاة والسلام أنه نَرَأَى نَفْسَهُ مِنْ ذَلِكَ، فقال: ﴿وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَى مَا أَنْهَكُمْ عَنْهُ﴾ (7).

الحجة السابعة: قال الله تعالى في صِفَةِ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ﴾ (8) والألف واللام في صِيغَةِ الْجَمْعِ تَفِيدُ الْعُمُومَ فدخل تحت لفظ (الخيرات) فعل كل ما ينبغي وترك كل ما لا ينبغي، وذلك يدل على أنهم كانوا فاعلين لكل الطاعات وتاركين لكل المعاصي.

(2) سورة الأنعام، الآية: 153.

(4) سورة هود، الآية: 18.

(6) سورة البقرة، الآية: 44.

(8) سورة الأنبياء، الآية: 90.

(1) سورة آل عمران، الآية: 31.

(3) سورة النساء، الآية: 14.

(5) سورة الصف، الآية: 3.

(7) سورة هود، الآية: 88.

الحجة الثامنة: قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ الْمُضْطَفِينَ الْأَخْيَارِ﴾⁽¹⁾ وهو أَنَّ اللَّفْظَيْنِ أعني قوله تعالى: ﴿الْمُضْطَفِينَ﴾ وقوله: ﴿الْأَخْيَارِ﴾ يتناولان جملة الأفعال والتروك، بدليل جواز الاستثناء، يقال: فُلَانٌ مِنَ الْمُضْطَفِينَ الْأَخْيَارِ إِلَّا فِي كَذَا، والاستثناء يخرج من الكلام ما لولاه لدخل، فدلّت هذه الآية على أَنَّهُمْ كانوا مِنَ الْمُضْطَفِينَ الْأَخْيَارِ في كل الأمور. وهذا ينافي صدور الذنب عنهم، ونظيره قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَضْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ﴾⁽²⁾ وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ أَضْطَفَنِي ءَادَمَ وَنُوحًا وَعَالِ إِبْرَاهِيمَ وَعَالِ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾⁽³⁾ وقال في حق إبراهيم: ﴿وَلَقَدْ أَضْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾⁽⁴⁾ وقال في حق موسى عليه الصلاة والسلام: ﴿إِنِّي أَضْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَتِي وَبِكَلِمَتِي﴾⁽⁵⁾ وقال تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ عِبَادَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُولَى الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ. إِنَّا أَخْلَصْنَاهُمْ بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ﴾⁽⁶⁾.

لا يقال: الاضطفاء لا يمنع من فعل الذنب، بدليل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ أَضْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بإِذْنِ اللَّهِ﴾⁽⁷⁾ قَسَمَ الْمُضْطَفِينَ إِلَى الظالم والمقتصد والسابق، لأننا نقول: الضمير في قوله (فَمِنْهُمْ) عائدٌ إِلَى قوله: ﴿مِنْ عِبَادِنَا﴾ لا إِلَى قوله: ﴿الَّذِينَ أَضْطَفَيْنَا﴾ لَأَنَّ عَوْدَ الضمير إِلَى أَقْرَبِ المذكورين واجب.

الحجة التاسعة: قوله تعالى حكاية عن إبليس: ﴿فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمْ الْمُخْلَصِينَ﴾⁽⁸⁾ استثنى المخلصين من إغوائه وإضلاله، ثم إنه تعالى شهد على إبراهيم وإسحاق ويعقوب عليهم الصلاة والسلام أَنَّهُمْ مِنَ الْمُخْلَصِينَ، حيث قال ﴿إِنَّا أَخْلَصْنَاهُمْ بِخَالِصَةٍ﴾⁽⁹⁾ وقال في

(2) سورة الحج، الآية: 75.

(4) سورة البقرة، الآية: 130.

(6) سورة ص، الآيات: 45 - 46.

(8) سورة ص، الآيات: 82 - 83.

(1) سورة ص، الآية: 47.

(3) سورة آل عمران، الآية: 33.

(5) سورة الأعراف، الآية: 144.

(7) سورة فاطر، الآية: 32.

(9) سورة ص، الآية: 46.

حق يوسف عليه الصلاة والسلام ﴿إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ﴾⁽¹⁾ فلما أقرَّ إبليس أنه لا يغوي المخلصين، وشهد الله بأن هؤلاء من المخلصين ثبت أن إغواء إبليس ووسوسته ما وصلت إليهم، وذلك يوجب القطع بعدم صدور المعصية عنهم.

الحجة العاشرة: قال الله تعالى ﴿وَلَقَدْ صَدَقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ فَاتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾⁽²⁾ فهؤلاء الذين لم يتبعوا إبليس إما أن يقال: إنهم الأنبياء أو غيرهم، فإن كانوا غيرهم لزم أن يكونوا أفضل منهم، لقوله تعالى ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾⁽³⁾ وتفضيل غير النبي على النبي باطل بالإجماع. فوجب القطع بأن أولئك الذين لم يتبعوا إبليس هم الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وكل من أذنب فقد اتبع إبليس فدلَّ هذا على أن الأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه ما أذنبوا.

الحجة الحادية عشرة: أنه تعالى قَسَمَ المكلفين إلى قسمين: حزب الشيطان كما قال تعالى: ﴿أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾⁽⁴⁾ وحزب الله تعالى كما قال تعالى ﴿أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾⁽⁵⁾ ولا شك أن حزب الشيطان هو الذي يفعل ما يريد الشيطان ويأمره به. فلو صدرت الذنوب عن الأنبياء لصدق عليهم أنهم من حزب الشيطان، ولصدق عليهم قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ ولصدق على الزهاد من أحاد الأمة قوله تعالى ﴿أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ وحيث يلزم أن يكون واحد من أحاد الأمة أفضل بكثير من الأنبياء، ولا شك في بطلانه.

الحجة الثانية عشرة: إن أصحابنا «رحمهم الله تعالى» يَبَيِّنُوا أَنَّ الأنبياء أفضل من الملائكة وثابت بالدلالة على أن الملائكة ما أقدموا على شيء من الذنوب، فلو

(2) سورة سبأ، الآية: 20.

(4) سورة المجادلة، الآية: 19.

(1) سورة يوسف، الآية: 24.

(3) سورة الحجرات، الآية: 13.

(5) سورة المجادلة، الآية: 22.

صدرت الذنوب عن الأنبياء لامتنع أن يكونوا زائدين في الفضل على الملائكة لقوله تعالى: ﴿أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾⁽¹⁾.

الحجة الثالثة عشرة: قال الله تعالى في حق إبراهيم عليه الصلاة والسلام: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾⁽²⁾ والإمام هو الذي يُقتدى به فلو صدر الذنب عن إبراهيم لكان اقتداء الخلق به في ذلك الذنب واجباً وإنه باطل.

الحجة الرابعة عشرة: قوله تعالى: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾⁽³⁾ فكل مَنْ أقدم على الذنب كان ظالماً لنفسه لقوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ﴾⁽⁴⁾.

إذا عرفت هذا فنقول: ذلك العهد الذي حكم الله تعالى بأنه لا يصل إلى الظالمين إما أن يكون هو عهد النبوة أو عهد الإمامة، فإن كان الأول فهو المقصود، وإن كان الثاني فالمقصود أشهر، لأنَّ عهد الإمامة أقل درجة من عهد النبوة، فإذا لم يصل عهد الإمامة إلى المذنب العاصي، فإنَّ لا يصل عهد النبوة إليه أولى.

الحجة الخامسة عشرة: رُوِيَ أَنَّ خُزَيْمَةَ بْنَ ثَابِتِ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ شَهِدَ عَلَى وَفْقِ دَعْوَى النَّبِيِّ ﷺ، مَعَ أَنَّهُ مَا كَانَ عَالِمًا بِتِلْكَ الْوَاقِعَةِ فَقَالَ خُزَيْمَةُ: «إِنِّي أَصْدَقُكَ فِيمَا تَخْبِرُ عَنْهُ مِنْ أَحْوَالِ السَّمَاءِ، أَفَلَا أَصْدَقُكَ فِي هَذَا الْقَدْرِ؟!» فَلَمَّا ذَكَرَ ذَلِكَ صَدَقَهُ النَّبِيُّ ﷺ فِيهِ وَلَقَبَهُ بِذِي الشَّهَادَتَيْنِ⁽⁵⁾ وَلَوْ كَانَ الذَّنْبُ جَائِزًا عَلَى الْأَنْبِيَاءِ لَكَانَتْ شَهَادَةُ خُزَيْمَةَ غَيْرَ جَائِزَةٍ.

(1) سورة ص، الآية: 28.

(2) سورة فاطر، الآية: 32.

(3) سورة البقرة، الآية: 124.

(4) سورة فاطر، الآية: 32.

(5) هو خزيمة بن ثابت الأنصاري من السابقين الأولين. روى عنه ابنه عمارة أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اشترى فرساً من سواء بن قيس المحاربي فبحلده سواء فشهد خزيمة للنبي ﷺ فقال له النبي ﷺ عليه وسلم: «ما حملك على الشهادة ولم تكن معنا حاضراً؟ قال: صدقتك بما جئت به وعلمت أنك لا تقول إلا حقاً فقال النبي ﷺ عليه وسلم: مَنْ شَهِدَ لَهُ خُزَيْمَةُ أَوْ عَلَيْهِ فَهُوَ حَسْبُهُ» وحديثه رواه أبو داود وغيره، وجعل شهادته بشهادتين رواه البخاري.

واعلم أننا لما فرغنا من ذكر الدلائل الدالة على عصمة الأنبياء فلنذكر الآن ما يدل على عصمة الملائكة. ويدل عليه وجوه أربعة:

الأول: قوله تعالى في صفة الملائكة: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾⁽¹⁾ يتناول جميع الملائكة في فعل جميع المأمورات وترك جميع المنهيات، لأن كل من نهى عن فعل فقد أمر بتركه.

الثاني: قوله تعالى في وصفهم: ﴿بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾⁽²⁾.

الثالث: قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾⁽³⁾ وما كانت صفته كذلك لا يصدر عنه الذنب.

الرابع: أن الملائكة رسل الله لقوله تعالى: ﴿جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا﴾⁽⁴⁾ والرسل معصومون لقوله تعالى في تعظيمهم: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾⁽⁵⁾.

فهذا مجموع الدلائل على عصمة الأنبياء وعصمة الملائكة صلوات الله عليهم أجمعين.

واعلم أن شبهات المخالفين في هذه المسألة كثيرة، ونحن نذكرها على سبيل الاختصار.

(2) سورة الأنبياء، الآيات: 26-27.

(4) سورة فاطر، الآية: 1.

(1) سورة التحل، الآية: 50.

(3) سورة الأنبياء، الآية: 20.

(5) سورة الأنعام، الآية: 124.

عصمة آدم عليه السلام

أما قصة آدم عليه السلام فقد تمسكوا بها من وجوه ستة:

الأول: أنه كان عاصياً والعاصي لا بُدَّ وأن يكون صاحب الكبيرة، وإنما قلنا: إنه كان عاصياً لقوله تعالى: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾⁽¹⁾ وإنما قلنا إنَّ العاصي صاحب الكبيرة لوجهين:

أحدهما: أنَّ النَّصَّ يقتضي كونه متعاقباً وهو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَغْصِ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا﴾⁽²⁾ ولا معنى لصاحب الكبيرة إلا مَنْ فعل فعلاً يُعاقب عليه.

وثانيهما: أنَّ العصيان اسم ذمٍّ فلا يطلق إلا على صاحب الكبيرة.

الثاني: أنه تائب والتائب مذنّب. وإنما قلنا أنه تائب لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَجْتَبَهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَى﴾⁽³⁾ وقوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾⁽⁴⁾ وإنما قلنا إنَّ التائب مذنّب لأنَّ التائب هو النادم على فعل الذنب والنادم على فعل الذنب مخبر عن كونه فاعلاً للذنب، فإن كذب في ذلك الإخبار فهو مذنّب بفعل الكذب وإن صدق فيه فهو المطلوب. الثالث: أنه ارتكب المنهي عنه، لقوله تعالى: ﴿أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَنْ تِلْكَ الْأَشْجَرَةِ﴾⁽⁵⁾ وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ﴾⁽⁶⁾ وارتكاب المنهي عنه عين الذنب.

الرابع: أنه تعالى سمّاه ظالماً في قوله: ﴿فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾⁽⁷⁾ وهو أيضاً سَمَّى نفسه ظالماً في قوله: ﴿قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا﴾⁽⁸⁾ والظالم ملعون لقوله تعالى: ﴿أَلَا لَبِئْسَ اللَّهُ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾⁽⁹⁾ ومن كان كذلك كان صاحب كبيرة.

(2) سورة النساء، الآية: 14.

(4) سورة البقرة، الآية: 37.

(6 و 7) سورة البقرة، الآية: 35.

(9) سورة هود، الآية: 18.

(1) سورة طه، الآية: 121.

(3) سورة طه، الآية: 122.

(5) سورة الأعراف، الآية: 22.

(8) سورة الأعراف، الآية: 23.

الخامس: أنه اعترف بأنه لولا مغفرة الله تعالى له لكان خاسراً في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾⁽¹⁾ وذلك يقتضي كونه صاحب كبيرة.

السادس: أنه أخرج من الجنة بسبب وسوسة الشيطان وإزالته جزاء على ما أقدم عليه من طاعة الشيطان، وذلك يدل على كونه صاحب كبيرة.

ثم قالوا: إن كل واحدة من هذه الوجوه لا يدل على كونه فاعل كبيرة، ولكن مجموعها قاطع في الدلالة عليه، ويجوز أن يكون كل واحد من الوجوه وإن لم يكن دالاً على الشيء إلا أنها عند الاجتماع تصير دالة كما قلنا في القرائن. والجواب: عن الكل عندنا: أن ذلك كان قبل النبوة، فلا يكون وارداً علينا. فأما الذين لم يجزوا صدور المعصية عن الأنبياء قبل النبوة فقد أجابوا عن كل واحدة من هذه الوجوه.

أما الأول: فقالوا: المعصية مخالفة الأمر، فالأمر قد يكون بالواجب والندب، فإنهم يقولون: أشرت عليه في أمر ولده بكذا فعصاني، وأمرته بشرب الدواء فعصاني. وإن كان كذلك لم يمتنع أن يكون إطلاق اسم العصيان على آدم، لا لكونه تاركاً للواجب بل للمندوب.

ولقائل أن يقول: إننا قد بينا أن ظاهر القرآن يدل على أن العاصي يستحق العقاب وذلك يقتضي تخصيص اسم العاصي بترك الواجب فقط وبيننا أنه أيضاً اسم ذم، فوجب أن لا يتناول إلا تارك الواجب، ولأنه لو كان تارك المندوب عاصياً لوجب وصف الأنبياء بأنهم عصاة في كل حال وأنهم لا ينفكون عن المعصية، لأنهم لا يكادون يتفككون عن ترك المندوب، لا يقال: وصف تارك المندوب بأنه عاص مجازاً والمجاز لا يطرد. لأننا نقول: لما سلمت كونه مجازاً فالأصل عدمه وحيث يتأمل استدلال الخصم.

(1) سورة الأعراف، الآية: 23.

فأما قوله: أشرت إليه في أمر وَلَدِهِ بكذا فعصاني فإننا لا نسلّم أن هذا الاستعمال مروي عن العرب، وإن سلمناه، لكنهم إنما يطلقون ذلك إذا جزموا على المستشير بأنه لا بُدَّ وأن يفعل ذلك الفعل، وأنه لا يجوز الإخلال به وحينئذ يكون معنى الإيجاب حاصلاً، وإن لم يكن الوجوب حاصلاً. وذلك يدل على أن لفظ العصيان لا يجوز إطلاقه إلا عند تحقق الإيجاب، لكن أجمعنا على أن الإيجاب من الله يقتضي الوجوب، فَلَزِمَ أن يكون إطلاق لفظ العصيان على آدم إنما كان لكونه تاركاً للواجب.

وأما الثاني: وهو أنه تائب، فقد أجاب مَنْ جَوَّزَ الصَّغِيرَةَ بأن التوبة تجب من الصَّغَائِرِ كما تجب من الكبائر، فإنَّ الصَّغِيرَةَ إذا لم يتب منها صاحبها صار مُصْرَافاً عليها والإصرار على أي ذنب كان كبيرة.

وأما مَنْ لم يُجَوِّزِ الصَّغِيرَةَ فقد أجاب بأن التوبة قد تَحَسَّنُ مَنْ لم يذنب قط على سبيل الانقطاع إلى الله تعالى والرجوع إليه، ويكون وجه حُسْنِهَا استحقاق الثواب بها ابتداءً. والذي يدل عليه أننا نقول: «اللَّهُمَّ اجعلنا من التوابين»⁽¹⁾ فلو كان حُسْنُهَا مسبوقةً بفعل الذنب لكان ذلك سؤالاً لصيرورتنا مذنبين، وأنه لا يجوز.

وأما الثالث: فهو ارتكاب المنهي، فالجواب أننا نقول: لا نسلّم أن التَّهْيِيَّ للتحریم فقط، بل هو مشترك بين التحريم والتنزيه وتفسيره أن التَّهْيِيَّ يفيد أن جانب الترك راجع على جانب الفعل.

فأما جانب الفعل فهل يقتضي استحقاق العقاب أو لا يقتضي؟ فَذَلِكَ خارج عن مفهوم اللفظ وإذا كان كذلك سقط الاستدلال.

سَلَّمْنَا أن التَّهْيِيَّ للتحریم لكنّه ارتكبه ناسياً لقوله تعالى: ﴿فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْماً﴾⁽²⁾ وحينئذ لم يكن ذنباً لأنَّ التَّكْلِيفَ مرتفع عن النَّاسِي⁽³⁾، ولقائل أن

(1) ورد «اللَّهُمَّ اجعلني من التوابين» وهذا قسم من حديث الوضوء، رواه الترمذي عن عمر رضي الله عنهما.

(2) سورة طه، الآية: 115.

(3) الحديث: «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان» متفق عليه.

يقول: لا نسلّم أنّه ارتكبه ناسياً. والدليل عليه قوله تعالى: ﴿وَقَالَ مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَيْنِ﴾⁽¹⁾ وقوله: ﴿وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لِنَاصِحِينَ﴾⁽²⁾ وكل ذلك يدل على أنّه ما نسي التّهي حال الإقدام على ذلك الفعل، وأيضاً فلاّته لو كان ناسياً لما عُوتِبَ على ذلك الفعل، ولما سُمِيَ بالعاصي، فحيث عُوتِبَ عليه دلّ على أنّه ما كان ناسياً، وأمّا قوله تعالى: (فَنَسِيَ) ففيه إثبات أنّه نسي وليس فيه أنّه ما نسي سلمنا أنّه لم يكن ناسياً ولكنه أخطأ في الاجتهاد وذلك لأنّ كلمة (هذه) في قوله: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ﴾⁽³⁾ قد يُراد بها الإشارة إلى الشخص وقد يراد بها الإشارة إلى النوع كما في قوله عليه الصّلاة والسّلام: «هذا وضوء لا يقبل الله الصّلاة إلاّ به»⁽⁴⁾ فآدم عليه الصّلاة والسّلام اشتبه الأمر عليه فظنّ أنّ المراد هو الشخص فعذّل عنه إلى شخص آخر إلاّ أنّ المجتهد إذا أخطأ في الفروع لم يكن صاحب كبيرة.

لا يقال: كلمة (هذه) لما احتملت الأمرين كان البيان حاصلاً في ذلك الوقت لأنّ تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز وإذا كان البيان حاصلاً لم يكن آدم عليه السّلام معذوراً في ذلك الخطأ لأنّا نقول: لعلّ البيان كان حاصلاً بطريق غامض خفيّ فالحطّيء فيه معذور.

وأما الرّابع: وهو أنّ الله تعالى سمّاه ظالماً فقد أجاب عنه من يُجوز الصّغيرة بأن كلّ ذنب يأتي به المكلف كبيراً كان أو صغيراً فهو ظالم لنفسه. وأمّا من لم يُجوزها فأجاب بأن ترك الأولى ظلم، لأنّه لما كان متمكناً من فعل الأولى حتى يستحقّ به الثواب العظيم فلمّا تركه من غير موجب فقد ترك حفظ نفسه ومثل هذا لا يجوز أن يسمّى ظالماً لنفسه، لأنّ حقيقة الظلم وضع الشيء في غير موضعه وها هنا كذلك.

وأما الخامس: فالجواب عنه: أنّه محمّل على الصّغيرة أو على ترك الأولى وتقديره ما تقدّم.

(2) سورة الأعراف، الآية: 21.

(1) سورة الأعراف، الآية: 20.

(3) سورة البقرة، الآية: 35.

(4) رواه ابن ماجه ولفظه (هذا وضوء من لا يقبل الله منه صلاة إلاّ به).

وأما السادس: فجوابه: أنه ليس في الآية إلا أنه أخرج من الجنة عند إقدامه على هذا الفعل، أو لأجل إقدامه على هذا الفعل، وذلك لا يدل على أن ذلك الإخراج كان على سبيل التنكيل والاستخفاف، وكيف والله تعالى إنما خلق آدم ليكون خليفة في الأرض؟ فلما كان المقصود الأصلي من خلقه ذلك، فكيف يقال: إنه وقع ذلك عقوبة واستخفافاً، الذي يدل على أنه لا بد من المصير إلى الوجوه التي ذكرناها هو أنه «عليه الصلاة والسلام» لو كان عاصياً في الحقيقة وكان ظالماً في الحقيقة لوجب الحكم عليه بأنه كان مستحقاً للنار، لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَغْصِ اللَّهُ وَرَسُولُهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ (1) وبأنه كان ملعوناً لقوله تعالى: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ (2) فلما اجتمعت الأمة على أن ذلك لا يجوز علمنا قطعاً أنه لا بُد من التأويل وبالله التوفيق.

الشبهة الثانية: تمسكوا بقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا فَلَمَّا تَغَشَّاهَا حَمَلَتْ حَمَلاً خَفِيفاً فَمَرَّتْ بِهِ فَلَمَّا أَثْقَلَتْ دَعَوَا اللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ ءَاتَيْنَا صَاحِبًا لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ. فَلَمَّا ءَاتَاهُمَا صَاحِبًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا ءَاتَاهُمَا فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (3).

قالوا: لا شك أن النفس الواحدة هي آدم، وزوجها المخلوق منها هي حواء فهذه الكنايات عائدة إليهما قوله تعالى: ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا ءَاتَاهُمَا فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (4) يقتضي صدور الشرك عنهما.

ثم قالوا: إن إبليس لما أن حملت حواء عرض لها ولد فقال لها: إن أحببت أن يعيش ولدك فسميه بعبد الحارث وكان إبليس يُسمَّى الحارث، فلما وَلَدَتْ سمته بهذه التسمية فلذا قال الله تعالى: ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا ءَاتَاهُمَا﴾.

والجواب الصحيح: أننا لا نُسلم أن النفس الواحدة في هذه الآية هي آدم عليه السلام، وليس في الآية ما يدل على ذلك، بل نقول: الخطاب لقريش، وهو آل

(2) سورة هود، الآية: 18.

(1) سورة الجن، الآية: 23.

(4) سورة الأعراف، الآية: 190.

(3) سورة الأعراف، الآيات: 189 - 190.

قُصِيَّ. والمعنى خلقكم من نفس قُصِيَّ وجعل من جنسها زوجها عريية قريشية ليسكن إليها. فلمَّا آتاها ما طلبا من الولد الصَّالح السمي سَمِيًّا أولادهما الأربعة بعبد مناف. وعبد العُزَّى. وعبد قُصِيَّ. وعبد الدَّار، والضمير في (يُشْرِكُونَ) لهما ولأعقابهما.

وذكروا وجوهاً آخر سِوَى ما ذكرناه وهي بأسرها ضعيفة:

أولها: أَنَّ الْكِنَايَات كُلَّهَا عَنْ آدَمَ وَحَوَاءَ، إِلَّا فِي (جَعَلَا) وَ(يُشْرِكُونَ) فَإِنِهما يرجعان إلى نَسْلِهِمَا وَعَقْبِهِمَا، ويكون تقدير الكلام: فلمَّا أتى الله آدم وحواء الولد الصَّالح الَّذِي طلباه جعل كفَّار أولادهما ذلك مضافاً إلى غير الله، وإنما تُثْبِتُ ذكرهما لأنهما جنسان من ذَكَرٍ وَأُنْثَى، ويقوي هذا التأويل قوله: ﴿فَتَعَلَّى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ وذلك يدلُّ على أَنَّ المراد بالثنية ما ذكرناه من الجنسين.

وثانيهما: أَنَّ قوله: ﴿مَنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ هو آدمُ وجعل من تلك النفس زوجها، وهي حواء، إلى ههنا حديث آدم وحواء.

ثم خَصَّ بالذكر المشركين من أولاد آدم الذين سألوا ما سألوا وجعلوا له شركاء. ويجوز أن يذكر العموم ثم يَخْصُّ بعض المذكور بالذكر. ومثله كثير في الكلام. قال الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرِينِ بِهِمْ بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ﴾ (1) فَعَمَّ جميع الخلق في أول الآية ثُمَّ خَصَّ في آخرها بعضهم. فكذا ههنا.

واعلم أَنَّ هَذَيْنِ يَقْتَضِيَانِ فِي الْكِنَايَاتِ الْمُتَوَالِيَةِ عَقِيبُ مَذْكُورٍ وَاحِدٍ صَرَفَ بَعْضُهَا إِلَى الْمَذْكُورِ وَبَعْضُهَا إِلَى شَيْءٍ آخَرَ. وَذَلِكَ يُفَكِّكُ النَّظْمَ.

وثالثها: أَنَّ تَكُونَ الْهَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ﴾ رَاجِعَةٌ إِلَى الْوَلَدِ، لَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى. وَيَكُونُ الْمَعْنَى: إِنَّهُمَا طَلَبَا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى ابْنًا لَا الْوَلَدَ الصَّالِحَ وَهُوَ كَقَوْلِهِ: طَلَبْتَ مِنِّي دَرَهْمًا فَلَمَّا أُعْطِيْتُكَ أَشْرَكْتُهُ بِآخِرِ أَيِّ طَلَبْتَ آخَرَ مُضَافًا إِلَيْهِ.

(1) سورة يونس، الآية: 22.

وهذا ضعيف لوجهين أحدهما: أَنَّ الهاء في قوله تعالى: ﴿لَهُ﴾ لما عاد إلى الولد يصير قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا آتَتْهُمَا صَالِحًا﴾.

الثاني: وهو أَنَّهُ يصير قوله تعالى: ﴿فَتَعَلَّى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ منقطعاً عمّا قبله وذلك يوجب الركاقة. فهذا هو الكلام على الآية.

وأما الرواية التي ذكروها فهي ضعيفة لوجه ثلاثة:

الأول: أَنَّهُ من باب الآحاد فلا يكون مقبولاً في العلميات.

الثاني: أَنَّهُ إمَّا أَنْ يقال: بأنَّ آدم وَحَوَاءَ اعتقداً أَنَّ الولدَ من خلق إبليس أو لم يعتقد ذلك ولكنهما سَمَّيَا ولدهما بعد الحارث مع أَنَّ الحارث كان اسم إبليس، فَإِنْ كان الأول لَزِمَ أَنْ يكون آدم وَحَوَاءَ قد اعتقدا إلهية إبليس، وذلك إمَّا لَا يذهبُ إليه عاقل. وَإِنْ كان الثاني لم يَلْزَمْ منه الكُفْرُ والشُّرْكُ، لأنَّ الأعلام تفيد تسمية الولد بعبد الحارث لا تفيدُ كونه عبد الحارث، فَإِنَّ الأعلام قائمة مقام الإشارة فقط ولا يَلْزَمُ مِنْهُ الكُفْرُ والفسق أصلاً.

الثالث: أَنَّ العداوة الشديدة التي كانت بينَ آدم وإبليس من أوّل الأمر إلى وقت ذلك الحمل مانعة لآدمَ من الإغترار به.

هَبْ أَنْ آدم لم يكن نبياً ولم يكن مسلماً، أما كان عاقلاً؟ فصَحَّ أَنْ هذه الرواية الخبيثة لا يجوز أن يقبلها عاقل فضلاً عن مسلم⁽¹⁾.

(1) قال الإمام الحافظ أبو محمد بن حزم في «كتاب الفصل في الملل والأهواء والنحل»: وهذا الذي نسبوه إلى آدم عليه السلام من أَنَّهُ سمَّى ابنه عبد الحارث خرافة موضوعة مكذوبة من تأليف مَنْ لَا دين له ولا خيَاءَ ولم يصح سندها قط وإنما نزلت الآية في المشركين على ظاهرها هـ. والعجب أن ابن جرير ادَّعى الإجماع عليها.

قصة نوح عليه السلام

(وفيها شبهات)

الشبهة الأولى: تمسكوا بقوله تعالى: ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَكَمِينَ قَالَ يَنْتَوِخُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلَا تَسْأَلْنِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعِظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ (1) من وجهين:

الأول: أن قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾ يدل على أنه لم يكن ابناً، وإذا كان كذلك كان قوله: ﴿إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي﴾ كذباً، وهو معصية.

الثاني: أن سؤال «نوح عليه السلام» كان معصية لثلاث آيات:

أحدها: قوله: ﴿فَلَا تَسْأَلْنِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعِظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ قال ابن حزم تعليقا على ذلك (2).

وثانيها: قوله خبراً عن نوح: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْأَلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ (3).

وثالثها: قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾ وفيها قراءتان قراءة الكسائي عمل غير صالح، والمعنى أن ابنك عمل غير صالح والباقون بالتنوين والرفع. والأول مرجوح لأنه يقتضي إضمار الموصوف (4) وهو على خلاف الأصل فتعينت القراءة الثانية، والهاء في قوله: (إنه) ضمير والضمير لا بُدَّ وأن يكون عائداً إلى مذكور سابق والمذكور السابق ها هنا إما السؤال وإما الابن لا يجوز عوده إلى

(1) سورة هود، الآيات: 45 - 46.

(2) قال أبو محمد بن حزم: وهذا لا حجة لهم فيه، لأن نوحاً عليه السلام تأول وعد الله تعالى أن يُخلصه وأهله، فظن أن ابنه من أهله على ظاهر القرابة وهذا لو فعله أحد كان مأجوراً ولم يسأل نوح تخلص من أيقن أنه ليس من أهله فتفرغ على ذلك نهى عن أن يكون من الجاهلين فتدبر عليه السلام ونزع وليس ههنا عَمْدٌ للمعصية البتة.

(3) سورة هود، الآية: 47.

(4) موصوف (غير) أي عمل عملاً غير صالح قال الشريف الرضي: ومع هذه القراءة لا شبهة في رجوع معنى الكلام إلى الابن دون سؤال نوح. وقد قوى الشريف هذه القراءة وساق عليها شواهد من كلام العرب.

الابن لأنّ الابن لا يكون عملاً غير صالح بل ذا عمل غير صالح، فيقتضي الإضمار وإنه خلاف الأصل. فثبت أنّ الضمير عائد إلى السؤال فثبت أنّ ذلك كان عملاً غير صالح.

والجواب: عن الأوّل أنّ المفسرين اختلفوا في هذا الابن على ثلاثة أقوال:
الأوّل: فالأكثر على أنّه كان ابناً له لصلبه وهو الأقوى لقوله تعالى: ﴿وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ﴾، ثم اختلفوا فمنهم من قال: ليس من أهلك الذين وعدتك أن أنجيهم معك، وقيل: ليس من أهل دينك وهذا قول ابن عباس وسعيد بن جبّير والضّحّاك وعكرمة وميمون بن مهران.

الثاني: أنّه كان ابن امرأته إلاّ أنّه لاختلاطه بأبنائه وأهل بيته أطلق عليه لفظ الابن، كما أنّ إبليس لاختلاطه بالملائكة أطلق عليه اسم الملك. ويدل عليه قوله: ﴿إِنَّ أَبْنَى مِنْ أَهْلِي﴾ ولم: ويروى ذلك عن الباقيين⁽¹⁾.

الثالث: أنّه ولد على فراشه لغير رشدة⁽²⁾، وهو المروي عن الحسن ومجاهد وابن جريج وعبيد بن عمير.

وهذان القولان ضعيفان، لقوله تعالى: ﴿وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ﴾ والثالث أضعف لأنّه يجب تنزيه منصب الأنبياء عن مثل هذه الفضيحة⁽³⁾.

وعن الشبهة الثانية: إنّنا لا نسلم أنّه دَعَا لابنه مطلقاً، بل يشترط الإيمان لا يقال: فلم قال الله تعالى: ﴿فَلَا تَسْأَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ وقال: ﴿إِنِّي أَعْظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ وقال نوح: ﴿رَبِّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْأَلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ﴾؟ لأنّنا نقول: يمتنع أن يكون نوح عليه السلام نهى عن ذلك وإن لم يقع ذلك منه، كما أنّ نبينا عليه الصّلاة والسّلام نهى عن

(1) وهو قول محمد بن علي الباقر والحسن البصري، كما يروى أنّ علياً قرأ «ونادى نوح ابنها» والضمير لامرأته، (مفاتيح الغيب 62/5).

(2) يريد أنّه كان ولد زني، يقال: هذا ولد رشدة إذا كان لنكاح صحيح، أما يُقال ضِدّه: ولد زانية.

(3) قال المؤلف عن هذا الرّأي في تفسيره 63/5 : وهذا قول خبيث.

الشرك لقوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾⁽¹⁾ وإن لم يقع ذلك منه، فأما قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَعْظُمُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ فمعناه أن لا تكون منهم. ولا شك أن وعظه تعالى الذي صرف نوحاً عليه السلام عن الجهل. وأما قول نوح عليه السلام: ﴿إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْأَلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ﴾ فلا دلالة فيه على أنه فعل ذلك سلمنا أنه دعى له مطلقاً، ولكن لشفقته الطبيعية قال ما قال، والعقل لا ينكر الدعاء للكافر، وإنما يمنع منه الشرع، فعله دعاء بمقتضى الطبع إلى أن ورد الشرع بالتهبي عنه.

لا يقال: فلم سأل من غير إذن؟ لأننا نقول: لما لم يجد نصاً مانعاً منه تمسك في الجواز بالإباحة الأصلية، أو نقول: إنما كان مسلماً في الظاهر، وكان نوح عليه السلام مأذوناً في الدعاء للمسلمين فدعا له بحكم الظاهر وذلك جائز لقوله عليه السلام «نَحْنُ نَحْكُمُ بِالظَّاهِرِ»⁽²⁾ أو نقول: هب أنه أخطأ في ذلك، لكن إن قلت: إن ذلك من الكبائر لقوله: هذا سؤال (عمل غير صالح) قلنا: لا نسلم والتعويل في تغيير هذا القسم على كون الإضمار بخلاف الأصل ضعيف لأن الأدلة الدالة على عصمة الأنبياء أقوى من الدليل الدال على كون الإضمار بخلاف الأصل.

(1) سورة الزمر، الآية: 65.

(2) لا يعرف بهذا اللفظ الذي ساقه المصنف. ولكن المشهور «أمرت أن أحكم بالظاهر والله يتولى السرائر» متفق عليه ذكر العجلوني في كشف الخفاء وقال: قال في اللآلئ: هو غير ثابت بهذا اللفظ. لعله مروى بالمعنى من أحاديث صحيحة ذكرتها في الأفضية من الذهب الإبريز. وقال في المقاصد: اشتبه بين الأصوليين والفقهاء بل وقع في شرح النووي لمسلم في قوله ﷺ «إني لم أؤمر أن أنقب عن قلوب الناس ولا أشتق بطونهم» ما نصه: معناه «إني أمرت بالحكم بالظاهر والله يتولى السرائر» كما قال النبي ﷺ اه قال: ولا وجود له في كتب الحديث المشهورة ولا الأجزاء المنشورة. وجزم الحافظ العراقي بأنه لا أصل له وكذا المزني وغيره. وقال القارّي: ومن أنكره الحافظ ابن الملقن في تخريج أحاديث البيضاوي. وقال الزركشي: لا يعرف بهذا اللفظ وقد أطال العجلوني الكلام على هذا الحديث فارجع إليه إن شئت.

قِصَّةُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَام

تمسكوا⁽¹⁾ بها من وجوه تسعة:

الشبهة الأولى : قوله تعالى حاكياً عن إبراهيم عليه السلام ﴿قَالَ هَذَا رَبِّي﴾⁽²⁾ فلا يخلو إما أن يقال: إنه قال هذا الكلام في النظر والاستدلال، أو بعده. فإن كان الأول كان قطعه بذلك مع تجويزه أن يكون الأمر بخلافه إخباراً عمّا يجوز المخبر كونه كاذباً فيه. وذلك غير جائز. وإن كان الثاني كان ذلك كذباً قطعاً، بل كفراً قطعاً.

الجواب: قيل: إنه من كلام إبراهيم قبل البلوغ. فإنه لما خطر بباله قبيل بلوغه حد التكليف إثبات الصانع ففكر فرأى النجوم. فقال: ﴿هَذَا رَبِّي﴾ فلمّا شاهد حركتها قال: لا بُدَّ أن تكون رباً. وكذا الشمس والقمر فبلغه الله تعالى في أثناء ذلك حدّ التكليف، فقال: ﴿إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾⁽³⁾ وإنما بلغ ذلك في النجوم والشمس والقمر لما فيه من العلوّ والنور.

ومنهم من سلّم أنّه كان كلام إبراهيم بعد البلوغ ثمّ اختلفوا فمنهم من قال: يجوز أن يكون ذلك كلامه حال اشتغاله بالنظر والاستدلال ثمّ إنّه لم يقل: ﴿هَذَا رَبِّي﴾ على سبيل الإخبار بل على سبيل الفرض كما أنّ الواحد منا إذا نظر في حدوث الأجسام فيقول: الجسم قديم؟ لا لأنّ مراده الإخبار عن قدم الأجسام، بل لأنّه يفرضها قديمة ليظهر ما يؤدي ذلك الفرض إليه من الفساد. فكذا ها هنا فرض ثمّ عقبه بما يدل على فسادهِ وهو قوله: ﴿لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ﴾.

ومنهم من قال: تكلم بذلك بعد فراغه من النظر وصيرورته موقناً بالله، ثمّ اختلفوا فيه على وجوه خمسة فقليل: تكلم بذلك على معنى الأمر كذلك عندهم

(2) سورة الأنعام، الآية: 76.

(1) أي يشبهه عصمته.

(3) سورة الأنعام، الآية: 78.

كما يقول أحدنا للمشبه على سبيل الإنكار إِنَّ إِلَهَهُ جسم متغير. وقال تعالى: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى إِلَهِكَ﴾⁽¹⁾ أي في زعمك. وقيل: المراد منه الاستفهام، إلاَّ أنه أسقط حرف الاستفهام استغناء عنه. وقيل: في الآية اختصار، وتقديره: يقولون هذا ربِّي ونظيره ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا﴾⁽²⁾ أي ويقولان. وقيل: أراد إبراهيم أن يبطل قولهم بتعظيم الكواكب. فأوهم من نفسه أنه يعظمها، ثم عقبه بذكر الاستدلال على بطلانه وقيل: إنهم دَعَوْهُ إلى عبادة النجوم فقال مبيّناً لهم خطأهم: ﴿هَذَا رَبِّي﴾ الذي تدعونني إلى عبادته.

والأصح من هذه الأقوال⁽³⁾ أَنَّ ذَلِكَ على وجه الاعتبار والاستدلال لا على وجه الإخبار ولذلك فَإِنَّ اللَّهَ تعالى لم يذم إبراهيم عليه السلام على ذلك بل ذكره بالمدح والتعظيم وأنه أراه ذلك كي يكون من الموقنين. هذا هو البحث المشهور في الآية.

وفيها أبحاثٌ آخر من حيث أَنَّ بعض الملاحدة قال: إِنَّ إبراهيم استدلَّ على الشيء بما لا يدلُّ عليه. وذكر أشياء لا تصح، فكان الطعن متوجهاً، ونحن نذكر كل واحد من تلك الأسئلة الأربعة عشرة مع جوابه.

السؤال الأول: قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا﴾⁽⁴⁾ دَلَّتْ الآية على أنه نظر في حال الكواكب أولاً، ثم القمر ثانياً، وفي حال الشمس ثالثاً، ولا شك أَنَّ تلك الليلة مسبقة بنهار، وأنه كانت الشمس طالعة، فلم ينظر في النهار السابق على تلك الليلة في حال الشمس، بل كان ذلك أولى لأن الشمس أعظم من القمر والكواكب ومتى ثبت أَنَّ الأعظم لا يصلح للآلهية فالأضعف أولى؟

(1) سورة طه، الآية: 97.

(2) سورة البقرة، الآية: 127.

(3) وقد أفاض المؤلف في ذكر هذه الأقوال في تفسيره فليُنظر 78/4. (4) سورة الأنعام، الآية: 76.

جوابه: أنَّ أم إبراهيم لحوفها عليه وضعته في كهف مظلم فلمَّا تثبت وعقل دنا من الباب فرأى الكوكب، فقد خطر بباله إثبات الصانع فقال ما قال⁽¹⁾ وقيل: إنه كان لا يشار له إلى معبود ثمَّ أُشير إلى الكواكب فعند ذلك قال ما قال اعتباراً.

السؤال الثاني: حدوث الكوكب معلوم بحركته، فإنَّه لما تحرك ثبت أنه لا ينفك عن الحوادث، فيكون محدثاً فكان ينبغي أن يحتج عند طلوعه على حدوثه، وأن لا يتوقف على أقوله.

جوابه: المراد بالأقول؛ الهوى في حظيرة الإمكان، فإنَّ حركته تدلُّ على كونه ممكناً لذاته، والممكن لذاته معدوم لذاته موجودٌ لغيره، وذلك هو الأقول الحقيقي، وأيضاً فلأنه وإن كان لا يختلف الحال بين الطلوع والغروب في الحقيقة إلا أن الغروب أدلُّ على عدم الإلهية عند العوام فلعله عدل إلى الأقول لهذا الغرض⁽²⁾.

السؤال الثالث: أنه لما عُلِمَ أنَّ حركة الكوكب منتهية إلى الأقول وَعُلِمَ أنَّ الأقول يدلُّ على الحدوث ثمَّ رأى الشمس والقمر مُتَحَرِّكَيْن، فكان ينبغي أن يقطع عليهما بالحدوث قبل أقولهما، فَلِمَ وَقَّت الأمر فيهما أيضاً على الأقول؟

جوابه: أمَّا إن حملنا الأقول على الهوى في مغرب الإمكان فقد اندفع الإشكال، وإن حملناه على رعاية ما هو أظهر للعوام فكذلك.

السؤال الرابع: كيف قطع بغيبة الكوكب على حركته، مع المحتمل أن يقال السماء واقفة والأرض متحركة؟

(1) قال أبو محمد بن حزم: وأما قول إبراهيم إذ رأى الشمس والقمر: «هَذَا رَبِّي» فقال قوم: أنَّ إبراهيم قال ذلك محققاً أول خروجه من الغار وهذه خرافة موضوعة مكذوبة ظاهرة الافتعال. ومن الحال الممتنع أن يبلغ أحد حد التمييز والتكليف بمثل هذا وهو لم يرق شمساً ولا قمراً ولا كوكباً. وقد أكذب الله هذا الظن الكاذب بقوله الصادق ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ رُشْدَهُ مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا بِهِ عَالِمِينَ﴾ سورة الأنبياء، الآية: 51. - إلى أن قال - والصحيح من ذلك أنه إنما قال ذلك مُوَبِّخاً لقومه كما قال لهم نحو ذلك في الكبير من الأصنام ولا فرق - إلى أن قال: وبرهان قولنا هذا أنَّ الله تعالى لم يعاتبه على شيءٍ بما ذكر ولا عَنَّقَهُ على ذلك بل صدقه تعالى بقوله: ﴿وَبَلَّغْنَا حُجَّتَنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَأٍ﴾ سورة الأنعام، الآية: 83. فصح أن هذا بخلاف ما وقع لأدم وغيره بل وافق مراد الله تعالى.

(2) يقول المؤلف في تفسيره 80/4: إنَّ الأقول أدلُّ على المقصود؛ بأنَّه يعني زوال السلطان. وَيَرَى أنَّ الدلالة بالأقول من أحسن الكلام الذي يفهمه الخواص والأوساط والعوام. فالخواص يفهمون من الأقول الإمكان وكل ممكن محتاج، والأوساط يفهمون من الأقول مطلق الحركة وكل متحرك محدث، والعوام يفهمون من الأقول ذهاب السلطان بما لا يصلح للإلهية.

جوابه: غيبة الكوكب تقتضي حركة جسم ما فيلزم حدوث ذلك الجسم
فللزم حدوث كل جسم لأنّ الأجسام كلّها متماثلة.

السؤال الخامس: هَبْ أَنَّهُ استدلَّ بحركة على حدوثه فكان ينبغي أن يقول
عقيب فراغه من النظر: إِنِّي قضيت بحدوثه لكنه لم يفعل ذلك، بل جعله نتيجة
دليل إثبات الصانع، فأين إحدى المسألتين من الأخرى؟

جوابه: هذا تنبيه على أَنَّ العلم باحتياج المحدث إلى المحدث ضروري، فلمّا
كانت هذه المقدّمة ضرورية لا جرم حذفها، استدلَّ بالدليل الدال على حدوث
العالم على ثبوت الصانع ولو لم تكن تلك المقدمة بديهية لكان هذا الاستدلال
خطأ قطعاً.

السؤال السادس: هَبْ أَنَّهُ ثبت لإبراهيم عليه السّلام بالدلالة التي ذكرها
حدوث الأجسام وثبوت الصانع، ولكن كيف استنتج منها فساد قوله:
﴿هَذَا رَبِّي﴾ فَإِنَّ من المحتمل أَنَّ الكواكب والسموات محدثة مخلوقة لله
تعالى، ثمّ إنّها تكون محدثة للبشر، ولما في هذا العالم على ما يذهب إليه المعلنون
بالوسائط. فإن قلت: كان غرضه من هذا الاستدلال معرفته مقطع الحاجات،
فلمّا عرف أن السموات محدثة عرف أنها ليست مقطع الحاجات. قلت: ليس
الأمر كذلك، لأنّ أوّل الاستدلال في قوله: ﴿هَذَا رَبِّي﴾ فكان مطلوبه أنّ
الكوكب هل هو الشيء الذي يريني ويخلقني؟ فكان المطلوب هذا لا ما ذكرته،
وأيضاً بتقدير أن يكون الأمر كذلك، فلم قال: ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي
فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾⁽¹⁾ فإن بتقدير أن يكون خالقه هو السماء وجب
عليه الاشتغال بشكره والإقبال على طاعته.

جوابه: أن إبراهيم عليه السّلام كان على مذهبنا⁽²⁾ في مسألة خلق الأفعال؛
فإنّه لما عرف أنّها محدثة عرف أنّها ممكنة وكان من المعلوم أنّ المصحح لمقدورية

(1) سورة الأنعام، الآية: 79.

(2) أي في رأي المعتزلة. لأن الكاتب معتزلي المذهب.

اللَّهِ تعالى هو الإمكان، فعرفَ أنَّ كلَّ مُمكن مقدور لله تعالى فإنه لا يقع بقدره غيره فعرفَ أنَّ كلَّ ممكن خرجَ من العدم إلى الوجود فلم يخرجْ إلاَّ به، فعلمَ أنَّ خالقه ومريه ليس الفلك ولا الملك بل هو الله الواحد القهار⁽¹⁾.

السؤال السابع: كيف عَرَفَ أَنَّهُ فطر السموات فإن بقيَ ههنا احتمالٌ آخر وهو أنَّ الجسمَ وإن كان محدثاً إلاَّ أنَّ هيولاته قديمة. وعلى هذا التقدير لا يكون هو تعالى فاطرها. ودليل الحركة لا يفيد إلاَّ حدوث الجسم من حيث أَنَّهُ جسم فأما حدوث الهيولى التي هي جزء ماهية الجسم فلا.

وجوابه: لما عرف حدوث الجسم عرف لا محالة حدوث هيولاه؛ لأنَّ هيولاه لو كانت قديمة لكانت في الأزل قابلة للصورة، لأنَّ قابليتها لها لازمة لما هيَّئها، ولو حصلت القابلية في الأزل لكان المقبول صحيح الوجود، لأنَّ القابلية نسبية وإمكان النَّسَب مُتَوَقِّفٌ على إمكان المنتسبين لكنَّ المقبول لَمَّا كان ممتنع الوجود في الأزل فكانت القابلية كذلك فكان القابل كذلك، فكان الكل كذلك.

السؤال الثامن: كلمة (الَّذِي) موضوعة لتعريف المفرد بقضية معلومة فيما قبل وكونه فاطر السموات والأرض لم يكن معلوماً قبل ذلك إنما صار معلوماً له في تلك الحالة فكيف قال ﴿لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ﴾.

جوابه: أنه لما عرفَ أنَّ العالم مُحدثٌ انضمت إليه مقدمة أخرى ضرورية وهي أنَّ كلَّ مُحدث له مُحدثٌ، فتولَّد مِنْهُمَا بَأَنَّ العالم له صانع فصار علمه بافتقار العالم إلى الصانع علماً جلياً خالياً من الشبهات ثمَّ لما عرف وجود الصانع عرف أنه لا بُدَّ من القيام بشكره والاشتغال بطاعته، فقال بعد ذلك: ﴿وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ فكان المعنى: وجهت وجهي إلى ذلك الشيء الذي ظهر في عقلي كونه فاطر السموات والأرض.

السؤال التاسع: أنه لم يحتجْ إلاَّ بحركة الكوكب على حدوثه فمن أين حكم بذلك على السموات والأرض بالحدوث، والحاجة إلى المحدث؟

(1) للمؤلف إشارات لطيفة في الرد على هذا الموضوع في تفسيره فليُنظر / 81.

جوابه: لما ثَبِتَ أَنَّ جِسْماً ما مُحَدَّثَ فَكُلُّ جِسْمٍ مُحَدَّثٌ، لِأَنَّ الْأَجْسَامَ كُلَّهَا متماثلة، وَحُكْمُ الشَّيْءِ حُكْمُ مِثْلِهِ، وَفِي هَذَا الْمَوْضِعِ تَنْبِيهُ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى لَيْسَ بِجِسْمٍ مِنْ وَجْهَيْنِ (الْأَوَّلُ): أَنَّهُ لَمَّا ثَبِتَ حَدُوثُ جِسْمٍ فَرَّغَ عَلَى تِلْكَ الدَّلَالَةِ حَدُوثُ جِسْمٍ آخَرَ، وَذَلِكَ إِنَّمَا يَصِحُّ إِذَا كَانَتْ الْأَجْسَامُ كُلُّهَا مُتَمَاثِلَةً وَذَلِكَ يَنْفِي كَوْنَهُ تَعَالَى جِسْماً. (الثَّانِي): أَنَّهُ تَعَالَى لَوْ كَانَ جِسْماً لَقَالَ وَجْهٌ وَجْهِي إِلَى الَّذِي، فَلَمَّا قَالَ: (لِلَّذِي) وَلَمْ يَقُلْ إِلَى الَّذِي، ذَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى لَيْسَ بِجِسْمٍ.

السؤال العاشر: لِمَ قَالَ: ﴿وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ وَأَيُّ دَلَالَةٍ فِي حَدُوثِ الْأَجْسَامِ عَلَى نَفْيِ الشَّرِكِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَرْتَبَ عَلَى الدَّلِيلِ مَا لَا يَكُونُ لازماً منه؟

جوابه: لما عَرَفَ حَدُوثُ الْأَجْسَامِ عَرَفَ أَنَّ مُحَدِّثَهُ قَادِرٌ. وَعَرَفَ أَنَّهُ إِنَّمَا صَحَّ مِنْهُ أَنْ يَقْدِرَ عَلَى مُقَدَّرٍ لَكُنْ ذَلِكَ الْمُقَدَّرُ مُمْكِنًا، فَعَرَفَ أَنَّ الْإِمْكَانَ هُوَ الْمَصْحُوحُ لِلْمُقَدَّرِيَّةِ، فَعَرَفَ أَنَّهُ لَوْ وُجِدَ لَهَا إِلَهَانِ لَقَدَّرَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى عَيْنِ مُقَدَّرٍ الْآخَرَ لَكِنَّهُ مُحَالٌ، لَمَّا أَنَّهُ يَقْتَضِي وَقُوعَ مُقَدَّرٍ مِنْ قَادِرَيْنِ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ هُوَ مُحَالٌ، لِأَنَّهُ يُلْزَمُ اسْتِغْنَاؤُهُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ بَاطِلًا كَانَ الْقَوْلُ بِحُدُوثِ الْأَجْسَامِ نَافِيًا لِلشَّرِكِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَهَذِهِ هِيَ الْأَدْلَةُ الدَّالَّةُ عَلَى التَّوْحِيدِ وَنَفْيِ الْأَضْدَادِ وَالْأُنْدَادِ فِي الذَّاتِ وَالصِّفَاتِ وَالْأَفْعَالِ وَهُوَ اللَّهُ تَعَالَى وَاحِدٌ فِي ذَاتِهِ لَا شَرِيكَ لَهُ وَوَاحِدٌ فِي صِفَاتِهِ لَا نَظِيرَ لَهُ وَوَاحِدٌ فِي الْخَلْقِ وَالْإِبْجَادِ لَا شَبِيهَ لَهُ.

السؤال الحادي عشر: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ﴾ ابْتَدَأَ أَوَّلًا بِالنَّظَرِ فِي الْكَوَاكِبِ، فَلِمَ لَمْ يَبْتَدِءَ بِالنَّظَرِ فِي نَفْسِهِ ثُمَّ فِي أَحْوَالِ هَذَا الْعَالَمِ مِنَ الْعُنَاصِرِ؟
جوابه: الدَّلِيلُ الدَّالُّ عَلَى حَدُوثِ الْكَوَاكِبِ دَالٌّ عَلَى حَدُوثِ الْعُنَاصِرِ وَلَا يَنْعَكُسُ فَكَانَ الْإِشْتَغَالُ بِالْأَعْمِ أَهَمًّا.

السؤال الثاني عشر: هب أنه عرف أن للعالم صانعاً. ولكن لم اشتغل بعبادته في الحال فقط: ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾.

جوابه: من قال شكر المنعم واجب عقلاً فلا إشكال عليه ومن لم يقل به حمل الآية على العلم دون العمل. وفيه إشكال؛ لأن العلم أيضاً عمل فقبل السمع أو لم يجز العمل لما جاز لإبراهيم هذا العمل.

السؤال الثالث عشر: لِمَ قال: ﴿وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي﴾ ولم يقل: وجهت قلبي، مع أنه أولى؟.

جوابه: هذا يدل على أن الاعتقاد لا بُدَّ معه في تزكية الروح من العمل لأن الاعتقاد أرواح والأعمال قوالب، والكمال لا يحصل إلا باجتماعهما وبالله التوفيق.

السؤال الرابع عشر: لِمَ قدم السموات والأرض؟

جوابه: إن الاستدلال كان أولاً على الكواكب والمجانسة بينها وبين الأفلاك أشد، ثم بينها وبين العناصر، فلذلك قَدِّمَ السموات؛ لأنها أَشْرَفُ وَأَقْوَى وَأَعْظَمُ، فأشكالها أشرف الأشكال وهو المستدير وألوانها أحسن الألوان وهو المستدير فأجسامها أصْلَبُ الأجسام فإنها السبع الشداد، وهي محل البركات: ومنها تَنْزِيلُ الخيرات فلَمَّا فاقت السفليات في هذه الصِّفَات قَدِّمَهَا في الذكر.

الشبهة الثانية: تمسكوا بقول الله تعالى مخبراً عن إبراهيم لما قال له قومه: ﴿قَالُوا ءَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِنَالِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمَ قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾⁽¹⁾ وإنما غُني بالكبير الصنم وهذا كذب لأن إبراهيم عليه الصلاة والسلام هو الذي كسر الأصنام فإضافة كسرها إلى غيره لا يكون إلا كذباً.

الجواب: من وجوه⁽²⁾.

(1) سورة الأنبياء، الآيات: 62 - 63.

(2) ذكر المؤلف في تفسيره جواباً كان الأولى لو قاله هنا مفاده: لم يقصد إبراهيم أن ينسب الفعل الصادر عنه إلى الصنم وإنما قصد تقريره لنفسه وإثباته لها على أسلوب تعريضي يبلغ غرضه من إلزامهم الحجة وتبكيهم 129/6.

الأول: أنه كناية عن غير مذكور أي فعله من فعله. ﴿كَبِّرْهُمْ هَذَا﴾ ابتداء كلام. وروى عن الكسائي أنه كان يقف عند قوله تعالى: ﴿بَلْ فَعَلَهُ﴾ ثم يتدأ ﴿كَبِّرْهُمْ هَذَا﴾.

الثاني: أنه يجوز أن يكون فيه وقف عند قوله تعالى: ﴿كَبِّرْهُمْ هَذَا فَسَلُّوهُمْ﴾⁽¹⁾ والمعنى بل فعله كبيرهم وعنى نفسه؛ لأنَّ الإنسان أكبر من كل صنم.

الثالث: أن يكون في الكلام تقديم وتأخير كأنه قال: بل كبيرهم هذا إن كانوا ينطقون فاسألوهم فيكون إضافة الفعل إلى كبيرهم مشروطة بكونهم ناطقين، فلمَّا لم يكونوا ناطقين امتنع أن يكونوا فاعلين.

الرابع: أنه ذكر إلزاماً على قولهم، لأنه لما كان هو الإله الأكبر فكسر خدمه المقربين لديه لا يصدر إلا عنه.

الخامس: قرأ بعضهم ﴿فَعَلَهُ كَبِّرْهُمْ هَذَا﴾ أي فعله، وعلى هذا لا يكون كذباً لدخول حرف الشك⁽²⁾.

الشبهة الثالثة: قوله تعالى مخبراً عن إبراهيم: ﴿فَنَظَرَ نَظْرَةً فِي النُّجُومِ فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ﴾⁽³⁾ والاستدلال من وجهين: الأول: تمسك بعلم النجوم وهو غير لازم الثاني: قوله: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ وهو كذب.

الجواب: قيل: أراد بنظره في النجوم والقمر والشمس حال كونه طالباً لمعرفة الله تعالى. وقوله: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ أي لست على يقين من الأمر. ثم لما استدلل بأفولها وغروبها على حدوثها وعرف الله تعالى زال ذلك الشك. وهذا ضعيف لأنَّ الله تعالى قال: ﴿وَإِنَّ مِنْ شِيعَتِهِ لَإِبْرَاهِيمَ إِذْ جَاءَ رَبَّهُ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ إِذْ قَالَ لِلْأَبْيَةِ وَقَوْمِهِ مَاذَا تَعْبُدُونَ﴾⁽⁴⁾ فدل ظاهر الآية على سلامة قلبه من الشك.

(1) سورة الأنبياء، الآية: 63.

(2) قال الإمام أبو محمد بن حزم: إنما هو تقرير لهم وتوبيخ، كما قال تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ سورة الدخان، الآية: 49. وهو في الحقيقة مهان ذليل معذب في النار فكلا القولين توبيخ ظن قبلا له على ظنهم أن الأصنام تفعل الخير والشر وعلى ظن المعذب في نفسه في الدنيا أنه كريم عزيز. ولم يقل إبراهيم هذا على أنه محقق لأن كبيرهم فعله. إذ الكذب إنما هو الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو عليه قصداً إلى تحقيق ذلك.

(3) سورة الصافات، الآيات: 83 - 85.

(4) سورة الصافات، الآيات: 88 - 89.

ثم ذكر أنه عاتب قومه على عبادة الأصنام. فقال: ﴿مَاذَا تَعْبُدُونَ﴾ وسَمَّى عبادتهم بأنّها إفك وباطل. قال: ﴿فَمَا ظَنُّكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ وهذا قول عارف بالله تعالى. فالمعتمد أن يقول في الجواب عن الوجه الأول: لا نسلم أن النظر في التّجوم حرام، وذلك لأنّ من اعتقد أنّ الله تعالى أجرى العادة أنّه مهما حدث فيما بينهما اتصال مخصوص خلق في هذا العالم حادثاً مخصوصاً واعتقد أنّ الله تعالى خلق فيها قوَى وجعلها أسباباً لحدوث الحوادث في هذا العالم فعليّ هذا التقدير لا نسلم أنّ النظر في التّجوم حرام سلمنا كونه حراماً، ولكنّ لعلّ الله أخبر إبراهيم عليه السلام بأنّه مهما طلع النّجم الفلاني فإنك تمرض. فنظر في التّجوم فلمّا مرّ به قال إنّني سقيم. سلمنا أنّ ذلك أيضاً لم يكن، لكن من المحتمل أنّه حين نظر في التّجوم تشبها بأهل زمانه في الظاهر وحكم أنّه سقيم إيهاماً على قومه أنّه استدلّ على ذلك بالتّجوم وإن كان الأمر في نفسه ليس كذلك.

وأما الوجه الثاني: فالجواب عنه لا نسلم أنّه ما كان سقيماً في تلك الساعة الآتية: كما إذا علمت أنك ستصير محموماً وقت الظهر ثمّ إنّ واحداً يدعوك إلى الضيّافة بحيث تعلم أنّه لا بُدّ من الجلوس مع القوم وقت الظهر فتقول إنّني محموم، وتعني به أنّي أكون محموماً في ذلك الوقت وأيضاً لعلّه لما كان مشرفاً على السقم سمّى نفسه سقيماً كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾⁽¹⁾ وأيضاً أراد أنّي سقيم القلب والمراد ما في قلبه من الحزن والنّعم بسبب كفرهم وعنادهم.

فإن قلت: رُوِيَ عن رسول الله ﷺ أنّه قال: «ما كَذَبَ إبراهيمُ إلّا ثلاث كذبات، قوله إنّني "سقيم"، وقوله: بل فعله "كبيرهم" هذا، وقوله لِسارة: إنّها "أختي"»⁽²⁾ قلت: هذا من أخبار الآحاد فلا يعارض الدليل القطعي الذي ذكرناه، ثمّ إنّ صَحَّ حُمِلَ عَلَى ما يكون ظاهره الكذب. فأما قوله لِسارة: «إنّها أختي» فمعناه أنّها أختي في الدّين، أو نظراً إلى انتسابهما إلى آدم أو إلى سائر الأجداد.

(1) سورة الزّمر، الآية: 30.

(2) الحديث رواه البخاري ومسلم والإمام أحمد وأبو داود والترمذي عن أبي هريرة.

الشبهة الرابعة: تمسكوا بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ﴾⁽¹⁾ الآية انتقل من دليل إلى دليل. وهذا يدل على عجزه عن نصره دليله الأول. وأيضاً فكان من الواجب عليه دفع ذلك السؤال وإزالة تلك الشبهة فكان الإعراض عنه ذنباً عظيماً.

والجواب: أنَّ الدليل واحد لم ينتقل إلى غيره، ولكن انتقل من مثال إلى مثال آخر لعلمه بقصور فهم المخاطب عن إدراكه المقصود من المثال الأول. وذلك لأنَّ إبراهيم عليه السلام استدلَّ بحدوث حادث يعلم كل أحد عاقل بالضرورة عجز البشر عنه، وذلك يفيد العلم بوجود الإله تعالى. وهذه القضية الكلية لها جزئيات منها الإحياء والإماتة، ثم إنَّ نمrud دعا برجلين. فقتل أحدهما ولم يقتل الآخر. فقال عند ذلك: ﴿أَنَا أُخِي وَأُمِّيْتُ﴾ وكان إبراهيم قادراً على أن يقول: لست أعني به الإحياء والإماتة بهذا التفسير، وإنما المراد منه شيء آخر لعلم كل أحد بالضرورة عجز البشر عنه، إلاَّ أنه عليه السلام مبالغة في الإيضاح عدل عن ذلك المثال إلى الآخر وهو طلوع الشمس وغروبها. فظهر أنَّه لم يحصل من الانتقال من الاستدلال إلى الاستدلال بل من المثال إلى مثال آخر.

ثم ها هنا وهو أنَّ الغرض من هذا الاستدلال إمَّا إثبات الإله للعالم ونفي كون نمrud إلهاً، أو نفي كونه شريكاً لله تعالى. فإن كان الأول وهو قوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ﴾ فَإِنَّ ذَلِكَ عَيْنُ الْمَطْلُوبِ، وله أن يقول: إنَّ الشمس تطلع إما لذاتها أولاً لمؤثر أصلاً⁽²⁾ فما الدليل على أنَّ الأمر ليس كذلك؟ فإن البحث ما وقع إلاَّ فيه. وإن كان الغرض هو الثاني وهو أن نمrud ليس بخالق للعالم فهذا غير جائز لأنَّ نمrud إن جَوَّز ذلك لم يكن كامل العقل، لأنَّ العلم بأنَّ هذا الشخص البشري الذي ما وجد إلاَّ في هذه الأيام ليس هو الموجد للسموات السبع التي كانت موجودة قبله بألوف ألوف سنين، وأنَّ العلم بأنَّ هذا الشخص العاجز عن التصرف في هذه السموات والكواكب والبر والبحر ليس هو الموجد

(1) سورة البقرة، الآية: 258.

(2) لعل الصواب: إما لذاتها أو لمؤثر أصلاً. و«لا» زائدة.

لها علم ضروري، فَمَنْ شَكَّ فيها كان مختل العقل، والمناظرة مع هذا الإنسان عبث، وبعثة الأنبياء إليه أيضاً عبث. وإن كان الغرض هو الثالث، وهو نفي كونه شريكاً لله تعالى، فإن كان المراد من الشركة في خالقية السموات والأرض كان أيضاً معلوم الفساد بالضرورة فكانت المناظرة فيها عبثاً: وإن كان المراد من الشركة الطاعة بمعنى أن نمود بن كنعان كان يدّعي أنه يجب عليهم طاعته كما يجب طاعة الله. فهذا ممّا لا يبطل بالحجة التي ذكرها إبراهيم عليه السلام.

سؤال آخر: وهو أن إبراهيم عليه السلام لما قال ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ﴾ فلو قال الخصم: بل أنا آتي بالشمس من المشرق فقل لإلهك جيء بها من المغرب كيف يكون جوابه؟

الجواب: عن البحث الأول أنّ الخصم كان دهرياً منكراً للصانع فاحتج إبراهيم عليه السلام بهذه الحجة في إثبات الصانع وذلك لأن طلوع الشمس بعد عدمها حادث فلا بُدَّ من محدث والمحدث ليس أحداً من البشر فلا بُدَّ لهذه الأجسام من إله.

واعلم أنه إنما انتقل عن الإحياء والإماتة إلى طلوع الشمس وغروبها لأنّ أشرف ما في العالم السفلي هو الإنسان وأشرف ما في العالم العلوي هو الشمس، فذكر من دلائل الآفاق أحوال الشمس، ومن دلائل الأنفس أحوال الحياة والموت.

والجواب: عن البحث الثاني أنّ الخصم لو طالبه بذلك لكان من الواجب في حكم الله تعالى أن يأتي بالشمس من المغرب تقريراً لحجة إبراهيم عليه السلام. ولقائل أن يقول: هذا غير واجب. لأنّ لإبراهيم عليه السلام أن يقول: طلوع الشمس حادث، فلا بُدَّ له من محدث. وذلك المحدث ليس من البشر، فلا بُدَّ من إله. فثبت أنّ طلوع الشمس إنما حدث بقدرة الله تعالى. ومن المعلوم بالضرورة أنّ القادر على تحريك الشمس من اليمين إلى الشمال قادر على تحريكها من الشمال إلى اليمين. فلمّا كان الله تعالى قادراً على أن يأتي بالشمس من المشرق

كان قادراً عَلَى أَنْ يَأْتِيَ بِهَا أَيْضاً مِنَ الْمَغْرِبِ. فَتَبَّتْ أَنَّ إِلَهِي قَادِرٌ عَلَى الْكُلِّ. وَأَمَّا أَنْتَ فَلَوْ كُنْتَ إِلَهًا لَكُنْتَ أَيْضاً قَادِراً عَلَى الْكُلِّ فَلَمَّا عَجَزْتَ عَنِ الْكُلِّ ثَبَتَ أَنَّكَ لَسْتَ بِإِلَهِ. وَمَتَى انْدَفَعْتَ مُعَارِضَةَ الْخَصْمِ بِهَذِهِ الْأَدْلَةُ الْعَقْلِيَّةُ لَمْ يَلْزَمْ مِنْ عَدَمِ إِيْتِيَانِ اللَّهِ تَعَالَى بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَغْرِبِ الْقَدْحُ فِي دَلِيلِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

الشبهة الخامسة: تمسكوا بقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ ارْنِي كَيْفَ تُخْرِى الْمَوْتَى﴾ (1) الآية وهذا يدل على أنه لم يكن موقناً بقدرة الله على إحياء الأموات.

والجواب: من وجوه:

الأول: يحتمل أن يقال: وَقَعَ ذَلِكَ قَبْلَ النَّبُوَّةِ. وقبلها لما وجب عليه الاستدلال في معرفة الله تعالى وجب عليه الاستدلال أيضاً في أمر المعاد. فإن قلت: أليس إنه لا يتم علمه بالمبدأ إلا إذا عرفه قادراً على كل المقدورات حصل العلم بكونه عالماً بكل المعلومات، وَمَتَى عرفه كذلك عرفه قادراً على إحياء الموتى؟ قلت: لا يلزم من مجرد العلم بكونه تعالى عالماً بكل المعلومات قادراً على كل المقدورات حصول العلم بكونه تعالى قادراً على الإحياء لاحتمال أن يقال: هذه الأجزاء إنما تقبل التركيب الحيواني والحياة بطريق خاص وهو التولد. فأما بغير ذلك الطريق فهو ممتنع لذاته. فلا يلزم من عدم القدرة عليه قدح في قولنا أنه قادر على كل الممكنات.

فإن قلت: لو كان حصول الحياة في ذلك الجسم ممتنعاً لما حصل فيه البتة، فلما حصل ثبت أنه ممكن لذاته فيندرج تحت قدرة الله تعالى.

قلت: لعل الخصم يقول: إنه ممكن بطريق واحد، وفيما عدا ذلك ممتنع، وأيضاً فَهَبْ أَنَّ الدليل الذي ذكرت يصح في بيان كون الأجزاء قابلة للحياة إلا أن إبراهيم عليه السلام ما أراد إثبات هذه المقدمة بهذه الدلالة العقلية بل أراد إثباتها بالمشاهدة، فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى الْمُسْتَدَلِّ أَنْ يَسْتَدِلَّ بِدَلِيلٍ مُعَيَّنٍ، كَيْفَ وَفِي

(1) سورة البقرة، الآية: 260.

الرجوع إلى المشاهدة ها هنا مزيد فائدة لأن الحسي أقوى في ذلك من الاستدلال.

الثاني: يحتمل أن يقال: وقع ذلك عند وصول الوحي إليه، فإنَّ القوم كما يحتاجون إلى المعجزة في معرفة رسالته، فالرسول لا بُدَّ له أيضاً من معجز ليعرف به نبوة نفسه، فقوله: ﴿أَوَلَمْ تَوْمِنْ﴾ معناه أو لم تؤمن بأنك رسول الله؟ ﴿قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ على كوني رسولاً من قبلك لا من قبل الشيطان لعنه الله.

الثالث: يحتمل أن يقال: وقع ذلك بعد الثبوت ولكنّه من الله تعالى لمعرفة شيء آخر، كما يخبرني أنَّ الله تعالى أوحى إليه «إِنِّي اتَّخَذْتُ عَبْدًا مِنْ عِبَادِي خَلِيلًا وَعَلَامَتُهُ أَنَّهُ لَوْ طَلَبَ مِنِّي إِحْيَاءَ الْمَيِّتِ فَإِنِّي أَفْعَلُهُ إِكْرَامًا لَهُ» فأراد إبراهيم عليه السلام أن يتعرف أنَّ ذلك الخليل هل هو هو؟ فسأل عن ذلك، وكان المعنى ولكن ليطمئنَّ قلبي على كوني خليلاً لك ومخصوصاً من عندك بهذا الشرف. الرابع: أن يكون المراد ليطمئنَّ قلبي على قربك على الإحياء بالمشاهدة، فإنَّ البرهان إذا تأيّد بالمشاهدة صار أقوى وأعم.

الخامس: أنّه عليه السلام لما أمرَ بذبح الولد ضَعُفَ قلبه، فكأنّه قال إلهي أمرتني بإماتة الحيّ وهو عليّ شاق، فإن أكرمتني بإحياء الميت قوي قلبي فأقدر حينئذ على ذلك التكليف، فقوله: ﴿وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ المراد ليطمئنَّ قلبي على قربي منك واختصاصي بك فأقوى بوجدان ذلك الإكرام على امتثال ذلك الالتزام.

السادس: أنَّ الخصم لما قال لإبراهيم عليه السلام: أنت تزعم أن ربك يحيي ويميت فاسأله أن يحيي لنا ميتاً وإلاّ قتلتك. فقال إبراهيم عليه السلام: ﴿أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ﴾ ويكون معنى قوله: ﴿وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ زوال الخوف والأمن من القتل.

السابع: أنَّ الخصم لما قال: ﴿أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ﴾ لم يشتغل إبراهيم عليه السلام بالكشف عن فساد ما قاله، ولكن انتقل إلى وجه آخر ثم بعد الفراغ عن

ذلك المقصود عادَ إلى شرح فساد ما قاله الخصم: فقال: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾ ليعرف بهذا الكافر أنَّ الإحياء والإماتة اللذين استدلت بهما على وجود الإله كيف يكون؟ فَمَعْنَى قوله: ﴿لِيُطَمِّنَنَّ﴾ أي يطمئن قلبي على صحة الدليل واندفاع تلك المعارضة.

الثامن: وهو على لسان أهل الإشارة: أنَّ حياة القلب بالاشتغال بذكر الله وموته بالاشتغال بغير الله تعالى. فقال: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾ أي القلوب الميتة: ﴿قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَى﴾ ولكن ليحصل الذوق بتحصيل الاستقرار والطمأنينة. فقال: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ﴾ فأمر بقطع العلاقة عن هذه الهيئة المركبة من هذه الطبائع الأربعة تنبيهاً على أن الحياة التامة الروحانية لا تحصل إلا بعد مقارنة هذا الجسد.

التاسع: أنَّ المراد منه طلب الرؤية في الدنيا، وهو الذي سأل موسى عليه السلام بقوله: ﴿أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ وسأله محمد ﷺ أرنا الأشياء كما هو إلاَّ أنَّه راعى الأدب فعبر بالمسبب عن السبب فإنَّ سبب حياة القلب ليس إلاَّ الرؤية التي هي الكشف الثام، فكان طلب الأثر طلباً للمؤثر.

العاشر: أنَّه عليه السلام كان أب هذه الأمة والوالد يكون مشفقاً على الولد، والمشفق بسوء الظن مؤلوع. فلَمَّا عَلِمَ أنَّ كثرة بنيه عاصياً خطر بباله: إني كنت شافعياً للغصاة فهل تقبل شفاعتي يوم القيامة، فسأل عن إحياء الميت في الدنيا فقيل: أو لم تؤمن بقدرتنا عليه؟ فقال: بلى ولكن ليطمئن قلبي كوني مقبول الشفاعة في حق أمة محمد عليه الصلاة والسلام، وإذا كان هو كذلك كان محمد عليه الصلاة والسلام أولى به، فلذلك قال: «شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي»⁽¹⁾ وهذا الجواب تذكيري.

الحادي عشر: لعله عليه السلام أمر بتبليغ الرسالة ففكر فقال: لعل الخصوم يطالبونني. بمعجزات غريبة فسأل الله تعالى عن هذه الغريبة. فقال: ﴿أَوَلَمْ

(1) هذا الحديث رواه الإمام أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي عن أنس وعن ابن عباس.

تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي ﴿١﴾ عَلَىٰ أَنكَ تَجِيبُنِي فِي كُلِّ مَا أَطْلُبُ. وبالجمله قوله: ﴿وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ غير متعلق في الآية على شيء معين فلك أن تصرفه إلى أي شيء شئت سوى الإيمان.

الشبهة السادسة: قالوا: إن إبراهيم عليه السلام استغفر لأبيه. وأبوه كان كافراً والاستغفار للكافر غير جائز. فثبت أن إبراهيم عليه السلام فعل ما لا يجوز فعله إنما قلنا: إنما استغفر لأبيه لقوله تعالى: حكاية عن إبراهيم عليه السلام: ﴿سَلَّمَ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي﴾ (1) وقوله: ﴿وَأَغْفِرُ لَأَبِي إِنَّهُ كَانَ مِنَ الضَّالِّينَ﴾ (2) وأما إن أباه كان كافراً فذلك بنص القرآن وبالإجماع. وأما أن الاستغفار للكافر لا يجوز لوجهين: الأول: قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾ (3) فثبت بهذه المقدمات أن إبراهيم عليه السلام فعل ما لا يجوز الثاني: قوله تعالى في سورة الممتحنة: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءُؤُا مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدَهُ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ﴾ (4) فأمر بالتأسي به إلا في هذا الفعل فوجب أن يكون ذلك معصية منه.

والجواب: لا نزاع إلا في قولكم الاستغفار لا يجوز. والكلام عليه من وجوه:

الأول: أن القطع عليه أن الله تعالى يعذب الكافر لا يعرف إلا بالسمع، فلعل إبراهيم عليه السلام لم يجد في شرعه ما يدل على القطع بعذاب الله تعالى الكافر. فلا جرم استغفر لأبيه.

الثاني: أن الاستغفار قد يكون بمعنى الاستبطاء كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ﴾ (5).

(2) سورة الشعراء، الآية: 86.

(4) سورة الممتحنة، الآية: 4.

(1) سورة مريم، الآية: 47.

(3) سورة التوبة، الآية: 113.

(5) سورة الجاثية، الآية: 14.

الثالث: أنه عليه السلام إنما استغفر لأبيه لأنه كان يرجو منه الإيمان، فلمّا أيس من ذلك ترك الاستغفار. ويدل عليه قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ﴾⁽¹⁾ وأما قوله: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾⁽²⁾ فليس في لفظ النبي عموم، لما ثبت في أصول الفقه أن الاسم المفرد المُحَلَّى بالألف واللام لا يقتضي العموم فإذا حملنا النبي على رسولنا عليه الصلاة والسلام لم يلزم أن يتناول إبراهيم عليه السلام، وأما الآية الثانية فهي على أنه لا يجوز التأسّي به في ذلك الاستغفار، فلم يدل على أن الاستغفار لم يكن جائزاً له. ولكننا نحمل الاستغفار الذي أتى به على استبطاء العقاب أو تخفيفه، أو على أنه ما كان عالماً بكيفية الأحوال.

فائدة: اختلف المفسرون في الموعدة المذكورة في قوله تعالى: ﴿إِلَّا عَنْ مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾⁽³⁾ فقيل: وعد الأب ابنه بالإيمان، وقيل وعد الابن أباه بالاستغفار. والأول أولى على قولنا إنه لا يجوز الاستغفار للكافر، لأنّ وعد الابن أباه بالاستغفار ليوعد الأب ابنه بالإيمان وإذا كان وجود هذا الوعد واجباً ووجود الوعد الثاني غير واجب كان حمل اللفظ على الوعد الأول أولى⁽⁴⁾.

الشبهة السابعة: تمسكوا بقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ﴾⁽⁵⁾ والدعاء طلب وطلب الحاصل ممتنع لقوله تعالى: ﴿وَأَجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾⁽⁶⁾ ولولا جواز ذلك عليه لما طلب من الله ذلك ولقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ﴾⁽⁷⁾ والاستدلال فيه أن الآية مشعرة بأنّه غير قاطع بكونه مغفوراً له، وهي تصريح بوقوع الخطيئة منه.

(2) سورة التوبة، الآية: 113.

(1) سورة التوبة، الآية: 114.

(3) سورة التوبة، الآية: 114.

(4) في هذا ترجيح من غير دليل ونرى أن القول الثاني هو الأولي لأنّ وعد إبراهيم بالاستغفار لأبيه حصل بعد أن هجره لعدم إيمانه ﴿أَرَأَيْتَ أَنْتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا. قَالَ سَلِمْتُ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيًّا﴾ سورة مريم، الآيات: 46 - 47.

(6) سورة إبراهيم، الآية: 35.

(5) سورة البقرة، الآية: 128.

(7) سورة الشعراء، الآية: 82.

والجواب: لا نزاع بين الأمة أنه لا يَجُوزُ الكفر على الأنبياء بعد نبوتهم إلاَّ عند شُرْذِمَةٍ من الخوارج⁽¹⁾ فلا اعتبار بخلافهم، فكانت هذه الآيات مؤولة بإجماع الأمة، فوجب حملها على هضم النفس وكسرها وإظهار الإنابة والابتهاال⁽²⁾.

الشبهة الثامنة: قالوا: إنه طلب من الله تعالى أن يجنب أولاده عن عبادة الأصنام، وما أجيب إليه. فكان كسراً من منصبه.

الجواب: أنَّ المفسرين حملوا هذا الدِّعاء على مَنْ أعلمه الله أنه يؤمن ولا يعبد الأصنام وتخصيصُ العام غير بعيد.

الشبهة التاسعة: تمسكوا بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلَنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلَمًا قَالَ سَلَامٌ فَمَا لَبِثَ أَنْ جَاءَ بِعِجْلٍ حَنِيدٍ﴾⁽³⁾. والبحث في الآية من وجوه:

الأول: أنَّه قدم الطَّعام إلى الملائكة مع علمه أنهم لا يأكلون.

الثاني: لم خافهم مع علمه بكونهم معصومين؟ فإن قلت: السبب في هذين أنه ما كان عالماً بكونهم من الملائكة، قلت: فلم صدقهم في ادعاء الملائكة من غير دليل؟

الثالث: أنَّه تعالى وصفه بالمجادلة. فقال: ﴿يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ﴾⁽⁴⁾ ثم قال: ﴿يَا إِبْرَاهِيمُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾⁽⁵⁾ وهذا يدلُّ على أنَّ مجادلته مع الملائكة غير جائزة.

والجواب: أنَّ ذلك لو كان ذنباً لَعُوتِبَ عليه ولاستغفر إبراهيم عليه السَّلام منه كيف وقد مدحه الله تعالى على ذلك فقال: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّادٌ مُنِيبٌ﴾⁽⁶⁾ فوصفه بهذه الصِّفات التي ليست وراءها منزلة في باب الرِّفعة.

(1) وكذا لا يجوز الكفر قبل نبوتهم أيضاً كما لا يخفى فتأمل.

(2) يرى المؤلف في تفسيره أن هذا القول ضعيف، أما القول الصحيح برأيه فهو أن يحمل ذلك على ترك الأولى وترك الأولى على الأنبياء جائز (414/6).

(3) سورة هود، الآية: 69.

(4) سورة هود، الآية: 74.

(5) سورة هود، الآية: 76.

(6) سورة هود، الآية: 75.

فكيف يجوزُ تخطئته فيما جعله الله تعالى سبباً للمدح العظيم؟ وأما قوله: كيف صدقهم في ادعاء الملائكة من غير دليل فنقول: ليس في الآية أنه صدق من غير دليل، وإذا كان كذلك كانَّ الدليل المذكور على عِصْمَةِ إبراهيم عليه السَّلام دليلاً على أنه إِنَّمَا صَدَّقَهُمْ في تلك الدَّعْوَى بالدليل. ويقال أَنَّهُم دَعَا اللَّهَ بِأَحْيَاءِ الْعِجْلِ الَّذِي كَانَ ذَبَحَهُ وَشَوَّاهُ فَعَادَ حَيًّا، وَأَمَّا الْمَجَادَلَةُ فَإِنَّهَا غَيْرُ مَقْصُودَةٍ عَلَى الْخَاصَّةِ فَقَدْ تَكُونُ بِمَعْنَى الْمَسْأَلَةِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾⁽¹⁾ يعني تسألك فكان إبراهيم عليه السَّلام أخذ يبحث كيفية العذاب وأَنَّهُ عام لهم أو خاصٌّ بالبعض، فَسَمَّى ذَلِكَ جِدَالًا لَمَّا كَانَ فِيهِ مِنَ الْمَرَاجَعَةِ، وَقِيلَ: مَعْنَى (تجادلنا) تسألنا عن قوم لوط أن يؤخرَ عذابهم رجاء أن يؤمنوا فأخبره الله تعالى بأنَّ المصلحة في إهلاكهم وأنَّ كلمة العذاب حقت عليهم.

لا يقال: أما أن يقال أنه كان مأذوناً أو غير مأذون، فإن كان الثاني كان إقدامه عليه ذنباً لأنَّنا نقول لعلَّه لم يكن مأذوناً فيه شرعاً إلاَّ أَنَّهُ بِحُكْمِ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَشْيَاءِ الْإِبَاحَةُ اعْتَقَدَ جَوَازَ تِلْكَ الْمَجَادَلَةِ فَإِنَّهُ لَمَّا نُهِيَ عَنْهُ سَكَتَ عَنْهُ.

(1) سورة المجادلة، الآية: 1.

قِصَّة يَعْقُوبَ عَلَيْهِ السَّلَام

(وفيها شبه)

الأولى: قالوا لِمَ رَجَّحَ يَعْقُوبُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَوْسُفَ عَلَى إِخْوَتِهِ فِي التَّقْرِيبِ وَالْحُبَّةِ مَعَ عِلْمِهِ إِفْضَاءَ ذَلِكَ التَّرْجِيحَ إِلَى الْحَسَدِ وَالْمَفَاسِدِ الْعَظِيمَةِ؟

الجواب: من وجهين:

الأول: لَا تُسَلِّمُ أَنَّهُ رَجَّحَ يَوْسُفَ عَلَى إِخْوَتِهِ فِي الْإِكْرَامِ، بَلْ كَانَ رَاجِحاً فِي الْحُبَّةِ وَمِيلِ الطَّبَعِ وَذَلِكَ غَيْرَ مَقْدُورٍ لَهُ فَلَا يَكُونُ مَكْلَفاً بَتَرَكِهِ.

الثاني: هَبْ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَجَّحَهُ فِي الْإِكْرَامِ لَكِنْ لَا نَسَلِّمُ عِلْمَهُ بِأَدَاءِ ذَلِكَ التَّرْجِيحَ إِلَى الْمَفْسَدَةِ، فَاعْلَمْهُ رَأَى مِنْ سِدَادِ إِخْوَتِهِ وَجَمِيلِ ظَاهِرِهِمْ مَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّ تَرْجِيحَهُ لَا يَفْضِي إِلَى شَيْءٍ مِنَ الْمَفَاسِدِ فَإِنَّ الْحَسَدَ إِنْ كَانَ رَاسِخاً فِي الطَّبَعِ إِلَّا كَثِيراً مِنَ النَّاسِ يَحْتَرِزُونَ مِنْهُ وَيَجْتَنِبُونَهُ.

الشبهة الثانية: أَنَّ إِخْوَةَ يَوْسُفَ وَصَفُّوا آبَاهُمْ بِالضَّلَالِ بِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾⁽¹⁾.

الجواب: لَيْسَ الْمَرَادُ بِالضَّلَالِ عَنِ الدِّينِ بِالْإِجْمَاعِ بَلِ الْمَرَادُ الْعُدُولُ عَنِ الصَّوَابِ.

فَإِنْ قُلْتَ: لَمَّا وَصَفُوهُ بِذَلِكَ فَقَدْ قَدَحُوا فِي عِصْمَتِهِ وَاعْتَقَدُوا أَنَّهُ غَيْرُ مُصِيبٍ فِي أَحْكَامِهِ وَمَنْ اعْتَقَدَ فِي الرُّسُلِ ذَلِكَ كَفَرَ فَيَلْزِمُ الْقَوْلَ بِكُفْرِ إِخْوَةِ يَوْسُفَ.

قلت: الْحُكْمُ بِالْإِسْلَامِ وَالْكَفَرُ شَرْعِي فَلَعَلَّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ كُفْراً فِي دِينِهِمْ، أَوْ يُقَالُ مَرَادُهُمْ وَصْفَ يَعْقُوبَ بِالْغُلُوِّ فِي الْحَبِّ. وَذَلِكَ غَيْرُ مَقْدُورٍ لَهُ. فَلَمْ يَكُنْ وَصْفُهُمْ آبَاهُمْ بِذَلِكَ قَدْحاً فِي عِصْمَتِهِ⁽²⁾.

(1) سورة يوسف، الآية: 8.

(2) وَلَا طَعْنَا بِإِيمَانِهِمْ وَقَدْ قَالَ الْمُؤَلِّفُ جَوَاباً عَلَى ذَلِكَ فِي تَفْسِيرِهِ 109/5: أَنَّهُمْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ بِنَبْوَةِ أَبِيهِمْ مُقَرِّينَ بِكَوْنِهِ رَسُولاً حَقّاً مِنْ عِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى إِلَّا أَنَّهُمْ لَعَلَّهُمْ جَوَّزُوا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ أَنْ يَفْعَلُوا أَعْمَالاً مَخْصُوصَةً بِمَجْرَدِ الْاجْتِهَادِ. وَجَوَابُ الْمُؤَلِّفِ فِي تَفْسِيرِهِ أَصْرَحَ وَأَوْضَحَ مِنْ جَوَابِهِ هَهُنَا.

الشبهة الثالثة: فلم أرسل يوسف مع أخوته مع خوفه عليه منهم بقوله تعالى: ﴿وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ﴾⁽¹⁾ وهل هذا إلا تغريماً؟

الجواب: لا يمتنع أن يعقوب عليه السلام لما رأى في بنيه من الإيمان والعهد والاجتهاد في حفظ يوسف ظن السلامة، وبما ظن أنه لو لم يرسله معهم، مع مبالغتهم في إظهار الحب، لاعتقدوا في يعقوب عليه السلام أنه يتهمهم على يوسف ويصير ذلك سبباً للوحشة العظيمة فلهذه الدعاوى بعثه معهم.

الشبهة الرابعة: لم أسرف يعقوب عليه السلام في الحزن والبكاء حتى ابيضت عيناه ومن شأن الأنبياء التجلد والتصبر؟.

الجواب: التجلد على المصائب وكظم الحزن مندوب وليس بواجب، وترك المندوب ليس بمعصية، على أن يعقوب عليه السلام إنما أبدى من الحزن اليسير من الكثير، وكان ما يعتبر عليه أكثر وأوسع مما أظهره⁽²⁾.

الشبهة الخامسة: أن يعقوب عليه السلام كان يعلم برؤيا يوسف أن أمره يفضي إلى العاقبة الحسنة في الدنيا والدين، فلم لم يتسل بذلك على حزنه؟

الجواب: أن علمه بذلك لا يدفع الحزن الحاصل بسبب المفارقة، على أن يوسف عليه السلام كان حين رأى تلك الرؤيا صبياً فلا جرم لم يقطع يعقوب عليه السلام بصحته.

(1) سورة يوسف، الآية: 13.

(2) ثم إن يعقوب تجلد وصبر فلم يظهر الشكاية لأحد من الخلق وقال ﴿إِنَّمَا أَشْكُوا بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ﴾ سورة يوسف، الآية: 86. وكل ذلك يدل على أنه لما عظمت مصيبتة وقويت محنته صبر وتجرع الغصة، انظر تفسير المؤلف 161/5.

قِصَّةُ يَوْسُفَ عَلَيْهِ السَّلَام

(وفيها شبه)

الشبهة الأولى: أنه صبر على الرِّق ولم يبين الحرية التي فيه وذلك معصية.

الجواب: من وجوه:

الأول: فلعله لم يكن نبياً في تلك الحالة، ولما خاف على نفسه القتل جاز أن يصبر على الرِّق. ومن ذهب إلى هذا الوجه حمل قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَهُمْ بِأَمْرِهِمْ هَذَا﴾⁽¹⁾ على وقت آخر.

الثاني: إن إظهار الحرية أمر يجوز أن يختلف باختلاف الشرائع فلعله أمر بالسكوت عنه امتحاناً، كما امتحن أبويه بنمرود والذبح⁽²⁾.

الثالث: لعله عليه السلام أخبرهم بذلك إلا أنهم لم يلتفتوا إليه.

الشبهة الثانية: تمسكوا بقوله تعالى حاكياً عن يوسف وامرأة العزيز ﴿وَرَاودَتْهُ الْبَتِّي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ وَعَلَّقَتْ الْأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ وَلَقَدْ هَمَمْتُ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنَّ رَجُلًا بُرْهَنَ رَبِّيَ كَذَلِكَ لِنَصْرَفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ﴾⁽³⁾.

الجواب: قال القاضي أبو طاهر الطوسي رحمه الله تعالى⁽⁴⁾ شهد ببراءة يوسف من الذنب كل مَنْ له تعلق بتلك الواقعة من زوج وحاكم ونسوة وملك وادعى يوسف ذلك واعترف له خصمه بصدق ما قاله مرتين، وشهد بذلك رب العالمين الذي هو أصدق القائلين، واعترف إبليس فكيف يلتفت إلى قول هؤلاء الحشوية؟⁽⁵⁾ أما شهادة الزوج فقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مِنْ كَيْدِكُنَّ إِنَّ كَيْدَكُنَّ

(1) سورة يوسف، الآية: 15.

(2) يظهر أن المؤلف يرى أنَّ الذبيح هو إسحاق باعتبار أنَّ إسحاق هو جدَّ يوسف، وهذا خطأ واضح فيسماويل عليه السلام هو الذبيح كما تؤكد ذلك الدلائل التي تبحث في مظانها، وقد حقق المؤلف هذا الموضوع في تفسيره دون أن يرجح أحد الرأيين 150/6. فلينظر.

(3) سورة يوسف، الآيات: 23 - 24.

(4) لم يعز المؤلف «في التفسير» هذا الموضوع إلى قائله، فهنا بيان لصاحب هذا القول اللطيف.

(5) الحشوية: هم الذين اجتمعوا واتفقوا على رأي واحد.

عَظِيمٌ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنبِكِ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ ﴿١﴾ وأما شهادة الحاكم فقوله: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ﴾ (٢) وأما شهادة النسوة فقولهن: ﴿حَسْبَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ﴾ (٣) وأما شهادة الملك فقوله: ﴿إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ﴾ (٤) وأما ادعاء يوسف عليه السلام ذلك فقوله: ﴿هِيَ رَاوَدْتَنِي عَنْ نَفْسِي﴾ (٥) وقوله: ﴿رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾ (٦) وقوله: ﴿ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخْنُهِ بِالْغَيْبِ﴾ (٧) وأما اعتراف الخصم فقولها للنسوة: ﴿وَلَقَدْ رَاوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ﴾ (٨) وقوله: ﴿الَّتَيْنِ حَصْحَصَ الْحَقُّ أَنَا رَاوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ﴾ (٩) وأما شهادة رب العالمين فقوله: ﴿كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ﴾ (١٠) وأما اعتراف إبليس بذلك فقوله تعالى حكاية عنه: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ﴾ (١١) فبين أنه يغوي الكل إلا المخلصين ويوسف من المخلصين لقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ﴾ (١٢) فَأَيُّ شُبْهَةٍ تَبْقَىٰ مَعَ هَذِهِ الشَّهَادَاتِ فِي بَرَاءَةِ يُوسُفَ عَنِ الذُّنُوبِ. ثُمَّ قَالَ الْقَاضِي: وهؤلاء الطاعنون في يوسف إن كانوا من حزب الله فليقبلوا قوله، وإن كانوا من حزب الشيطان فيجب أن يتركوا قوله: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ﴾ (١٣) وإذا ظهرت هذه الجملة فلنذكر معنى الآية فنقول.

* (الْهَمُّ): فِي اللَّغَةِ جَاءَ لِمَعَانٍ أَرْبَعَةٌ:

الْأَوَّلُ: الْعَزْمُ عَلَى الْفِعْلِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذْ هَمَّ قَوْمٌ أَنْ يَنْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ﴾ (١٤) أَيْ أَرَادُوا ذَلِكَ وَعَزَمُوا عَلَيْهِ.

(٢) سورة يوسف، الآيات: 26 - 27.

(٤) سورة يوسف، الآية: 54.

(٦) سورة يوسف، الآية: 33.

(٨) سورة يوسف، الآية: 32.

(١٠) سورة يوسف، الآية: 24.

(١٢) سورة يوسف، الآية: 24.

(١٤) سورة المائدة، الآية: 11.

(١) سورة يوسف، الآيات: 28 - 29.

(٣) سورة يوسف، الآية: 51.

(٥) سورة يوسف، الآية: 26.

(٧) سورة يوسف، الآية: 52.

(٩) سورة يوسف، الآية: 51.

(١١) سورة الحجر، الآيات: 39 - 40.

(١٣) سورة الحجر، الآيات: 39 - 40.

الثاني: خطور الشيء بالبال، قال الله تعالى: ﴿إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا وَاللَّهُ وَلِيَهُمَا﴾⁽¹⁾ فإنما أراد الله تعالى أن الفشل خطرٌ ببالهم ولو كان المرادُ ها هنا العزمُ لما صح أن يكون الله ولياً لهم، لأنَّ العزمَ على المعصية معصية ويدل عليه أيضاً قول كعب بن زهير:

فكم فيهم من سيّد متوسع ومن فاعلٍ للخيرٍ قد همَّ أو عزم

الثالث: أن يستعمل بمعنى المقاربة يقولون: همَّ بكذا؛ أي كاد يفعله قال ذو الرمة:

أقول لمسعودٍ بجرعاء مآلَكَ وقد همَّ دُمعي أن يلج أوائله

والدمع لا يجوز عليها العزم وإنما أراد أنه كاد وقارب.

الرابع: الشهوة وميل الطباع؛ لأنَّ الإنسان قد يقول فيما يشتهيهِ: هذا من همِّي، فثبت أنَّ الهمَّ مستعمل في هذه المعاني.

فإن حملناه على العزم ففيه وجهان:

الأول: أنَّ الهمَّ في ظاهر الآية معلق بذاته وذاتها. وذلك غير جائز لأنَّ الذوات لا تراد فلا بُدَّ من ترك هذا الظاهر وتعليق الهمَّ بشيء غير الذات. وإذا ثبت هذا فنقول: ليس تعليقه ببعض الأمور أولى من تعليقه بالباقي إلاَّ للدليل فأما همُّها فكان متعلقاً بالفاحشة دون سائر الأمور وذلك للنص والإجماع. أمَّا النص فقوله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا إِنَّا لَنَرَاهَا فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾⁽²⁾ وقوله: ﴿وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾⁽³⁾ وقوله تعالى حاكياً عنها: ﴿الَّتِي حَضَحَصَ الْحَقُّ أَنَا رَاوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾⁽⁴⁾ وفي موضع آخر: ﴿وَلَقَدْ رَاوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ﴾⁽⁵⁾ وأمَّا الإجماع فهو أنَّ المفسرين إتفقوا على أنها

(2) سورة يوسف، الآية: 30.

(4) سورة يوسف، الآية: 51.

(1) سورة آل عمران، الآية: 122.

(3) سورة يوسف، الآية: 23.

(5) سورة يوسف، الآية: 32.

هَمَّتْ بالمعصية والفاحشة. وأما هَمُّه فقد دَلَّلنا على أنه لا يجوز أن يكون متعلقاً بالفاحشة وليس في ظاهر الآية ما يَقْتَضِيهِ فلا جُزْمَ علقناه بدفعه إياها عن نفسه كما يقول القائل: لقد كنت هممت بفلان؛ أي بأن أوقع به ضرباً.

لا يقال: فأَيُّ فائدة على هذا التأويل في قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ﴾⁽¹⁾ والدفع لها عن نفسه طاعة لا يصرف البرهان عنه لأننا نقول: يجوز أن يكون لما هَمَّ بدفعها وضربها أرى برهاناً على أنه لو قدم على ما هَمَّ به أهلكه أهلها وقتلوه، وأنها تدعي عليه المراودة على القبيح وتنسبه إلى أنه دعاها إلى نفسه وضربها لامتناعها منه. فأخبره الله تعالى أنه صَرَفَ بالبرهان عنه الشؤء والفَحْشَاءَ اللّذين هما القتل والمراودة وظن القبح واعتقاده فيه. لا يقال: فهذا يقتضي أن يكون جواب لفظة (لَوْلَا) متقدماً عليها ويكون التقدير لولا أن رأى برهان ربّه لهمّ بقربها، وتقدّم جواب (لَوْلَا) غير جائز. لأننا نقول: لا نسلم أن تقدم جواب (لَوْلَا) غير جائز وسيأتي تقريره، سلمنا ذلك ولكن لا حاجة بنا إليه في هذا المقام، لأنّ العزم على الضرب والهَمُّ قد وَقَعَ، إلّا أَنَّهُ انصرف عن فعله بسبب البرهان. وتقدير الكلام: ولقد هَمَّتْ به وهَمَّ يَدْفَعُهَا لَوْلَا أن رأى برهان ربّه لفعل ذلك. والجواب محذوف مضمّر.

الوجه الثاني: في حمل الهَمِّ على العزم أن يحمل الكلام على التقديم والتأخير، والتقدير: ولقد هَمَّتْ به وَلَوْلَا أن رأى برهان ربّه لهمّ بها ويجري ذلك مَجْرَى قولك: قد كنت هلكت لولا أن تَدَارَكْتُهُ، وقد استبعد الزَّجَّاج⁽²⁾. وعليّ بن عيسى⁽³⁾ هذا الجواب من وجهين:

الأوّل: أَنَّهُ لا يجوزُ تَقَدُّمُ جواب لولا. الثاني: جوابه يكون باللام كقوله: ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ لَلْبَيْتِ فِي بَطْنِهِ﴾⁽⁴⁾.

(1) سورة يوسف، الآية: 24.

(2) هو إبراهيم بن السري الزَّجَّاج، عالم بالنحو واللغة، ولد ومات في بغداد ت 311هـ.

(3) هو علي بن عيسى الرعي، عالم بالنحو واللغة ت. 420 في بغداد.

(4) سورة الصافات، الآيات: 143 - 144.

والجواب: أنا لا نسلم أنه لا يجوز التقديم، والدليل عليه قوله تعالى: ﴿إِنْ كَادَتْ لَتُبْدِيَ بِهِ لَوْلَا أَنْ رَبَطْنَا عَلَى قَلْبِهَا﴾⁽¹⁾ وأيضاً فلو لم يجعل التقديم على (لولا) جواباً لها لكان جوابها محذوفاً. وإذا دار الأمر بين أن يكون جواباً محذوفاً وَبَيَّنَّ أن يكون متقدماً عليها لا شك أن التقديم أولى.

فإن قلت: فأَيُّ فائدة في قوله: ﴿وَهُمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ﴾⁽²⁾ إذا لم يكن هناك همٌّ؟

قلت: الفائدة فيه الإخبار على أن تَوَكَّ الهَمُّ به وإجابتها إلى ملتبسها لم يكن من حيث كان غير راغب في النساء لعجز لکنه ترك ذَلِكَ لِلَّهِ وفي الله طلباً لثوابه وهرباً من أليم عقابه.

فإن قلت: فما البرهان الذي رآه يوسف عليه السلام؟

قلت: فيه وجوه ثمانية:

الأول: أَنَّهُ حُجَّةُ اللَّهِ فِي تَحْرِيمِ الزَّنا وَالْعِلْمِ بِمَا عَلَى الزَّانِي مِنَ الْعِقَابِ قَالَه مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبٍ.

الثاني: مَا آتَاهُ اللَّهُ مِنْ آدَابِ أَنْبِيَائِهِ مِنَ الْعِفَافِ وَصِيَانَةِ النَّفْسِ عَنِ الْأَرْجَاسِ.

الثالث: رَأَى مَكْتُوباً فِي سَقْفِ الْبَيْتِ: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّنا إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾⁽³⁾.

الرابع: عَنِ الصَّادِقِ: التَّوْبَةُ الْمَانِعَةُ مِنْ ارْتِكَابِ الْفَوَاحِشِ.

الخامس: عَنِ زَيْنِ الْعَابِدِينَ: كَانَ فِي ذَلِكَ الْبَيْتِ صَنْمٌ فَأَلْقَتْ الْمَرْأَةُ ثَوْباً عَلَيْهِ وَقَالَتْ أَسْتَحِي مِنْهُ. فَقَالَ يُوسُفُ: تَسْتَحِي مِنْ الصَّنَمِ فَأَنَا أَحَقُّ أَنْ أَسْتَحِيَ مِنَ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ.

السادس: أَنَّهُ سَمِعَ قَائِلاً يَقُولُ: يَا ابْنَ يَعْقُوبَ لَا تَكُنْ كَالطَّيْرِ إِذَا زَنَا ذَهَبَ رِيشُهُ.

(2) سورة يوسف، الآية: 24.

(1) سورة القصص، الآية: 10.

(3) سورة الإسراء، الآية: 32.

السابع: سمع قائلاً يقول: أنت مكتوبٌ في الأنبياءِ وتعمل عمل السفهاء.

الثامن: عن ابن عباس رأى صورة الملك، وقيل: صورة يعقوب عليه السلام عاضاً على أنامله.

فإن قلت: لو كان البرهانُ عبارة عن أنه رأى يعقوبَ عاضاً على إصبعه أو نادته الملائكة بالزجر لاقتضى ذلك الإلجاء وصار منافياً للتكليف، ولما استحق يوسف عليه السلام بالبعد عن ذلك الفعل مدحاً ولا ثناءً ولا ثواباً.

قلت: أليس إن المعتزلة قالوا في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لَيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾⁽¹⁾ إن شيئاً منها لا يوجب الإلجاء، وإذا كان كذلك فكيف يلزم من مُشاهدة يعقوب وسماع صوت الملائكة حصول الإلجاء.

الشبهة الثالثة: تَمَسَّكُوا بقوله تعالى: ﴿وَمَا أُبْرِئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾⁽²⁾.

الجواب: من وجهين:

الأول: أنه أراد الدعاء والمنازعة ولم يُرد العزم على المعصية، وهو لا يُبرئ نفسه عما لا يقوى عنه طباع البشر.

الثاني: هو أن هذا من كلام المرأة لا من كلام يوسف عليه السلام؛ بدليل أن هذا مسوق إلى كلام المرأة فإنه تعالى قال: ﴿قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ النَّنْ حَصْحَصَ الْحَقُّ أَنَا رَأَوْتُهُ عَنِ نَفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي كَيْدَ الْخَائِنِينَ وَمَا أُبْرِئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾⁽³⁾ الكلام على كلام المرأة فقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ﴾ من كلام المرأة لا من كلام يوسف. والمُكْتَنَى عنه في قوله: ﴿لَمْ أَخُنْهُ﴾ هو يوسف. وهو غائب في السجن، ولم أقل فيه لما سئلت

(2) سورة يوسف، الآية: 53.

(1) سورة الأنعام، الآية: 111.

(3) سورة يوسف، الآيات: 51 - 53.

عن قِصَّتِي إِلَّا الْحَقَّ، وليس في القرآن ما يدلُّ على أَنَّ ذلكَ من قول يوسف عليه السَّلام. ومهما جعل ذلكَ من قول يوسف عليه السَّلام احتيج إلى حذف طويل من رجوع الرسول إلى يوسف عليه السَّلام، وإخباره بما قاله له حتَّى يجيبه يوسف عليه السَّلام، ثمَّ رجوع الرسول إلى الملك ثانياً وإخباره إيَّاه بمقالة يوسف عليه السَّلام حتَّى يقول الملك: ﴿أَتُتُونِي بِهِ أَسْتَخْلِصُهُ لِنَفْسِي﴾⁽¹⁾ وهذا محال لا يجوز مثله في القرآن ولا في الشعر. ولو جعلنا ذلكَ من قول يوسف عليه السَّلام لم يوجب ذلكَ إلحاق الفاحشة به، بل هو أدلُّ بدليل على براءة ساحته وذلكَ لأنه قال: ﴿لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ﴾ ولا خيانة أعظم من الهمِّ بامرأته والقعود منها مقعد الرُّجل من امرأته.

الشبهة الرابعة: أَنَّهُمْ سَجَنُوا يَوْسُفَ عَلَيْهِ السَّلام، وَذَلِكَ مَعْصِيَةٌ بِالِاتِّفَاقِ وَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلام قال: ﴿رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾⁽²⁾ فبدلُ ذَلِكَ على محبته لِمَلِكِ المَعْصِيَةِ، ومحبته مَعْصِيَةً.

الجواب: من وجهين:

الأوَّل: المرادُ من الأَحَبِّ، الأَخْفُ والأَسْهَلُ فهذا كَمَنْ يَخِيرُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ مَكْرُوهَيْنِ جَدًّا، فيقول: إِنَّ كَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ، أي أخف.

الثاني: أَنَّ تَوَطُّينَ النَّفْسِ عَلَى تَحْمِيلِ مَشَقَّةِ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ مَوَاقِعَتِي المَعْصِيَةِ. فأما قوله: ﴿وَلَا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُنْ مِّنَ الْجَاهِلِينَ﴾⁽³⁾ فهو تصریحٌ بأنَّ شَيْئاً مِنَ الطَّاعَاتِ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِمَعُونَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَلَطْفِهِ.

الشبهة الخامسة: كيف يجوزُ على يوسف مع نبوّته أن يعوّلَ على غيرِ اللَّهِ في الخلاصِ مِنَ السَّجْنِ في قَوْلِهِ لِلَّذِي كَانَ مَعَهُ: ﴿أَذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ﴾⁽⁴⁾ حتَّى وردت الرّواياتُ أَنَّهُ إِنَّمَا طَالَ مَقَامَهُ فِي الْحَبْسِ لِأَنَّهُ عَوَّلَ عَلَى غَيْرِ اللَّهِ؟.

(2 و 3) سورة يوسف، الآية: 33.

(1) سورة يوسف، الآية: 54.

(4) سورة يوسف، الآية: 42.

الجواب: أَنَّ الدُّنْيَا دارُ الأسباب، فالتَّمَسُّكُ بِالْأَسْبَابِ لَا يَنَافِي حَقِيقَةَ التَّوَكُّلِ⁽¹⁾.

الشبهة السادسة: مَا الْحِكْمَةُ فِي طَلْبِ أَخِيهِ مِنْ إِخْوَتِهِ، ثُمَّ حَبْسِهِ عَنِ الرَّجُوعِ إِلَى أَبِيهِ مَعَ عِلْمِهِ بِمَا يَلْحَقُ أَبَاهُ مِنَ الْحُزَنِ؟ وَهَلْ هَذَا إِلَّا ضَرَرٌ بِأَبِيهِ؟

الجواب: إِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ بِوَحْيٍ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى إِلَيْهِ زِيَادَةٌ فِي امْتِحَانِ أَبِيهِ. وَالْمُرَادُ قَوْلَهُ: ﴿سَتَرَاوُدَ عَنْهُ آبَاؤُهُ﴾⁽²⁾ لَيْسَ الْخِدَاعُ وَالْكَذِبُ بَلِ اللَّطْفُ وَالْإِحْتِيَالُ.

الشبهة السابعة: فَمَا مَعْنَى جَعْلِ السِّقَايَةِ فِي رَحْلِ أَخِيهِ؟

الجواب: أَمَّا جَعْلُ السِّقَايَةِ فِي رَحْلِ أَخِيهِ فَالْغَرَضُ مِنْهُ التَّسَبُّبُ إِلَى احْتِبَاسِ أَخِيهِ عِنْدَهُ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ بِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى. وَرَوِيَ أَنَّهُ أَعْلَمَ أَخَاهُ بِذَلِكَ لِيَجْعَلَهُ طَرِيقاً إِلَى التَّمَسُّكِ بِهِ. وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ لَا يَكُونُ ذَلِكَ سَبَباً لِإِدْخَالِ الْعَمِّ فِي قَلْبِ أَخِيهِ.

فَإِنْ قُلْتَ: فَلَا أَقْلَ مَنْ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ سَبَباً لَتَعْرِيزِ أَخِيهِ لِتَهْمَةِ السَّرْقَةِ؟

قُلْتَ: لَا نُسَلِّمُ فَإِنْ وَجُودَ السِّقَايَةِ فِي رَحْلِ أَخِيهِ يَحْتَمِلُ وَجُوهاً كَثِيراً، فَمَنْ صَرَفَهُ إِلَى السَّرْقَةِ كَانَ هُوَ الْمَقْصَرُ. وَأَمَّا نِدَاءُ الْمَنَادِي - أَنَّهُمْ سَارِقُونَ - فَفِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُه:

الأوَّل: أَنَّهُ مَا كَانَ بِأَمْرِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، بَلْ نَادَى بِذَلِكَ وَاحِدٌ مِنَ الْقَوْمِ لَمَا فَقَدُوا الصُّوَاعَ.

الثاني: هَبْ أَنَّهُ كَانَ بِأَمْرِهِ لَكِنَّهُ لَمْ يَنَادِ بِأَنَّهُمْ سَرَقُوا الصُّوَاعَ بَلْ نَادَى بِأَنَّهُمْ سَارِقُونَ، فَلَعَلَّ الْمُرَادُ أَنَّهُمْ سَرَقُوا يَوْسُفَ مِنْ أَبِيهِ.

الثالث: أَنَّ الْكَلَامَ خَارِجَ عَلَى مَعْنَى الِاسْتِفْهَامِ، وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُهُ ظَاهِرُ الْخَبَرِ كَأَنَّهُ قَالَ: أَلَا إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ؟ فَاسْقَطَ هَمْزَةُ الِاسْتِفْهَامِ كَمَا اسْقَطْتَ فِي قَوْلِهِ: ﴿هَذَا رَبِّي﴾⁽³⁾.

(1) قَالَ الْمُؤَلِّفُ فِي تَفْسِيرِهِ 136/5: إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَى بِالْصَّدِيقِينَ أَنْ يَقْطَعُوا نَظَرَهُمْ عَنِ الْأَسْبَابِ بِالْكَلِيَّةِ وَأَنْ لَا يَشْتَغَلُوا إِلَّا بِحَسَبِ الْأَسْبَابِ.

(2) سُورَةُ يُوسُفَ، الْآيَةُ: 61.

(3) سُورَةُ الْأَنْعَامِ، الْآيَةُ: 76.

الشبهة الثامنة: ما بال يوسف لم يُعْلِم أباه خبره حتّى تسكن نفسه ويزول حزنه؟

والجواب: لعلّه امتنع عنه بأمر الله تشديداً على يعقوب عليه السلام.
الشبهة التاسعة: قال الله تعالى: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجْدًا﴾⁽¹⁾ وكيف رَضِيَ بأن يسجدوا له والتسجود لا يكون إلا لله، وكيف رَضِيَ باستخدام الأبوين؟

الجواب: المعنى خرّوا لأجله سُجداً لله.

فإن قلت: هذا التأويل يفسده قوله تعالى: ﴿يَا أَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا﴾⁽²⁾.

قلت: لا نُسَلِّم، فإنّ تأويل رؤياه: بلوغه أرفع المنازل، فلمّا رأى أبويه على أشرف الحالات في الدارين كان ذلك مصداقاً لرؤياه المتقدمة.

الشبهة العاشرة: ما معنَى قوله تعالى حكاية عنه: ﴿مِنْ بَعْدِ أَنْ نَزَعَ الشَّيْطَانُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي﴾⁽³⁾.

جوابه: أنّ التزّغ الشيطاني كان منهم إليه لا منه إليهم، وهو كقول القائل: كان بيني وبين فلان شرٌّ، وإن كان من أحدهما دون الثاني.

الشبهة الحادية عشرة: ما معنَى قوله عليه السلام: ﴿أَجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ﴾⁽⁴⁾ وكيف يجوز أن يطلب الولاية من قبل الظالم؟

جوابه: إنّما التمس بِتَمَكِينِهِ من خزائن الأرض ليحكم فيها بالعدل لأنّه بسبب نبوّته كان مستحقاً لذلك وللمستحق أن يتوصل إلى حقه بأيّ طريق كان.

(4) سورة يوسف، الآية: 55.

(1 و 2 و 3) سورة يوسف، الآية: 100.

قِصَّةُ أَيُّوبَ عَلَيْهِ السَّلَام

حَكَى اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ قَالَ: ﴿مَسَّنِيَ الشَّيْطَانُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ﴾⁽¹⁾ والعذاب لا يكون إلاّ جزاءً كالعقاب، فدلّ على كونه مذنباً، وروى جمع من المفسرين أنّ الله تعالى إنما عاقبه بذلك البلاء لترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

جوابه: لا نسلم أنّ العذاب لا يكون إلاّ جزاءً. ولهذا يقال للظالم المبتدئ بالظلم: إنّّه يعذب الناس فأما إضافة ذلك إلى الشيطان فنقول: إنّّه عليه السّلام ما أضاف المرض إلى الشيطان، وإنما أضاف إليه ما كان يشعر به من وسوسته وتذكيره له مما كان فيه من النّعم والعافية ودعائه إلى التّضجّر، ولأنّّه كان يوسوس إلى قومه بأنّ يستقدروه، لما كان عليه من الأمراض البشعة المنظر، وأيضاً فإنّ الله تعالى مَدَحُهُ في آخر الآية بقوله: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نُّعَمِّ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾⁽²⁾ فلو كان أوّل الآية دالاً على كونه مذنباً لكان مدحه عقيب ذلك موهماً أنّه مَدَحُهُ على ذنبه وهو غير جائز. والله الموفق.

قِصَّةُ شُعَيْبٍ عَلَيْهِ السَّلَام

(وفيها شبه ثلاث)

الشبهة الأولى: ما معنى قوله: ﴿وَاسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ﴾⁽³⁾ والشيء لا يعطف على نفسه لا سيما بالحرف الذي يقتضي التراخي وهو (ثمّ).
جوابه: من وجوه ثلاثة:

الأوّل: أن يكون المعنى اجعلوا المغفرة غرضكم الذي تتوجهون إليه، ثمّ توصلوا إليها بالتوبة. فالمغفرة أوّل في الطلب وآخر في السبب.

الثاني: استغفروا ربكم؛ أيّ سلوه للمؤمنين المغفرة بالمعونة عليها، ثمّ توبوا إليه، والشيء لا يعطف لأنّ المسألة للتوفيق ينبغي أن يكون قبل التوبة.

(2) سورة ص، الآية: 44.

(1) سورة ص، الآية: 41.

(3) سورة هود، الآية: 90.

الثالث: وهو أنّ للتخلّص من ضرر الذنب طريقين: أحدهما: مغفرته تعالى وعونه. وذلك إنما يكون عند تقارب الذنب. والثاني: التوبة الماحية للذنب، فكأنه عليه السلام أرسل إلى طلب التخلّص من تلك المعاصي بجميع الطرق الممكنة.

الشبهة الثانية: ما معنى قول شعيب عليه السلام لموسى عليه السلام: ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنَكِّحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَنِي حِجَجٍ فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ﴾⁽¹⁾ فكيف يجوز في الصداق التخيير؟ وأي فائدة للبت فيما شرطه هو لنفسه وليس يعود عليها من ذلك نفع؟

جوابه: من وجهين: الأول: يجوز أن تكون الغنم كانت لشعيب عليه السلام وكانت الفائدة لاستئجار مَنْ يَرعَاهَا عائدة إليه إلاّ أنّه عَوَّضَ ابنته عن قيمة رعيتهما فيكون ذلك رعيّاً لها، وأمّا التخيير فلم يكن إلاّ فيما زَادَ على ثماني حِجَجٍ وَذَلِكَ الزَّائِدُ لم يكن من الصداق، ويجوز أيضاً أن تكون الغنم للبت وكان الأب متولياً لأمرها، قابضاً لصداقها.

الثاني: يجوز أن يكون من شريعته العقد على التراضي من غير صداق معين، ويكون قوله: ﴿عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَنِي حِجَجٍ﴾⁽²⁾ على غير وجه الصداق.

الشبهة الثالثة: قوله: ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَشْعِيبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾⁽³⁾. فاعترف شعيب على أنّه تعالى نَجَّاهُ مِنْ مِلَّتِهِمُ الَّتِي هِيَ الْكُفْرُ وَلَا يَعُودُ فِيهَا، والعائد إلى الشيء هو مَنْ كَانَ فِيهِ، فيرجع إليه بعد مفارقتها وكذلك سبيل النجاة.

جوابه: العَوْدُ إلى الشيء قد يستعمل فيما لم يكن فيه قطّ، فإنّ الله تعالى سَمَّى الْقِيَامَةَ مِعَادًا وَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِيهَا، وكذلك النجاة قد تستعمل فيما لم تكن فيه، فإنّ السالم لما ابتلي به غيره قد يقول: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي نَجَّانَا مِمَّا ابْتَلَى بِهِ فَلَانًا.

وجه آخر: وهو أنّ الكناية في قوله: ﴿بَعْدَ إِذْ نَجَّيْنَا اللَّهَ مِنْهَا﴾ يرجع إلى الملة، ويجوز أن يكون شعيب قبل الوحي مكلفاً بتلك الملة، ثمّ صارت منسوخة، فدعوه إليها مرّة أخرى فأجابهم شعيب عليه السلام بأنّه ليس له أن يعود إليها بعد نسخها.

(3) سورة الأعراف، الآية: 88.

(1 و 2) سورة القصص، الآية: 27.

قِصَّةُ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَام

(وفيها شبه ستة)

الشبهة الأولى: تَمَسَّكُوا بقوله تعالى: ﴿فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ﴾⁽¹⁾ فَإِنَّ ذَلِكَ القبطي إما أن يكون مستحقاً للقتل أو لا. فَإِنْ كَانَ الأول فَلِمَ قَالَ: ﴿هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾ و ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي﴾⁽²⁾ و ﴿فَعَلْتُهَا إِذَا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾⁽³⁾ وَإِنْ كَانَ الثاني كَانَ عاصياً فِي قَتْلِهِ.

جوابه: يحتمل أن يقال: إِنَّهُ لَكَفَرَهُ كَانَ مستحقاً للقتل وَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَكُرْنِ مُوسَى قَتْلَهُ خَطأً، وَأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ إِلَّا تَخْلِيصَ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ مِنْ ذَلِكَ القبطي. فَتَأْدَى بِهِ ذَلِكَ إِلَى الْقَتْلِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ.

وَأَمَّا آيَاتُ فَمَنْ جَوَّزَ الصَّغِيرَةَ حَمَلَهَا عَلَيْهِ فَإِنَّ الاسْتِغْفَارَ وَالتَّوْبَةَ تَجِبُ مِنَ الصَّغِيرَةِ كَمَا تَجِبُ مِنَ الْكَبِيرَةِ وَمَنْ أَبَاها فَلَمْ يَحْمِلْهَا عَلَيْهِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾ ففِيهِ وَجْهَانِ:

الأول: أَنَّ اللَّهَ نَدَبَهُ مِنْ تَأْخِيرِ قَتْلِ أَوْلَئِكَ الْكُفَّارِ إِلَى حَالِ الْقُدْرَةِ فَلَمَّا قَتَلَ فَقَدْ تَرَكَ الْمُنْدُوبَ، فَقَوْلُهُ: ﴿هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾ مَعْنَاهُ إِقْدَامِي عَلَى تَرْكِ الْمُنْدُوبِ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ.

الثاني: أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ أَنَّ عَمَلَ الْمَقْتُولِ عَمَلِ الشَّيْطَانِ، وَالْمُرَادُ بَيَانُ كَوْنِهِ مُخَالَفاً لِلَّهِ تَعَالَى مُسْتَحِقّاً لِلْقَتْلِ، وَيَكُونُ قَوْلُهُ: ﴿هَذَا﴾ إِشَارَةً إِلَى الْمَقْتُولِ؛ بِمَعْنَى أَنَّهُ مِنْ جُنْدِ الشَّيْطَانِ وَحَزْبِهِ، يُقَالُ: فُلَانٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ أَيْ مِنْ أَصْحَابِهِ. فَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي﴾ فَعَلَى نَهْجِ قَوْلِ آدَمَ: ﴿ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا﴾⁽⁴⁾ وَالْمُرَادُ أَحَدَ الْوَجْهَيْنِ: إِمَّا عَلَى سَبِيلِ الْإِنْقِطَاعِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَالْإِعْتِرَافِ بِالتَّقْصِيرِ عَنِ الْقِيَامِ بِحَقَّقِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ ذَنْبٌ قَطُّ، أَوْ مِنْ حَيْثُ حَرَّمَ نَفْسَهُ الثَّوَابَ عَلَى فِعْلِ الْمُنْدُوبِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿فَاغْفِرْ لِي﴾ فَاَلْمُرَادُ أَقْبَلَ مِنِّي

(2) سورة القصص، الآيات: 15-16.

(4) سورة الأعراف، الآية: 23.

(1) سورة القصص، الآية: 15.

(3) سورة الشعراء، الآية: 20.

هذه الطاعة والانقطاع إليك. وأمّا قوله: ﴿فَعَلَّتْهَا إِذَا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾ فلم يقل: إنني صرت بذلك ضالاً ولكن فرعون لما ادّعى أنّه كان كافراً إلى حال القتل نفى عن نفسه كونه كافراً في ذلك الوقت فاعترف بأنّه كان ضالاً أي متحيراً لا يدرى ما يجب عليه أن يفعله وما يريد في ذلك والله أعلم⁽¹⁾.

الشبهة الثانية: كيف لموسى عليه السلام أن يقول لرجل من شيعته يستصرخه: ﴿إِنَّكَ لَعَوِيٌّ مُبِينٌ﴾⁽²⁾.

جوابه: إنّ قوم موسى عليه السلام كانوا غلاظاً جفّاء. ألا ترى إلى قولهم بعد مشاهدة الآيات: ﴿أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾⁽³⁾ وكان المراد ذلك.

الشبهة الثالثة: لما قال الله تعالى: ﴿أَنْ أَنْتِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ فلم قال في جوابه: ﴿إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكْذِبُونَ وَيَضِيقُ صَدْرِي وَلَا يَنْطَلِقُ لِسَانِي فَأَرْسِلْ إِلَى هَٰرُونَ﴾⁽⁴⁾ وهذا استغناء عن الرسالة؟

جوابه: ليس هذا استغناء عن الرسالة، ولكّنه إذن في أن يسأل ضم أخيه إليه في الرسالة على ما ذكره الله تعالى في قوله في سورة طه⁽⁵⁾: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى﴾ إلى قوله: ﴿وَأَجْعَلْ لِي وَزِيْرًا مِّنْ أَهْلِي﴾ فقال الله تعالى: ﴿قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَمُوسَى﴾ وكان في ذلك السؤال مأذوناً فاندفع السؤال. **الشبهة الرابعة:** كيف جاز لموسى أن يأمر السحرة بإلقاء الحبال والعصي وذلك سحر وتلبس وكفر، والأمر بمثله لا يجوز؟

جوابه: ذلك الأمر كان مشروطاً والتقدير: ألقوا ما أنتم ملقون إن كنتم محقين، كما في قوله تعالى: ﴿فَاتَّوُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِّثْلِهِ﴾⁽⁶⁾؛ أي إن كنتم قادرين، وأيضاً لما تعيّن ذلك طريقاً إلى كشف الشبهة صار جائزاً.

(1) وقد زاد المؤلف جواباً على ذلك في تفسيره (467/6): وإن سلمنا أن هذه معصية لكن لا دليل على أنه كان رسولا في ذلك الوقت.

(2) سورة القصص، الآية: 18.

(3) سورة الأعراف، الآية: 138.

(4) الآيات في هذه الشبهة 12 - 13 من سورة الشعراء.

(5) سورة طه، الآية: 9 - 36.

(6) سورة البقرة، الآية: 23.

الشبهة الخامسة: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً﴾⁽¹⁾ أو ليس خوفه يقتضي شكه فيما أتى به؟ جوابه: لَعَلَّه خَافَ لِأَنَّهُ رَأَى مِنْ قُوَّةِ التَّلْيِيسِ مَا أَشْفَقَ عِنْدَهُ مِنْ وَقُوعِ الشَّبْهِةِ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ فَأَمَنَهُ اللَّهُ مِنْهُ وَبَيَّنَّ أَنَّ حُجَّتَهُ تَتَضَحُّ لِلْقَوْمِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَى﴾⁽²⁾.

الشبهة السادسة: ﴿وَأَلْقَى الْأَلْوَابَ﴾ الآية⁽³⁾، فلا يخلو إما أن يكون قد صدرَ الذنبُ عن هارون عليه السلام ما استحقَّ به ذلك التأديب، أو لم يصدر عنه فصدرَ عن مُوسَى عليه السلام، وأيضاً فلأنَّ هارونَ نَهَى موسى في قوله: ﴿لَا تَأْخُذْ بِلِحِيَّتِي﴾⁽⁴⁾ فإن كان مُوسَى عليه السلام مصيباً فيما فعله كان هارون عاصياً في منعه عن فعل الصواب. وإن كان هارون عليه السلام مصيباً في ذلك المنع كان موسى عليه السلام عاصياً في ذلك الفعل.

جوابه: أَمَّا مَنْ جَوَّزَ الصَّغَائِرَ عَلَيْهِمْ فَقَدْ حَمَلَ الْوَاقِعَةَ عَلَيْهِ وَزَالَ السُّؤَالُ. وَأَمَّا مَنْ أَبَاهَا فَلَهُ وَجْهَانِ: الْأَوَّلُ: أَنَّ مُوسَى أَقْبَلَ وَهُوَ غَضَبَانِ عَلَى قَوْمِهِ، فَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ وَجَرَّهُ إِلَيْهِ كَمَا يَفْعَلُ الْإِنْسَانُ بِنَفْسِهِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ الْغَضَبِ، فَإِنَّ الْمَفْكَرَ الْغَضَبَانَ قَدْ يَعْضُ عَلَى شَفْتَيْهِ وَيَقْلِبُ أَصَابِعَهُ وَيَقْبِضُ عَلَى لِحْيَتَيْهِ، فَأَجْرَى مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ أَخَاهُ مَجْرَى نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ شَرِيكَهُ فَصَنَعَ بِهِ مَا يَصْنَعُ الرَّجُلُ بِنَفْسِهِ فِي حَالِ الْفِكْرِ وَالْغَضَبِ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿لَا تَأْخُذْ بِلِحِيَّتِي﴾ فلا يمتنع أن يكون هارون خاف أن يَتَوَهَّمُ بَنُو إِسْرَائِيلَ بِسُوءِ ظَنِّهِمْ أَنَّهُ مَنَكَرَ عَلَيْهِ مَعَاتِبَ لَهُ، ثُمَّ أَخَذَ فِي شَرْحِ الْقِصَّةِ، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: ﴿إِنِّي خَشِيتُ أَنْ تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾⁽⁵⁾ وفي موضعٍ آخَرَ: ﴿أَبْنَى أُمَّ إِنْ الْقَوْمَ اسْتَضَعُّوْنِي﴾⁽⁶⁾.

الثاني: إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانُوا فِي نَهَايَةِ سُوءِ الظَّنِّ بِمُوسَى حَتَّى أَنَّ هَارُونَ عَلَيْهِ السَّلَامُ غَابَ عَنْهُمْ غَيْبَةً فَقَالُوا لِمُوسَى: أَنْتَ قَتَلْتَهُ فَلَمَّا وَاْعَدَ اللَّهُ مُوسَى عَلَيْهِ

(2) سورة طه، الآية: 68.

(4 و 5) سورة طه، الآية: 94.

(1) سورة طه، الآية: 67.

(3) سورة الأعراف، الآية: 150.

(6) سورة الأعراف، الآية: 150.

السَّلام ثلاثين ليلة وأتمها بعشر وكتب له في الألواح من كل شيء رَجَعَ فرأى في قومه ما رأى فأخذ برأس أخيه لِيُذْنِيهِ فيفتح حصَّ كيفية الواقعة فخاف هارون أن يسبق إلى قلوبهم ما لا أصل له، فقال إشفافاً على مُوسَى عليه السَّلام ﴿لَا تَأْخُذْ بِلِحِيَّتِي﴾⁽¹⁾ لئلا يظنَّ القوم بك ما لا يليق.

قِصَّةُ مُوسَى وَالْخَضِرَ عَلَيْهِمَا السَّلام (وفيها بحثان)

البحث الأول: ما يتعلق بموسى عليه السَّلام وهو من وجوه:

الأول : أَنَّهُ عليه السَّلام قال: ﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْئاً إِمْرَأً﴾⁽²⁾ و ﴿شَيْئاً تُكْرَأُ﴾⁽³⁾ مع أَنَّ ذَلِكَ الفعل في نفسه ما كان كذلك، والحكم على ما ليس بمنكر بأنَّه منكر خطأً، فكان مُخطئاً.

الثاني: أَنَّهُ نَعَتْ نَفْسَ الغلامِ بِأَنَّهُ زاكية مع أَنَّها لم تكن كذلك.

الثالث: قوله: ﴿لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ﴾⁽⁴⁾ وَعِنْدَنَا النِّسيانُ غيرُ جائز على الأنبياء.

البحث الثاني: ما يتعلق بالخضر، وهو من وجوه.

الأول: قوله تعالى: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ﴾⁽⁵⁾ والسفينة البحرية تساوي المال العظيم فكيف يُسَمَّى مالُكها المسكين.

الثاني: قوله: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ﴾⁽⁶⁾ وَمَنْ كَانَ وَرَاءَهُمْ فَقَدْ سَلِمُوا مِنْهُ، وإنما كان خوفهم مِنْهُ كان قُدَّامَهُمْ.

الثالث: قوله: ﴿فَخَشِينَا أَنْ يُرْهِقَهُمَا طُغْيَانًا وَكُفْرًا﴾⁽⁷⁾ فكيف استباح دم الغلام لأجل الخشية مَعَ أَنَّ الخشية لا تَقْتَضِي علماً ولا يقيناً؟

(2) سورة الكهف، الآية: 71.

(4) سورة الكهف، الآية: 73.

(7) سورة الكهف، الآية: 8.

(1) سورة طه، الآية: 94.

(3) سورة الكهف، الآية: 74.

(5 و 6) سورة الكهف، الآية: 79.

الجواب: عن الأول: أمّا قوله: ﴿شَيْنًا إِمْرًا﴾ أي عجباً، قيل: منكرًا، فإن حملناه على الأول ولا إشكال؛ وإن حملناه على الثاني كان الجواب عنه وعن (نكرًا) واحدًا. وفيه وجوه:

الأول: أنَّ ظاهره منكر، وَمَنْ يشاهده ينكره قبل أن يعرف علته.
الثاني: أن يكون حذف حرف الشرط فكأنه قال: إن كنت قتلتَه ظالمًا فقد جئتَ شيئًا نكرًا.

الثالث: أن يكون قوله: ﴿نُكْرًا﴾ أي عجبياً، فإنهم يقولون فيما يستغربونه ويجهلون علته: إنه نكر ومنكر.

والجواب عن الثاني: أنه وصف النفس بكونها زاكية على سبيل الاستفهام لا على سبيل الإخبار، وأيضاً فلا تَه تكلّم بما ذكره إجراءً للأمر على ظاهره وذلك جائز لقوله عليه السّلام «نحن نحكم بالظاهر»⁽¹⁾.

والجواب عن الثالث: أنّا لا نجوّز عليه النسيان فيما يتعلّق بالتبليغ والشرع وأما في غيره فجائز.

والجواب عن الرابع: إن تلك السفينة كانت ملكاً لقوم، فَلَعَلَّ كل واحد منهم كان قليل المال جداً.

وعن الجواب الخامس: إنّ لفظ وراء يعبر به عن الخلف والقُدّام فهي ها هنا بمعنى القُدّام، كما في قوله تعالى: ﴿مَنْ وَرَائِهِمْ جَهَنَّمُ﴾⁽²⁾ يعني من قُدّامهم.

(1) ليس هذا اللَّفْظ معروفاً، والمشهور «أمرت أن أحكم بالظاهر»، قال السيوطي في اللآلئ: هو غير ثابت بهذا اللَّفْظ. ولعله مروى بالمعنى من أحاديث صحيحة. وقال السخاوي في المقاصد الحسنة: «اشتهر بين الأصوليين والفقهاء، بل وقع في شرح مسلم للنووي في قوله «إني لم أؤمر أن أنقب عن قلوب الناس ولا أشق بطونهم» ما نصه: معناه إني أمرت بالحكم بالظاهر والله يتولى السرائر كما قال النبي ﷺ ولا وجود في كتب الحديث المشهورة. وجزم العراقي والمزني بأنه لا أصل له.

(2) سورة الجاثية، الآية: 10.

وعن الجواب السادس: لعلَّ الله أَوْحَى إليه بقتل الشَّخص فلذلك أقدم عليه⁽¹⁾.

قِصَّةُ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَام

(وفيها شبهتان)

الأولى: قوله: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبُوءُ الْخُضَمِ﴾ الآيات⁽²⁾.

فاعلم أنَّ الذي أقطع به عدم دلالة هذه الآية على صدور الكبيرة من داود عليه السلام. وبيانه من وجوه:

الأول: أنَّ الذي حكاه المفسرون عن داود وهو أنَّه عشق امرأة أوريا فاحتال حتى قتلَ زَوْجَهَا فتزوجها، لا يليق بالأنبياء بل لو وصف به أفسق الملوك لكان منكراً.

الثاني: أنَّ الدخولَ في دم أوريا أعظم من التزوج بامرأته فكيف تركَ الله الذنبَ الأعظم واقتصرَ على ذكر الأُخف؟

الثالث: أنَّ السورة من أولها إلى آخرها في حاجة منكري النبوة فكيف يلائمها القدح في بعض أكابر الأنبياء بهذا الفسق القبيح؟

الرابع: أنَّ الله تَعَالَى وَصَفَ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَام في ابتداء القِصَّة بأوصافٍ حميدة. وَذَلِكَ يُنافي ما ذكره في الحكاية بيان وصفه تَعَالَى بأوصاف حميدة من وجوه:

الأول: قوله تعالى: ﴿ذَا الْأَيْدِي﴾⁽³⁾ والأيدِ القوَّة ولا شكَّ أنَّ المراد منه القوَّة في الدِّين، لأنَّ القوَّة في غير الدِّين كانت موجودة في الملوك الكفار، وما استحقوا بها مدحاً، إنما المستحق للمدح هو القوَّة في الدِّين.

(1) غريب جداً أن يغيب عن المصنف أنَّ ذلك إنما كان بوحي من الله بعد ما وردَ من النصِّ الصَّريح على ذلك في قوله: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي﴾ سورة الكهف، الآية: 82. فهل بعد هذا تصريح بأن الخضر إنما كان نبياً يتلقى الوحي بما فعل من عند الله تعالى. وإنما كانت هذه الوقائع بهذه الصورة لأنها درس لموسى عليه السلام يتعلَّم منه التمهّل والتروي. فإن سَبَبَ ذلك كما جاء في صحيح البخاري وغيره أنَّ موسى عليه السلام قامَ خطيباً في بني إسرائيل فسئل مَنْ أعلم الناس؟ فقال: أنا ولم يرد العلم إلى الله فعاتبه الله في ذلك، وأمره أن يلحق بعبده خضر إلخ القصة.

(3) سورة ص، الآية: 17.

(2) سورة ص، الآيات: 21 - 26.

الثاني: أنه لما ثبت كونه موصوفاً بالقوة في الدين ولا معنى للقوة في الدين إلا العزم الشديد على أداء الواجبات واجتناب المحظورات فكأن داود عليه السلام من أولى العزم. وقد قال الله تعالى: ﴿فَاضْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُوا الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ﴾ (1) وأمر محمداً عليه الصلاة والسلام بالاعتداء بأولي العزم، فإذا كان داود عليه السلام من أولى العزم ما كان قد أمر محمداً بالاعتداء بداود عليه السلام. وهذه درجة لا توازيها درجة.

الثالث: أنه لما وُصفَ بالقوة فأَيُّ قوّة لمن لم يملك نفسه عن الفجور والقتل؟ الرابع: أنه وصفه بكونه أوّاباً والأوّاب هو الرجّاع والرجّاع إلى ذكر الله يستحيل أن يكون مواظباً على أعظم الكبائر.

الخامس: قال: ﴿سَخَرْنَا أَلْجِبَالَ مَعَهُ﴾ (2)، أفترى أنه سَخَر له ذلك ليتخذ وسيلة إلى القتل والزنا؟ وقيل: إنه كان محرماً عليه صيد كل شيء فكانت الطيور تأمنه، فكيف يجوز أن تأمنه الطير ولا يأمنه المسلم على زوجته؟ السادس: قوله: ﴿وَشَدَدْنَا مُلْكَهُ﴾ (3) ومحال أن يكون المراد منه شدة ملكه بالمال والعسكر مع كونه مسلماً من طريق الدنيا لا من طريق الدين لأن ذلك سبيل الملوك الكفرة، لأن قوله: ﴿وَشَدَدْنَا مُلْكَهُ﴾ عام في الدين والدنيا.

السابع: قوله: ﴿وَأَتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ﴾ (4) والحكمة اسم جامع لكل ما ينبغي علماً وعملاً، فكيف يجوز أن يقول الله: ﴿وَأَتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ﴾ مع إصراره على ما يستنكفه أحبب الشياطين من مزاحمة أفضل أصحابه وأحبائه في الزوج والمنكوح. فبان أن الله تعالى لمّا وصفه بهذه الصفة كان القول بما ذكره من الفاحشة باطلاً، إذ ما قبل تلك الصفة هي هذه المادح، وما بعدها قوله تعالى: ﴿يَدَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً﴾ (5) وهذا أيضاً من أجل المادح فلو توسطها ما يدل على أفحش المقابح لجرى ذلك مجرى قول من يقول: فلان عظيم الدرجة في الدين

(2) سورة ص، الآيات: 18 - 19.

(5) سورة ص، الآية: 26.

(1) سورة الأحقاف، الآية: 35.

(3 و 4) سورة ص، الآية: 20.

على الرتبة في طاعة الله، يقتل ويزني ويلوط وقد جعله الله تعالى خليفة لنفسه وصوبه في أحكامه، وأمر أكابر الأنبياء بالاعتداء به فكما أن هذا الكلام لا يليق بعاقل فكذا ها هنا.

الثامن: أنه قال بعد تمام القصة: ﴿جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ﴾ وترتيب الحكم على الوصف مشعر بكون الوصف علة لذلك الحكم فعلى ما ذكره يلزم أن يكون تفويض خلافة الأرض إليه بسبب إقدامه على القتل والفسق، وذلك مما لا يقول به عاقل.

التاسع: أنه قال في حق الرسل: ﴿إِنَّا أَخْلَصْنَاهُمْ بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ﴾⁽¹⁾ وكل ذلك ينافي وصفهم بالإقدام على الكبيرة والفاحشة.

العاشر: أنهم ذكروا في روايتهم أن داود عليه السلام تمتى منزلة آبائه إبراهيم وإسحاق ويعقوب قال: «رَبِّ إِنَّ آبَائِي قَدْ ذَهَبُوا بِالْخَيْرِ كُلِّهِ فَأَوْحَى إِلَيْهِ: إِنَّهُمْ إِنَّمَا وَجَدُوا ذَلِكَ لِأَنَّهُمْ لَمَّا ابْتَلَوْا صَبَرُوا فَسَأَلَ الْابْتِلَاءَ فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ: إِنَّكَ لَمَبْتَلَى فِي يَوْمٍ كَذَا فَاحْتَرَسَ» ثُمَّ وَقَعَ فِيمَا وَقَعَ فِيهِ إِلَى آخِرِ الْقِصَّةِ، فَدَلَّ أَوَّلُ حكايتهم على أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ابْتَلَاهُ بِالْبَلَاءِ الَّذِي يَزِيدُ فِي مَنْقَبَتِهِ، فَكَيْفَ يَلِيقُ الْعِشْقُ وَالْقَتْلُ بِذَلِكَ؟

الحادي عشر: قَوْلُ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾⁽²⁾ استثنى الذين آمنوا من هذا البغي فإن كان هو الفاعل لذلك وجب أن يكون حاكماً على نفسه بعدم الإيمان.

الثاني عشر: أن قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَهُ عِنْدَنَا لَزُلْفَىٰ وَحُسْنَ مَّآبٍ﴾⁽³⁾ لا يلائم العشق والقتل.

فَثَبَّتْ بِهَذِهِ الْوُجُوهِ بَرَاءَةَ نَبِيِّ اللَّهِ دَاوُدَ عَمَّا نَسَبُهُ إِلَيْهِ الْجُهَالِ.

(2) سورة ص، الآية: 24.

(1) سورة ص، الآيات: 46 - 47.

(3) سورة ص، الآية: 40.

فإن قُلْتُ: إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْمُحَدِّثِينَ رَوَى هَذِهِ الْحِكَايَةَ⁽¹⁾.

قلت: هذه الدلائل الباهرة لما أبطلت قولهم وجب القطع بفسادها. فالعجب اتفاق الناس على أَنَّ خبر الواحد لا يفيد إِلَّا الظنَّ، والظنُّ إِنَّمَا ينتفع به في العمليات وهذه المسألة ليست من العمليات، فصارت روايتهم ساقطة العبرة من كل الوجوه. وعن سعيد بن المسيب والحارث الأعور أَنَّ علياً رضي الله عنه قال: «مَنْ حَدَّثَكُمْ بِحَدِيثِ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى مَا يَرْوِيهِ الْقِصَاصُ جَلَدْتُهُ مَائَتِينَ وَسِتِينَ وَهُوَ حَدُّ الْفِرْيَةِ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ». وروى أَنَّ واحداً ذكر ذلك الخبر عند عمر بن عبد العزيز وعنده رجل من أهل الحق فكَذَّبَ المُحَدِّثَ به وقال: إن كانت الْقِصَّةُ على ما في كتاب الله تعالى فما ينبغي أن نلتمس خلافها، وإن كان على ما ذكرت كَفَّ اللَّهُ عَنْهَا سِتْرًا على نبيه فيما ينبغي إظهارها عليه، فقال عمر: سماعي هذا الكلام أَحَبُّ إِلَيَّ مما طلعت الشمس عليه.

فإذا ثبت هذا فلنبحث أنه هل في الآية ما يدل على صدور الصَّغيرة عنه أم لا؟ فنقول: قال كثير من أهل الحق قول الله: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَضَمِ﴾⁽²⁾ أخبر عن جماعة أَنَّهُمْ تَسَوَّرُوا⁽³⁾ قصره قاصدين قتله والإساءة إلى أهله فدخلوا قصره في وقت ظنوا أَنَّهُ غافل. فلَمَّا رَأَاهُمْ دَاوُدُ عَلَيْهِ السَّلَامُ خافهم لما تقرر في العرف أَنَّهُ لَا يَتَسَوَّرُ أَحَدُ دَارِ غَيْرِهِ بِغَيْرِ أَمْرِهِ إِلَّا لِسُوءِ رِيْدَةٍ مِنْ قَتْلِهِ أَوْ لِمُكَارِهِ عَلَى أَهْلِهِ أَوْ سِرْقَةِ مَالِهِ خصوصاً إِذَا كَانَ صَاحِبَ الدَّارِ شَخْصاً مُعْظِماً فَلَمَّا رَأَوْهُ مُسْتَيْقِظاً

(1) أما هذه الدَّعْوَى الباطلة فَهِيَ مردودة على مَنْ ينسب ذَلِكَ إلى أرباب الحديث فَإِنَّ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ الْكُتُبِ الصَّحِيحَةِ لَمْ يَذْكُرْهَا وَلَمْ يُعْرَجْ عَلَيْهَا فَلَيْسَ مِنَ الْإِنْصَافِ الْعِلْمِيِّ أَنْ يَتَّهَمَ الْمُحَدِّثُونَ بِهَذِهِ التَّهْمَةِ الشَّنِيعَةِ، فَإِنَّ ذَلِكَ إِذَا بَصُرَ مِنْ قَلْبٍ مُوْغِرٍ عَلَيْهِمْ مَمْلُوءٍ بِالضَّغِينَةِ لَهُمْ، وَالْقِصَّةُ إِذَا ذُكِرَتْهَا الْمَفْسُورُونَ عَنِ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ. قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي تَفْسِيرِهِ قَدْ ذَكَرَ الْمَفْسُورُونَ هَهُنَا قِصَّةَ أَكْثَرِهَا مَأْخُوذَةً عَنِ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ، وَلَمْ يَثْبِتْ فِيهَا عَنِ الْمَعْصُومِ حَدِيثَ يَجِبُ اتِّبَاعُهُ. وَلَكِنْ رَوَى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ هُنَا حَدِيثًا لَا يَصِحُّ سَنَدُهُ لِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ يَزِيدَ الرِّقَاشِيِّ عَنْ أَنَسٍ. وَيَزِيدُ وَإِنْ كَانَ مِنَ الصَّالِحِينَ وَلَكِنَّهُ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ جَدًّا عِنْدَ الْأُئِمَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ الَّذِينَ لَا يَلْقَوْنَ الْقَوْلَ جَزَافًا وَلَا يَقْدُمُونَ آرَائِهِمْ عَلَى الْعِلْمِ بِدَعْوَى خَيْرِ الْآحَادِ وَأَنَّهُ لَا يَقِيدُ إِلَّا الدَّعَاوَى الْوَاهِنَةَ وَلَعَلَّ الْمَصْنَفَ أَرَادَ بِلَفْظِ الْمُحَدِّثِينَ - بَضْمِ الْمِيمِ وَسُكُونِ الْحَاءِ وَفَتْحِ الدَّالِ.

(2) الْقِصَّةُ موجودة في سورة ص الآيات: 21 - 26.

(3) تَسَوَّرُوا: معناه، تجاوزوا السور، وتسلقوا الحصن ودخلوا إلى القصر.

انتفض عليهم التدبير فاقترح بعضهم عند فزعه خصومة لا أصل لها زاعماً أنهم قصدوه لأجلها دون ما توهمه فقالوا: ﴿خَضَمَانِ بَغْنَى بَغْضُنَا عَلَى بَغْضِي﴾ ثم ادعى أحدهما على الآخر مالأً. فقال: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ الآية فقال داود عليه السلام: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾ الآية ثم قال الله تعالى: ﴿وَوَظَنَّ دَاوُدُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ﴾ أي امتحناه. لكنه لم يعمل على ظاهر الحال، ولم ينتقم منهم مع كونه ذا أيدٍ وقوة وسلطان وقدرة بل صار مستغفراً للقوم الذين قصدوه وطالباً من الله تعالى العفو عنهم وذلك إنَّ الله تعالى لم يقل: إنه أذنب ولا أنه استغفر لنفسه فإن المستغفر قد يستغفر لنفسه تارة ولغيره أخرى. قال الله تعالى في وصف الملائكة: ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ (1) وقال أولاد يعقوب لوالدهم: ﴿يَا أَبَانَا أَسْتَغْفِرْ لَنَا﴾ (2) ثم قال الله تعالى: ﴿فَعَفَرْنَا لَهُ ذَلِكَ﴾ (3) معنى غفرنا لأجل حرمة داود لأولئك وقبلنا شفاعته في التجاوز عنهم فهذا الذي قلناه مما ينطبق عليه لفظ الكتاب العزيز، فلا يحتاج فيه إلى المجاز من حمل الخصمين على الملكين، وادعائهما الخصومة على التسمك لا على التحقيق، وحمل النعجة على المرأة ويناسبه أمر رسولنا عليه الصلاة والسلام بالاعتداء به في قوله: ﴿فَأُضْبِرْ كَمَا ضَبَرَ أُولُوا الْعَرْمِ مِنَ الرُّسُلِ﴾ (4) وتأدب به عليه الصلاة والسلام يوم أحد لما هشت ثنياه فقال: «اللهم اهدِ قومي فإنهم لا يعلمون» (5) ويناسبه ما حصل عقيقه من النَّصَب العظيم وهو خلافة الله في أرضه. ووجه آخر: لعل الاستغفار إنما كان لأنَّ القوم لما تسوَّروا ظنَّ داود عليه السلام بهم أنهم يقصدون قتله فلمَّا لم يظهر الأمر كما ظنَّ ندَّمَ على ذلك الظن، فكان الاستغفار عليه، أو لأنَّه لما هضم نفسه ولم يؤدبهم ولم ينتقم منهم مع القدرة التامة دخله شيء من العجب على كمال جليهِ، فكان الاستغفار منه لأنَّ العجب من المهلكات. فهذا قول لا دلالة في الآية على شيء من الزلات وهو الحسن عندي.

(1) سورة غافر، الآية: 7.

(2) سورة يوسف، الآية: 97.

(3) سورة ص، الآية: 25.

(4) سورة الأحقاف، الآية: 35.

(5) ما ورد عن النَّبِيِّ ﷺ في يوم أحد أنه قال: كيف يفلح قومٌ شجوا نبيهم (بخاري 35/5) وما ذكر هنا حكايته ﷺ عن نبيٍّ من الأنبياء (بخاري 8 - 51، ابن حنبل 380/1).

القول الثاني: وهو قول من سلّم دلالتها على الصّغيرة فلهم فيها وجوه خمسة:
الأول: أنّه عليه السّلام كان عالماً بحسن امرأة أوريا فلَمَّا سَمِعَ أنّه قُتِلَ قَلَّ غَمُّه
لميل طبعه إلى نِكَاح زوجته، فَعُوَّتَبَ عليه بنزول الملكين.

الثاني: أنّ أهل زمان داود عليه السّلام كان يسأل بعضهم بعضاً أن ينزل عن
امراته فيتزوجها إذا أعجبتة، وكان ذلك جائزاً فيما بينهم، فاتفق أنّ عَيْنَ داود عليه
السّلام وقعت على امرأة أوريا، فأَحَبَّهَا فَسَأَلَهُ النّزول عَنْهَا فَاسْتَحَى أن يَزِدَّهُ، ففعل
فتزوجها وهي أم سليمان عليه السّلام، فقليل له. إنك مع ارتفاع قدرك وكثرة
نساءك لم يكن ينبغي لك أن تسأل رجلاً ليست له إلاّ امرأة واحدة النزول عنها،
بل كان الواجب قهر نفسك.

الثالث: أنّ أوريا خطبها ثمّ خطبها داود عليه السّلام فَآثَرَهُ أهلها فكان ذنبه أنّه
خطبَ عَلَى خِطْبَةِ الْمُؤْمِن مع كثرة نسائه.

الرّابع: أنّ داود عليه السّلام كان مشغلاً بعبادته فَأتاه رجل وامرأة يتحاكمان
فنظر إلى المرأة ليعرفها بعينها ليحكم لها أو عليها، وذلك نظرٌ مباح فمالت نفسه
إليها ميل الخِلقة ففصلَ بينهما وَعَادَ إلى عبادته فشغله الفكر في أمرها عن بعض
نوافله فعوتب.

الخامس: أنّ الصّغيرة منه إنما كانت بالعجلة في الحكم قبل التّثبت وكان
يجب عليه لما سَمِعَ الدَّعْوَى من أحد الخصمين أن يسأل الآخر عَمَّا عنده فيها
ولا يقضي عليه قبل المسألة.

والجيب بهذا الجواب قال: إنّ الفرع من دخولهما عليه في غير وقت العادة
أنساه التّثبت والتّحفظ والقائلون بهذا القول حملوا التّحاكم على ضرب المثال،
وإلا فيلزم إقدام الملك على الكذب وحملوا النّعاج على النّسوة، وكل ذلك عدول
عن الظاهر من غير دليل.

فإن قيل: هب أنّه لا دلالة في الآية على الذنب البتة ولكن مسارعتة إلى
تصديق أحد الخصمين خَلَّى حكمه يكون الآخر ظالماً غير جائز.

قلنا: ليس في القرآن أنه صدقه من غير ظهور الحجة، إذ المراد إن كان الأمر كما ذكرت فقد ظلمك.

الشبهة الثانية: تمسكوا بقوله تعالى: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ﴾ (1) قالوا فلو كان داود عليه السلام مصيباً في حكمه لما خص الله تعالى سليمان بقوله: ﴿فَفَهَّمْنَاهَا﴾.

جوابه: أن تخصيص سليمان عليه السلام بالذكر لا يدل على أن داود بخلافه فإن دليل الخطاب في اللقب لا يفيد إجماع المحققين، ثم في هذا التخصيص فائدتان سوى ما ذكره:

الأولى: أن داود عليه السلام كان متوقفاً لتعارض الأمارات وسليمان لم يكن كذلك.

الثانية: أن داود عليه السلام كان عالماً به لكنه ما أفتى امتحاناً لابنه سليمان رجاء أن يفتي به ويستخرج حكمه ويكون تخصيص ابنه سليمان بأن فهمه ذلك تقريراً لعين والده وإعلاء درجته في الناس وإنما أعرض عن ذكر داود عليه السلام للعلم باشتهاره فيما بين الخلق بمعرفة الأحكام، ثم إنه تعالى خَلَفَ الكلام بقوله: ﴿وَكَلَّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ (2) لئلا يتوهم أنه كان جاهلاً به وحاكماً فيه بغير الصواب.

(1 و 2) سورة الأنبياء، الآيات: 78 - 79.

قصة سليمان عليه السلام (وفيها شبهات ثلاثة)

الأولى: تمسكوا بقوله تعالى: ﴿إِذْ عَرَضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصِّفْنَـتُ الْجِيَادُ﴾ الآيات (1) قالوا: ظاهر الآية يدل على أَنَّ مشاهدة الخيل ألَّهُتُهُ عن ذكر ربِّه حتَّى روي أَنَّ الصَّلَاةَ فاتته.

جوابه: نذكر تفسير الآية فإنَّ بذكره تزول الشبهة، فنقول: المخصوص بالمدح في: ﴿نَعِمَ الْعَبْدُ﴾ محذوف فقيل: هو سليمان، وقيل: هو داود عليهم السلام، والأوَّل أولى، لأنَّه أقرب المذكورين ثمَّ علَّل كونه ممدوحاً بكونه أواباً رجاعاً إليه بتوَّبته، أو مؤوباً بالتسبيح مرجعاً لأنَّ كل مؤب أوَّاب: ﴿إِذْ عَرَضَ عَلَيْهِ﴾ أي على سليمان عليه السلام لأنَّه أقرب المذكورين - الصفون - الوقوف على ابن قتيبة وصَفها بالصفون والجودة ليجمع لها بين الوصفين المحمودين واقفة وجارية فإذا وَقَفَت كانت مطمئنة في مواقفها وإذا جرت كانت سراعاً في جريها: ﴿أَحَبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي﴾ وفيه ثلاثة أوجه:

الأوَّل: أَنَّ تَضَمُّنَ أَحَبَبْتُ مَعْنَى فعل يَتَعَدَى بعن، كأنَّه قيل: أتيت حُبَّ الخير عن ذكر ربِّي.

الثاني: أَحَبَبْتُ بمعنى لَزِمْتُ الخير عن ذكر ربِّي عن كتاب ربي وهو التوراة أو غيرها. فكما أَنَّ ارتباط الخيل في كتابنا ممدوح فكذا في كتابهم، وهذا أولى من الأوَّل، لأنَّ فيه تقرير الظاهر.

الثالث: أَنَّ الإنسان قد يقول: إِنِّي أَحَبُّ كذا ولكنِّي أَحَبُّ أَنْ لا أحبه كالمریض الذي يشتهي ما يؤذيه فأما مَنْ أَحَبُّ شيئاً وأحَبُّ محبته له كان ذلك غاية المحبة، فقلوه: أَحَبَبْتُ حُبَّ الخير بِمَعْنَى أَحَبَبْتُ حُبِّي لهذه الخيل. وهذا الوجه الذي استنبطته أظهر الوجوه. والضمير في ﴿حَتَّى تَوَارَتْ﴾ وفي ﴿رُدُّوْهَا﴾ يحتمل أن يكون عائداً إلى الشمس؛ لأنَّه جرى ذكر ما له تعلق بها

(1) سورة ص، الآيات: 31 - 33. ﴿إِذْ عَرَضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصِّفْنَـتُ الْجِيَادُ فَقَالَ إِنِّي أَحَبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ رُدُّوْهَا عَلَيَّ فطَفِقَ مَسْحاً بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾.

وهي العَشِيَّةُ، وأن يكون عائداً إلى الصَّافِنَات وهذا أولى الوجهين، لأنها مذكورة صحيحاً دون الشمس ولأنه أقرب في الذكر من لفظ العشي، وعند ذلك يفرض ها هنا احتمالات أربعة.

الأول: أن يعود الضمير إلى الصَّافِنَات، كأنه قيل: حَتَّى تَوَارَتْ الصَّافِنَات بالحجاب ردوا الصَّافِنَات إِلَيَّ.

الثاني: أن يعود إلى الشمس، كأنه قيل: حَتَّى تَوَارَتْ الشمس بالحجاب ردوا الشمس، قيل: إنه عليه الصَّلَاة والسَّلَام لما فاتته الصَّلَاة سألَ الله أن يرُدَّ الشمس وهذا بعيد لأنَّ قوله: ﴿رُدُّوْهَا﴾ خطاب للجمع والأنبياء لا يخاطبون الله تعالى بمثل هذا.

الثالث: أن يعود الأول إلى الشمس والثاني إلى الصَّافِنَات. وهو الذي ذهب إليه الأكثرون كأنه قيل حَتَّى تَوَارَتْ الشمس بالحجاب. ردوا الصَّافِنَات إِلَيَّ. وهذا أبعد لأنهما ضميران وردا في موضع واحد فتفريقهما لا بالدليل غير جائز.

الرَّابع: أن يعود الأول إلى الصَّافِنَات والثاني إلى الشمس. وهذا مما لم يذهب إليه أحد ﴿فَطَفِقَ مَسْحاً بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾ فجعل يمسح مسحاً فالكثرون أي يمسح بالسيف بسوقها وأعناقها، يعني يقطعها وهذا بعيد، لأنه لو كان المسح بالسوق والأعناق هو القطع لكان القائل إذا قال: مسحت رأس فلان ويده فهم مِنْهُ أَنَّهُ قَطَعَهَا وَلَكَانَ مَعْنَى قوله: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾⁽¹⁾ القطع بل لو قيل مسح رأسه بالسيف فرمما فهم منه ضرب العنق، فأما إذا لم يذكر السيف فإنه لا يفهم منه الضرب والقطع البتة، على أن قوله: مسح عنقه بالسيف لا يفيد القطع إلا على سبيل المجاز. فكيف إذا ترك ذكر السيف؟.

فإذا عرفت التفسير زعمت الحشوية⁽²⁾ أنه عليه السَّلَام غزا أهل دمشق فأصاب ألف فرس فقعد يوماً بعدما صَلَّى الأولى على كرسيه واستعرضها فلم ترل تعرض عليه حَتَّى غفل عن صلاة العصر، أو عن ورد كان له من الذكر وقت العَشِيَّةِ، حَتَّى غربت الشمس وهو المراد من قوله تعالى: ﴿تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ ثم استردَّ

(1) سورة المائدة، الآية 5.

(2) الحشوية: هم الذين اجتمعوا واففقوا على رأي واحد.

الخيّل، وهو المراد بقوله: ﴿رُدُّوْهَا عَلَيَّ﴾ ثم عقرها تقريباً إلى الله تعالى وهو المراد بقوله: ﴿فَطَفِقَ مَسْحاً بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾.

واعلم أنّ هذه الحكاية مع أنّه لا دلالة عليها البتّة ففي الآية ما ينافيها من وجوه خمسة:

الأوّل: أنّه تعالى وَصَفَ سليمان عليه السّلام في مقدمة الآية بأنّ الله تعالى وَهَبَهُ لداود عليه السّلام في معرض الإكرام⁽¹⁾ وذلك ينافي أن يعقب ذلك بذكر أن سليمان كان تاركاً للصلاة وبأنه أوّاب حال ما عرضت عليه الصّافنات فإن لفظة ﴿إِذْ﴾ دالة على ذلك، وكونه أوّاباً وتاركاً للصّلاة في زمان واحد محال.

الثاني: أنّ قوله: ﴿أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي﴾ لو فسرناه بأنّي لزمتم الخير عن ذكر ربّي لكان ذلك منافياً لما أرادوه، أما إذا فسرناه بأنّي أتيت حُبَّ الخير عن ذكر ربّي فربما استقام لهم ما ذكروه، لكننا بيّنا أنّ الأوّل أولى.

الثالث: أنّ رجوع الضمير في ﴿تَوَارَتْ﴾ إلى الشمس يقتضي ترجيح غير المذكور، وترجيح البعيد على القريب، وهو غير جائز وعلى تسليم ذلك فالحكم برجوع الضمير في ﴿رُدُّوْهَا﴾ إلى الصّافنات تفريق للضمائر المشاكلة على أشياء متباينة.

الرّابع: أنّ قوله تعالى: ﴿فَطَفِقَ مَسْحاً﴾ لا دلالة فيه البتّة على قولهم.

الخامس: أنّ هذه السّورة إنما وردت في مناظرة الكفّار، والمقصود من هذه القصص أمر النّبّي ﷺ بالصّبر على مشاق التكاليف، ومتاعب الطّاعات. وذلك المعنى لا يليق به ذكر أنّ الأنبياء كانوا تاركين للصّلاة ومتهاككين في حبّ الدّنيا بل التفسير الحق الذي ينطبق اللفظ عليه أنّ رباط الخيّل مندوب إليه في دينهم كما أنّه كذلك في ديننا. ثم إنّ سليمان عليه السّلام جلس لتعرّض عليه الخيّل، ثمّ يبيّن أنّ ذلك لم يكن حبّ الدّنيا لأنّ الله تعالى أفقره على ما قال: ﴿إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي﴾ ثم أمر بركضها حتّى توارت بالحجاب؛ أي حتّى غابت عن بصره ثم أمر بردها ﴿فَطَفِقَ مَسْحاً﴾ فطفق يمسح سوقها وأعناقها تشریفاً لها

(1) بل قوله: ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ﴾ من أدل الدلائل على أن من أبعد الأمور أن يشغل بالدنيا وجها عن ذكر الله وطاعته.

وإبانة لعزتها لكونها من أعظم الأعوان في دفع العدو. أو لأنه أراد أن يبين عن نفسه أنه في السياسة وحفظ الدين والدنيا بحيث لا يخفى عليه شيء عن مصالحه، أو لأنه كان أعلم بأحوال الخيل من غيره يفحصها ويمسحها ليعلم حالها في الصحة والسقم فهذا الذي ذكرناه كلام ينطبق عليه اللفظ ويلائمه ما قبل الآية وما بعدها. وفيه تعظيم الأنبياء فكان أولى بما يكون الضد منه.

فإن قلت: فكيف تعمل بإطباق الأكثرين على تلك الحكاية؟

قلت: الكلام في تفسير كتاب الله تعالى غيره في حكاية منفصلة عن كتاب الله تعالى. ومقصودنا الآن هو الأول. وقد بينا أنه لا دلالة في الآية على تلك الحكاية البتة، بل ظاهرها ينافيها من وجوه كثيرة. فإذا لم يبق إلا أن يقال: إنما حكاية منفصلة عن كتاب الله تعالى.

فإن قلت: فما قولك فيها؟

فنقول: الدلائل الباهرة عن المعقول والمنقول قد دلت على وجوب عصمة الأنبياء فاتباعها أولى من اتباع حكايات لا ندري أنها في أول الأمر من رئيس الملاحدة أو موضوعات اليهود. وبالله التوفيق.

الشبهة الثانية: تمسكوا بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ وَأَلْقَيْنَا عَلَى كُرْسِيِّهِ جَسَداً﴾ الآية⁽¹⁾.

جوابه: أما قوله: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ﴾ أي امتحنه، وأما قوله: ﴿وَأَلْقَيْنَا عَلَى كُرْسِيِّهِ جَسَداً﴾ فقد اختلفوا فيه أما الذي يقوله المحققون فأحد أمور ثلاثة:

الأول: أن النبي عليه الصلاة والسلام قال: «إِنَّ سُلَيْمَانَ قَالَ: لَأُطَوِّقَ اللَّيْلَةَ عَلَى مَائَةِ امْرَأَةٍ فَتَلِدُ كُلُّ مِنْهَا غَلاماً يقاتل في سبيلِ اللَّهِ ولم يَقُلْ إِنَّ شاءَ اللَّهُ، فطاف ولم تَحْبَلْ إِلَّا واحدة فولدت نصفَ غلام فجاءت به القابلة وألقته على كرسِيِّ بين يَدَيْهِ. ولو قال إن شاءَ اللَّهُ لكان كما قال⁽²⁾» فكان الابتلاء لأجل تركه الاستثناء.

(1) سورة ص، الآية: 34.

(2) هذا الحديث رواه البخاري ومسلم بغير هذا اللفظ عن أبي هريرة.

الثاني: أَنَّهُ امْتَحَنَهُ بِمَرَضٍ شَدِيدٍ، فَصَارَ جَسَداً لَا حِرَاكَ بِهِ مُشْرِفاً عَلَى الْمَوْتِ، كَمَا يَقَالُ: لَحْمٌ عَلَى وَضْمٍ⁽¹⁾ وَجَسَدٌ بِلَا رُوحٍ عَلَى مَعْنَى شِدَّةِ الضَّعْفِ، وَالتَّقْدِيرُ: وَأَلْقَيْنَا جَسَدَهُ عَلَى كُرْسِيِّهِ، فَحَذَفَ الْهَاءَ لِلِاخْتِصَارِ.

الثالث: وَلِدَ لِسُلَيْمَانَ وَلَدٌ، فَاحْتَالَ الشَّيَاطِينُ فِي قَتْلِهِ، وَقَالُوا: نَخَافُ أَنْ يَعْذِبَنَا كَمَا يَعْذِبُنَا أَبُوهُ، فَأَمَرَ السَّحَابَ فَحَمَلَتْهُ وَأَمَرَ الرِّيحَ فَغَذَّتْهُ خَوْفاً مِنَ الشَّيَاطِينِ فَمَاتَ الْوَلَدُ، فَأَلْقَى مَيْتاً عَلَى سَرِيرِهِ ابْتِلَاءً حِينَ خَافَ الشَّيَاطِينُ.

فَأَمَّا الَّذِي يَذْكُرُهُ الْأَكْثَرُونَ مِنَ الْقِصَاصِ مِنْ حَدِيثِ الْخَاتِمِ وَأَصْفَ فِتْلِكَ الْحِكَايَةِ بَاطِلَةٌ لَمْ يَدِلْ عَلَى صِحَّتِهَا شَيْءٌ فَلَا يَجُوزُ الِاتِّفَاتُ إِلَيْهَا.

الشبهة الثالثة: تَمَسَّكُوا بِقَوْلِهِ: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكاً لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِّنْ بَعْدِي﴾⁽²⁾ قَالُوا: هَذَا حَسَدٌ فَكَيْفَ يَلِيقُ بِالنَّبِيِّ ﷺ؟

جوابه: مِنْ وَجْهِ سَبْعَةٍ:

الأوّل: أَنَّ مَعْجِزَةَ كُلِّ نَبِيٍّ تَجِبُ أَنْ تَلِيقَ بِأَحْوَالِ أَهْلِ زَمَانِهِ، وَلَمَّا كَانَتْ مُنَافِسَةً أَهْلَ زَمَانِهِ بِالْمَالِ وَالْجَاهِ طَلَبَ مَمْلَكَةً فَائِثَةً عَلَى كُلِّ الْمَمَالِكِ لِتَكُونَ مَعْجِزَةً لَهُ.

الثاني: أَنَّهُ لَمَّا مَرَضَ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الصَّحَّةِ عَرَفَ أَنَّ خَيْرَاتِ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا صَائِرَةٌ إِلَى الْغَيْرِ يَارِثُ أَوْ غَيْرِهِ، فَسَأَلَ رَبَّهُ مُلْكاً لَا يُمْكِنُ أَنْ يَنْتَقِلَ مِنْهُ، وَذَلِكَ مُلْكُ الْآخِرَةِ.

الثالث: أَنَّ فِي مَرَاتِبِ الرِّيَاضَاتِ وَالْمُجَاهَدَاتِ كَثْرَةً وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ السَّالِكِينَ اخْتِصَاصٌ بِوَاحِدٍ مِنْهَا كَأَنَّهُ كَانَ اخْتِصَاصُ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِمَقَامِ رِيَاضَةِ النَّفْسِ وَمُرَاقِبَتِهَا وَمَحَاسِبَتِهَا أَشَدَّ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الدُّنْيَا حُلُوةٌ خَضِرَةٌ وَالْإِمْتِنَاعُ عَنِ الْإِنْتِفَاعِ بِهَا حَالُ الْقُدْرَةِ أَشَقُّ مِنَ الْإِمْتِنَاعِ حَالَ الْعِجْزِ فَكَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: أَعْطِنِي مِنَ الدُّنْيَا أَكْمَلَ الْمَرَاتِبِ حَتَّى أَتَحْمَلَ فِي الْإِحْتِرَازِ عَنْهَا أَعْظَمَ الْمَشَاقِ.

(1) الْوَضْمُ: الْحَشْبَةُ يُوضَعُ عَلَيْهَا اللَّحْمُ لِأَخْذِ كُلِّ مَنْ مَرَّ بِهِ مِنْهُ لَا يَمْتَنِعُ عَلَى أَحَدٍ إِلَّا أَنْ يَذْبَ عَنْهُ وَيُدْفَعُ.

(2) سُورَةُ ص، الْآيَةُ: 35.

الرابع: إِنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ الْاِحْتِرَازَ عَنْ لَذَاتِ الدُّنْيَا أَصْعَبَ لِأَنَّهَا نَقْدٌ وَلَذَاتُ الْآخِرَةِ نَسِيئَةٌ وَتَرْجِيحُ النَّسِيئَةِ عَلَى النِّقْدِ شَاقٌ⁽¹⁾، فَهُوَ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَدٌّ عَلَى هَؤُلَاءِ الْبَاطِلِينَ. وَقَالَ: ﴿رَبِّ هَبْ لِي مُلْكًا﴾ الْآيَةُ، حَتَّى تَرَوْا كَيْفَ اسْتَحْقَرَهُ فِي جَنْبِ الْاِتِّذَاذِ بِطَاعَةِ الْمَوْلَى.

الخامس: هُوَ أَنَّ الْوَصُولَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى عَلَى نَوْعَيْنِ: أَحَدُهُمَا - وَهُوَ الْأَكْمَلُ - أَنْ يَرْفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ ابْتِدَاءً فَضْلًا مِنْهُ وَرَحْمَةً مِنْ غَيْرِ تَكْلِيفٍ شَيْءٍ مِنَ الْمَتَاعِبِ وَهُوَ طَرِيقَةُ رَسُولِنَا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مَا قَالَهُ تَعَالَى: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾⁽²⁾.

والثاني: أَنْ يَتَكَلَّفَ الْعَبْدُ الْذَهَابَ إِلَيْهِ وَهُوَ الطَّرِيقَةُ الَّتِي حَصَلَ أَعْلَاهَا لِمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا﴾⁽³⁾ وَأَنَّ سَلِيمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى شَرْعِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ وَطَرِيقَتِهِ فَكَانَ أَبَدًا فِي الرِّيَاضَةِ، وَالْإِنْسَانُ لَا يَفْرَغُ قَلْبَهُ عَنْ شَيْءٍ مَا لَمْ يَجْرِبْهُ فَكَانَ نَفْسُ سَلِيمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَتْ مَلْتَفَتَةً إِلَى مَمْلَكَةِ الدُّنْيَا فَقَالَ: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا﴾ الْآيَةُ، حَتَّى أَذْوَقَهُ فَيَفْرَغَ قَلْبِي عَنْهُ فَيَزُولَ شُغْلُ الْاِتِّفَاتِ إِلَيْهِ، فَيَخْلُصَ السِّرُّ إِلَى طَاعَتِكَ وَالِاسْتِغْثَالِ بِعِبَادَتِكَ.

السادس: إِنَّ السَّائِرِينَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى تَارَات، فَتَارَةٌ يَخْتَارُونَ مَقَامَ التَّوَاضُعِ، وَذَلِكَ إِذَا مَا نَظَرُوا إِلَى أَنْفُسِهِمْ مِنْ حَيْثُ هُمْ هُمْ، وَتَارَةٌ مَقَامَ الْاِسْتِعْلَاءِ وَذَلِكَ إِذَا مَا رَأَوْا أَنْفُسَهُمْ مِنْ حَيْثُ أَنْتَهُمْ بِالْحَقِّ، فَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْخَاطِرُ إِنَّمَا وَرَدَ عَلَى سَلِيمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْمَقَامِ الثَّانِي.

السابع: وَهُوَ جَوَابُ الْمُتَكَلِّمِينَ إِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ مَأْذُونًا مِنَ اللَّهِ فِيهِ وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ لَا يَكُونُ فِيهِ عَتَبٌ.

(1) مَعْنَى أَنَّ لَذَاتِ الدُّنْيَا نَقْدٌ مُتَقَدِّمَةٌ وَعَاجِلَةٌ، وَلَذَاتُ الْآخِرَةِ نَسِيئَةٌ، أَيْ مَحْفُوظَةٌ مُتَأَخِّرَةٌ وَآجِلَةٌ، وَالنَّفْسُ مُجْبُورَةٌ عَلَى التَّعَلُّقِ بِالْعَاجِلِ فِي الْحَصُولِ وَاللَّهُ أَعْلَى وَأَعْلَمُ.

(2) سُورَةُ الْإِسْرَاءِ، الْآيَةُ: 1.

(3) سُورَةُ الْأَعْرَافِ، الْآيَةُ: 143.

قصة يونس عليه السلام

تمسكوا بقوله تعالى: ﴿وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغَاصِباً فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ (1) من ثلاثة أوجه: الأول: أنه ذهب مغاضباً وذلك كان محظوراً. ألا ترى أن الله تعالى قال: ﴿فَأُصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْحُوتِ﴾ (2) فذلك يقتضي أن ذلك الفعل من يونس عليه السلام كان محظوراً.

الثاني: قوله: ﴿فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ وذلك يقتضي كونه شاكاً في قدرة الله تعالى. الثالث: قوله: ﴿إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾.

الجواب عن الأول: أن الآية دلت على أنه ذهب مغاضباً ولم تدل على أنه غاضب الله، وكيف ومغاضبة الله تعالى لا تجوز على أحد من المسلمين، فكيف على النبي عليه السلام؟! فلعله إنما خرج مغاضباً لقومه، فلم قلتم إن ذلك معصية؟ أما قوله: ﴿وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْحُوتِ﴾ فليس لأنه ثقلت عليه أعباء النبوة لضيق خلقه، بل المراد أنه لم يقو على الصبر على تلك المحنة التي ابتلاه الله بها ولو صبر لكان أفضل فأراد الله تعالى بمحمد ﷺ أفضل المنازل وأعلاها.

وعن الجواب الثاني: أن الشك في قدرة الله تعالى كفر، ولا نزاع أنه لا يجوز اتصاف الأنبياء به، بل المراد أن لا نُضَيِّقَ الأمر عليه (3)، وقال الله تعالى: ﴿وَمَنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَلْيَنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ﴾ (4) وقال: ﴿اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾ (5) أي يُوسِّعُ وَيُضَيِّقُ، وقال: ﴿وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ﴾ (6) أي ضَيَّقَهُ.

وعن الجواب الثالث: فالجواب عنه ما تقدم من قصة آدم عليه السلام.

(2) سورة القلم، الآية: 48.

(1) سورة الأنبياء، الآية: 87.

(3) ويمكن أن نفسير القدرة بالقضاء أي فظن أن لن نقضي عليه بشدة وهو قول مجاهد وقتادة والضحاك والكلبي ورواية العوفي عن ابن عباس، أما التفسير الوارد أعلاه بمعنى لن نُضَيِّقَ عليه فقد اختاره المفسر لأنه حجة لمذهبه في خلق الأفعال، كما صرح في تفسيره 150/6 فائلاً أن هذا يدل على أن يونس عليه السلام مُخَيَّرَ إن شاء أقام وإن شاء خرج وأن الله لا يُضَيِّقُ عليه في اختياره.

(6) سورة الفجر، الآية: 16.

(5) سورة الرعد، الآية: 26.

(4) سورة الطلاق، الآية: 7.

قِصَّة لوط عليه السَّلام

تمسكوا بقوله تعالى إخباراً عنه عليه السَّلام: ﴿هُؤُلَاءِ بَنَاتِي إِنْ كُنْتُمْ فَاعِلِينَ﴾⁽¹⁾ عرض بالفاحشة مع بَنَاتِهِ وَذَلِكَ كسرة دالة على سقوط النَّفس.

جوابه: قال الشَّافعي رحمه الله: الكلام لم يَجْمَل في غير مقصوده ويفصل في مقصوده، فلمَّا كان غرضه ترجيح النِّساء على الغلمان لا جرم لم يتعرض لذكر النكاح وإن كان معتبراً في نفس الأمر، والدليل على أَنَّ هذا الشرط كان معتبراً وجهان: الأوَّل: قال: ﴿هُنَّ أَطْهَرُ﴾⁽²⁾ ولا طهارة في الزنا.

الثاني: أَنَّهُ لو دعا نفسه إلى الزَّنا لكان لهم أن يقولوا الزَّنا واللَّواط حرامان على مذهبك، فأَيُّ فائدة في الدَّعوى من أحدهما إلى الآخر؟

فإن قيل: هب أَنَّهُ كذلك ولكن كيف يجوز تزويج المسلمة من الكافر؟
جوابه: مِنْ وجوه أربعة:

الأوَّل: أَنَّ ذَلِكَ مما يختلف باختلاف الشرائع. أَلَا تَرَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ زوج ابنته زينب من أَبِي العاص وهو كافر⁽³⁾

الثاني: أَنَا كما أثبتنا ضمناً فكذلك إسلام الزوج.

الثالث: أَنَّهُ عليه السَّلام أَرَادَ موافقتهم وتسويقهم؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الرُّسُلَ مِنَ الملائكة عليهم السَّلام كانوا أخبروه بهلاكهم عند الصُّبح، كما أخبر الله عنه: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ﴾⁽⁴⁾.

الرَّابِع: أَنَّهُ يكفي في الإضافة أدنى سبب؛ فالبنات بنات الأُمَّة إِلَّا أَنَّهُ أَضَافَهُنَّ إِلَى نَفْسِهِ لِأَنَّ الرُّسُلَ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَالْأَبِ لِأُمَّتِهِمْ.

(2) سورة هود، الآية: 78.

(1) سورة الحجر، الآية: 71.

(3) أَبُو العاص بن الربيع كانت خالته خديجة رضي الله عنها أخذ أسيراً في بدر مع المشركين فَمَنَّ عليه المسلمون على أَن يترك زينب تهاجر إلى المدينة ففعل، ثم لم يلبث أَن جاء مسلماً بعد هجرة زينب بسنة فردها عليه النَّبِيُّ ﷺ بالنكاح الأوَّل. وقد كان تزوجها قبل البعثة النبوية. وقيل: أَنَّهُ يفرق بينهما بعد البعثة لِأَنَّهُ لم ينزل النهي عن نكاح المسلمة بالكافر بعد.

(4) سورة الحجر، الآية: 66.

قِصَّةُ زَكَرِيَّا عَلَيْهِ السَّلَام

تمسكوا بقوله تعالى: ﴿يَزَكِّرِيَا إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ اسْمُهُ يَحْيَى لَمْ نَجْعَلْ لَهُ مِنْ قَبْلُ سَمِيًّا، قَالَ رَبِّ أَتْنِي بِكُلِّ غُلَامٍ وَكَانَتْ أُمْرَاتِي عَاقِرًا وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا قَالَ كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَى هَيْنٍ﴾⁽¹⁾ قالوا: قد شك في قدرة الله تعالى.

جوابه: لو كان الأمر على ما قالوه لكان زكريا عليه السلام غير عاقل لما سأل الله ذلك فلمّا أضافه إليه استنكره فاستبعد قدرته عليه كان ذلك من أفعال المجانين، فثبت أنّ الأمر بخلاف ما قالوه وذلك أنّ زكريا عليه السلام لم يسأل ربّه أن يهب له ولداً من جهة الولادة وإنما سألّه أن يهب له ولداً من عنده فقال: ﴿هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾⁽²⁾ وقال في آل عمران: ﴿هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً﴾⁽³⁾ إنما سأل ذلك عندما أخبرته مريم بأنّ رزقها يأتيها من عند الله فسأل ولداً من عنده فلمّا بشرته الملائكة بالولد سأل كيف ذلك يقع على كبره، وكيف كانت امرأته عاقراً؟ فقال: ﴿كَذَلِكَ أَلَّفَهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾⁽⁴⁾.

قِصَّةُ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَام

(وفيها شبهتان)

الشبهة الأولى: تمسكوا بقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يٰعِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلَهَيْنِ﴾⁽⁵⁾ من وجوه:

الأول: أنّ عيسى عليه السلام إن كان قال هذا الكلام فلا إشكال قائم. وإن لم يقل كان الاستفهام عبثاً.

الثاني: أنّ النَّفْس هي الجسد فقوله تعالى: ﴿وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾⁽⁶⁾ ظاهرة يوهّم إثبات الجسم لله تعالى.

(2) سورة مريم، الآية: 5.

(4) سورة آل عمران، الآية: 40.

(1) سورة مريم، الآيات: 7 - 9.

(3) سورة آل عمران، الآية: 38.

(5 و 6) سورة المائدة، الآية: 116.

الثالث: أَنَّ كلمة (في) للظرفية، وهي لا تجيء إلا في الأجسام.

والجواب عن الأول: أَنَّهُ عليه السَّلام ما قال ذَلِكَ وللاستفهام فائدة وهي تقرير مَنْ ادَّعى ذَلِكَ من النَّصارى، وعن الجواب الثاني: أَنَّ النَّفس في اللُّغة بمعنى الدَّات، يقال: نفسُ الشيء ذاته، وعن الجواب الثالث: أَنَّ المراد حلول الصِّفة في الموصوف.

الشبهة الثانية: في قوله تعالى: ﴿إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرَ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾⁽¹⁾.

الجواب: المقصود من هذا الكلام تفويض الأمر إلى الله تعالى بالكلية وترك الاعتراض وتحقيق معنى: ﴿لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾⁽²⁾.

قِصَّة سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ ﷺ

(وفيها شبه)

الشبهة الأولى: تمسكوا بقوله تعالى: ﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى﴾⁽³⁾.

الجواب: أَنَّ الضلال هو الذهاب والانصراف ولا بُدَّ من أمر يكون منصرفاً عنه وهو غير مذكور، والخبران بغير ما يوافق الدليل وهو أمور أربعة:

الأول: وجدك ضالاً عن الثبوت فهداك إليها ويؤكد قوله تعالى: ﴿مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا أَلَكْتُبُ وَلَا أَلَيْمَنُ﴾⁽⁴⁾.

الثاني: وَجَدَكَ ضالاً عن المعيشة وطريق الكسب.

الثالث: وَجَدَكَ ضالاً في زمان الصبي في بعض المفاوز.

الرابع: وَجَدَكَ ضالاً أي مفصلاً عنه في قوم لا يعرفون حَقَّك فهداهم إلى معرفتك كما يقال: فلان ضال في قومه إذا كان مضللاً عنه.

(1) سورة المائدة، الآية: 118.

(2) سورة الأنبياء، الآية: 23 وقوله هذا في الجواب بناء على ما وضعه في تفسيره 486/3 : أَنَّهُ يجوز على مذهبن من الله أَن يدخل الكفار الجنة وَأَن يدخل الرِّهَاد والعباد النار لِأَنَّ الملك ملكه ولا اعتراض لأحد عليه.

(3) سورة الشورى، الآية: 52.

(4) سورة الضحى، الآية: 7.

الشبهة الثانية: تمسكوا بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ﴾⁽¹⁾ قالوا: إن ظاهر الآية يدل على أن الشيطان ملق في قراءة الأنبياء ما يؤدي إلى الشبهة فإذا جوزنا ذلك ارتفع الوثوق، رُوي أنه عليه الصلاة والسلام شق عليه ما رأى من مباحثهم عما جاءهم به فتمنى في نفسه أن يأتيه من الله تعالى ما يقارب بينه وبين قومه، وذلك لحرصه على إيمانهم، فجلس ذات يوم في نادٍ من أندية قريش كثير أهله، وأحب يومئذ أن لا يأتيه شيء من الله فينفروا عنه، وتمنى ذلك فأنزل الله تعالى ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى﴾⁽²⁾ فقرأها رسول الله ﷺ حتى بلغ ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّكْتَ وَالْعُرَى وَمَنْوَةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى﴾⁽³⁾ ألقى الشيطان على لسانه ما كان يحدث به نفسه ويتمناه «تلك الغرائق العلى وإن شفاعتهن لثرتجى» فلما سمعت قريش ذلك فرحوا ومضى رسول الله ﷺ في قراءته فقرأ الشورة كلها وسجد في آخرها فسجد المسلمون وسجد جميع من في المسجد من المشركين. فلم يبق في المسجد مؤمن ولا كافر إلا سجد إلا الوليد ابن المغيرة وأبو أحيحة سعيد بن العاص، فإنهما أخذوا حفنة من البطحاء ورفعها إلى جبهتهما وسجدا عليها لأنهما كانا شيخين كبيرين فلم يستطعا السجود، وتفرقت قريش وقد سرهم ما سمعوا وقالوا: قد ذكر محمد عليه الصلاة والسلام بالهتنا بأحسن الذكر. فلما أمسى رسول الله ﷺ أتاه جبريل عليه السلام وقال: ماذا صنعت؟ تلوت على الناس ما لم آتك به عن الله، وقلت ما لم أقل لك؟ فحزن رسول الله ﷺ حزناً شديداً وخاف من الله خوفاً كثيراً فأنزل الله هذه الآية⁽⁴⁾.

(1) سورة الحج، الآية: 52.

(2) سورة التجم، الآية: 1.

(3) سورة التجم، الآيات: 19 - 20.

(4) قال حافظ ابن كثير في التفسير: قد ذكر كثير من المفسرين هنا قصة الغرائق وما كان من رجوع كثير من مهاجرين الحبشة ظناً منهم أن مشركي قريش قد أسلموا ولكنها من طرق كلها مرسلة، ولم أرها من وجه صحيح.

وقال القسطلاني في شرح البخاري: وقد طعن في هذه القصة وسندها غير واحد من الأئمة حتى قال ابن إسحق - وقد سئل عنها - هي من وضع الزنادقة، وقال القاضي عياض: إن هذا حديث لم يخرج به أحد من أهل الصحة ولا رواه أحد بسند متصل. وإنما أولع به ويمثله المفسرون والمؤرخون المولعون بكل غريب الملقفون عن الصحف كل صحيح وسقيم. ونقل عن أبي بكر العربي الإمام المالكي: أن جميع ما =

الجواب: الذي يدلُّ على أنَّه عليه السَّلام ما غَيَّرَ وَمَا بَدَّلَ وجوه خمسة:
 الأوَّل: قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ لَأَخَذْنَا مِنْهُ
 بِالْيَمِينِ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ﴾⁽¹⁾.

الثاني: قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَائِي نَفْسِي إِنْ
 أَتَّبَعُ إِلَّا مَا يُوْحَى إِلَيَّ﴾⁽²⁾.

الثالث: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أُوْحَيْنَا إِلَيْكَ
 لِتَفْتَرِيَ عَلَيْنَا غَيْرَهُ وَإِذَا لَا تَأْخُذُوكَ خَلِيلًا وَلَوْلَا أَنْ تَبَيَّنَّاكَ لَقَدْ كِدْتَ
 تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا﴾⁽³⁾.

الرابع: قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ﴾⁽⁴⁾.

الخامس: قوله: ﴿سَنُقَرِّبُكَ فَلَا تَنْسَى﴾⁽⁵⁾.

وإذا ثبت ما ذكرناه فلنشرع في الجواب عن الشبهة فنقول:

التَمَنِّي: جاء في اللغة لأمرين: أحدهما: تمنِّي القلب، والثاني: التلاوة قال الله
 تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ﴾⁽⁶⁾ أي إلا قراءة لأنَّ
 الأميَّ لا يعلم القرآن من المصحف وإنما يعلمه قراءة وقال حسان⁽⁷⁾.

= ورد في هذه القصة لا أصل له، قال القاضي: والذي ورد في الصحيح: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قرأ (والنجم)
 وهو بمكة فسجد معه المسلمون والمشركون والجن والإنس» ثم قال: وقد قامت الحجة وأجمعت الأمة على
 عصمته ﷺ ونزاهته عن هذه الرذيلة، أما من تَمَنَّيَّ أن ينزل عليه مثل هذا من مدح آلهة غير الله، وهو
 كفر، أو أن يَسْوَدَّ عليه الشيطان ويشبه عليه القرآن حتى يجعل فيه ما ليس منه ويعتقد التَّيْبِ ﷺ أن من
 القرآن ما ليس منه حتَّى يفهمه جبريل. وذلك كله ممتنع في حقه ﷺ أو يقول التَّيْبِ ﷺ ذلك من قبل
 نفسه عمدا - وذلك كفر - أو سهوا، وهو معصوم من هذا كله، وقد قررنا بالبراهين والإجماع عصمته
 ﷺ من جريان الكفر على لسانه أو قلبه لا عمدا ولا سهوا أو أن يشبه عليه ما يلقيه الملك بما يُلْقَى
 الشيطان أن يكون للشيطان عليه سبيل أو أن يَقُولَ على الله ما لم ينزل لا عمدا ولا سهوا.

(1) سورة الحاقة، الآيات: 44 - 46. (2) سورة يونس، الآية: 15.

(3) سورة الإسراء، الآيات: 73 - 74. (4) سورة الفرقان، الآية: 32.

(5) سورة الأعلى، الآية: 6. (6) سورة البقرة، الآية: 78.

(7) وهو حسان بن ثابت قال ذلك في رثاء عثمان بن عفان حين قتل مظلوما رضي الله عنه.

تَمَّتْ كِتَابَ اللَّهِ لَيْلَةً وَآخَرَهَا لَأَقَى حَمَامَ الْمَقَادِرِ

قيل: إنما سميت القراءة أمانة لأنَّ القاريء إذا انتهى إلى آية عذاب تَمَّتْ أن لا يُبْتَلَى به، وقيل: أخذ من التقدير؛ لأنَّ التالي مقدر للحروف يذكرها شيئاً فشيئاً والتَمَّتْ التقدير، مَتَّى اللَّهُ خَيْرًا أي قدره.

إذا عرف ذلك فنقول: مِنَ المفسرين مَنْ حمل الآية على تَمَّتْ القلب، والمعنى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَتَّى تَمَّتْ بقلبه بعض ما يتمناه من الأمور يوسوس الشيطان إليه بالباطل ويدعوه إلى ما لا ينبغي، ثم إِنَّ اللَّهَ تعالى ينسخ ذلك ويطله ويأتيه بما يرشده إلى ترك الالتفات إلى وسوسته. وهذا ضعيف؛ لأنَّه لو كان كذلك لم يكن ما يخطر بباله ﷺ فتنة للكفار، وَذَلِكَ يطله قوله تعالى: ﴿لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فِتْنَةً لِلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾⁽¹⁾ الآية: فثبت أَنَّ المراد بالتَمَّتْ القراءة.

ثم اختلفَ الزاهبون إلى هذا التأويل على وجوه ستة:

الأول: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لم يتكلم بذلك ولا تكلم الشيطان به أبضاً، ولكنه عليه الصلاة والسلام لما قرأ سورة: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى﴾ إشتبه الأمر على الكفار فحسبوا بعض ألفاظ ما قرأه «تلك الغرائق العلى وإن شفاعتَهُنَّ لَتُرْتَجَى» وَذَلِكَ على حَسَبِ ما جرت العادة مِنْ تَوْهَمِ بعض الكلمات على غير ما يقال، وهذا فاسدٌ لوجوه ثلاثة: الأول: أَنَّ التَّوَهْمَ في مثل ذَلِكَ إنما يَصِحُّ فيما قد جرت العادة بسماعه، فأما غير المسموع فلا يقع فيه ذلك.

الثاني: أن لو كان كذلك لَوَقَعَ هذا التَّوَهْمُ لبعض السامعين دون البعض، فإن العادة مانعة من اتفاق الجمع العظيم في الساعة الواحدة على خيالٍ فاسد في المحسوسات.

الثالث: لو كان كذلك لم يكن ذلك مضافاً إلى الشيطان.

الوجه الثاني: أن يكون عليه الصلاة والسلام تكلم بذلك إما عامداً أو ساهياً. أما العمد فغير جائز، لأنَّه تخليط في الوحي. وَذَلِكَ يُوجِبُ زوالَ الثَّقة عن كل ما جاء به.

فإن قلت: لعلَّه قد ذَكَرَ ذلك استفهاماً على سبيل الإنكار؟

(1) سورة الحج، الآية: 53.

قلت: هب أنه كذلك لكن قراءته في أثناء قراءة القرآن مع كونه على ذلك الوزن توهم كونه منه، فيعودُ المحذور المذكور. أمّا السَّهْوُ فغير جائز أيضاً لأنه لو جاز وقوع السَّهْوِ هَهُنَا لَجَازَ فِي غَيْرِهِ وَحِينَئِذٍ تَرْتَفِعُ الثَّقَةُ بِالشَّرْعِ. ولأنَّ السَّاهِي لَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأَفَاطِظِ مُطَابَقَةً لوزن هذه السُّورَةِ وطريقَتِهَا ومعناها. فإنَّا نَعْلَمُ بِالضَّرُورَةِ أَنَّ وَاحِدًا لَوْ أَنْشَدَ قَصِيدَةً لَمَا جَازَ أَنْ يَسْهَوْ حَتَّى يَتَّفَقَ فِيهِ بَيْتٌ شِعْرٍ فِي وَزْنِهَا وَمَعْنَاهَا وطريقَتِهَا.

الثالث: أن يكون الشيطانُ أَجْبَرَ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى التَّكَلُّمِ وَهَذَا أَيْضًا فَاسِدٌ لوجوه ثلاثة: الأول: أنَّ الشيطانَ لو قدر عَلَى ذَلِكَ لوجبَ القِيَّاسُ أَنْ يَزِلَّ الشَّيْطَانُ. ولجَازَ فِي أَكْثَرِ مَا يَتَكَلَّمُ بِهِ الْوَاحِدُ مِمَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ يَاجِبُ الشَّيْطَانِ.

الثاني: أنَّ الشيطانَ لو تمكنَ من إجبارِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى ذَلِكَ لارتفعَ الْإِيمَانُ عَنِ الْوَحْيِ لقيامِ هذا الاحتمال.

الثالث: قوله تعالى حاكياً عن الشيطان : ﴿وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُمْ مِّن سُلْطٰنٍ إِلَّا أَن دَعَوْتُكُمْ﴾ (1) الآية وقال تعالى: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطٰنٌ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ (2) الآيتان. وقال: ﴿إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ﴾ (3) فاعترف بأنه لا سبيلَ لَهُ عَلَيْهِم.

الرابع: أن يكون ذلك الكلام كلام الشيطان وذلك بأن يلفظ بكلام من تلقاء نَفْسِهِ فِي دَرَجِ تِلْكَ التَّلَاوَةِ فِي بَعْضِ وَقَفَاتِهِ لِيُظَنَّ أَنَّهُ مِنْ جِنْسِ الْكَلَامِ الْمَسْمُوعِ مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهُوَ غَيْرُ مَمْتَنِعٍ لِأَنَّهُ لَا خِلَافَ أَنَّ الْجِنَّ وَالشَّيَاطِينَ مُتَكَلِّمُونَ فَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَسْمَعَ الشَّيْطَانُ مِنْ غَيْرٍ أَنْ يَرَى صُورَتَهُ فَإِذَا سَمِعَ كَلَامَهُ فِي أَثْنَاءِ كَلَامِ آخَرٍ لَمْ يَبْعُدْ أَنْ يَظُنَّ السَّامِعُونَ كَوْنَ ذَيْنِكَ الْكَلَامِينَ مِنْ ذَلِكَ الشَّخْصِ الْمُبْصَرِّ ثُمَّ هَذَا لَا يَكُونُ قَادِحًا فِي الثَّبُوتِ لَمَّا لَمْ يَكُنْ فِعْلًا لِلنَّبِيِّ.

ولقائل أن يقول: إذا جوزتم أن يتكلم الشيطان في أثناء كلام الرسول عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بما يشبهه على كل السامعين حتى يظنوه كلاماً لرسول الله ﷺ

(2) سورة التحل، الآية: 99.

(1) سورة إبراهيم، الآية: 22.

(3) سورة الحجر، الآية: 40.

بقي هذا الاحتمال في كل ما يتكلم به الرسول عليه الصلوة والسلام فتفضي إلى ارتفاع الوثوق عن كل الشرع.

الجواب: أن ذلك الاحتمال قائم، ولكنه لو وقع لوجب في حكمة الله تعالى أن يشرح الحال فيه كما في هذه الواقعة إزالة للتلبس.

الخامس: أن المتكلم بذلك بعض الكفرة، فإنه عليه الصلوة والسلام لما انتهى من قراءة هذه السورة إلى هذا الموضع وذكر أسماء آلهتهم وقد علموا من عادته أنه يعيبها، فقال بعض من حضر من الكفار: «تلك الغرائق العلى» فاشتبه على القوم، لأنهم كانوا يلغظون عند قراءته ويكثرون من الكلام طلباً لتغليظه وإخفاء قراءته. ويمكن أن يكون أيضاً في الصلوة لأنهم كانوا يقربون منه في حال الصلوة ويسمعون قراءته ويلغون فيها، وقيل: إنه عليه الصلوة والسلام كان إذا تلا القرآن على قریش توقف في فصول الآيات، فألقى بعض الحاضرين ذلك الكلام في تلك الوقائع فتوهم القوم أنه من قراءته عليه الصلوة والسلام، ثم أضاف الله ذلك إلى الشيطان؛ لأنه بوسوسته حصل، أو لأنه جعل ذلك المتكلم شيطانياً.

السادس: أن المراد بالغرانيق الملائكة وقد كان ذلك قرآناً منزلاً في وصف الملائكة، فلما توهم المشركون⁽¹⁾ أنه يريد آلهتهم نسخ الله تلاوته.

(1) قال القاضي أبو بكر بن العربي في أحكام القرآن (ج2 ص 168) قد بينا في السالف من كتابنا هذا وفي غير موضع عصمة الأنبياء صلوات الله عليهم من الذنوب وحققنا القول فيما نسب إليهم من ذلك وعهدنا إليكم عهداً لن تجدوا له رداً: أن أحداً لا ينبغي أن يذكر الأنبياء إلا بما ذكره الله لا يزيد عليه. فإن أخبارهم مروية وأحاديثهم منقولة بزيادات تولاهما أحد رجلين: إما غيبي عن مقدارهم، وإما يدعي لا رأي له في بزمهم وفقارهم فيدس تحت المقال المطلق الدواهي ولا يراعي الأدلة ولا النواهي - إلى أن قال: وهذه الروايات كلها ساقطة الأسانيد. إنما الصحيح منها ما روي عن عائشة أنها قالت: «لو كان رسول الله ﷺ كاتماً من الوحي شيئاً لكتبتم هذه الآية ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾ يعني بالإسلام ﴿وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾ يعني بالعتق ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾ - إلى قوله: «وكان أمر الله مفعولاً» وأن رسول الله ﷺ لما تزوجها قالوا تزوج حليمة ابنه. فأنزل الله: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾ الآية، وكان رسول الله ﷺ تبناه وهو صغير فلبث حتى صار رجلاً يقال له زيد بن محمد فأنزل الله تعالى: ﴿ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ الآية فلان مؤلى فلان وأخو فلان أخو فلان: ﴿هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ يعني أنه أعدل عند الله تعالى» قال القاضي: وما رواه هذه الرواية غير معتبر.

وهذا من أبعد القول وأحقه بالرد. إذ كيف يكون في حق الملائكة وهو يشير إلى اللات والغزى ومناة والثالثة الأخرى؟ فقايل هذا لم يفكر حين قاله.

الشبهة الثالثة: تمسكوا بقوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾ الآية (1) روي أنه عليه الصلاة والسلام رأى زينب بنت جحش بعدما زوجها من زيد فهويها. فلما حضر زيد لطلاقها أخفى في نفسه عزمه على نكاحها بعده لهواه لها فعاتبه عليه بقوله: ﴿وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ﴾ الآية (2).

الجواب: من أربعة وجوه: أحدها: الذي يدل عليه أنه لم يصدر من الرسول في هذه الواقعة مذمة، ولا عاتبه الله على شيء منه، ولا ذكر أنه عصى وأخطأ. ولا ذكر استغفار النبي منه، ولا أنه اعترف على نفسه مخطئاً وأنه لو صدر عنه زلة لوجد من ذلك شيء كما في سائر الأنبياء عليهم السلام متى صدرت عنهم زلة أو ترك مندوب وجد منه ما ذكرناه. وثانيها: أنه ذكر في القصة أنه ليس على النبي من حرج فيما فرض الله له، وهذا تصريح بأنه لم يصدر منه ذنب البتة.

وثالثها: أنه تعالى إنما زوجته إياها كيلاً يكون على المؤمنين حرج في أزواج أديعائهم إذا قضوا منهم وطراً، ولم يقل: إنني فعلت ذلك لأجل عشقك.

ورابعها: قوله تعالى: ﴿زَوَّجْنَاهَا﴾ ولو حصل في ذلك سوء لكان قدحاً في الله تعالى. فثبت بهذه الوجوه أنه لم يصدر منه ذنب البتة في الواقعة.

بقي قوله تعالى: ﴿وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهَ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾ (3) فنقول: ذكر المحققون فيه وجوهاً أربعة: الأول: أن الله تعالى لما أراد نسخ ما كان في الجاهلية من تحريم أزواج الأديعاء أوحى الله أن زيداً - وهو دعي رسول الله ﷺ - يطلق زوجته فتزوج أنت بها. فلما حضر زيد لطلاقها أشفق رسول الله ﷺ من أنه لو طلقها لكرمه التزوج بها فيصير بذلك سبباً لسوء كلام المنافقين فيه فقال له: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ (4) وأخفى في نفسه عزمه على نكاحها بعد طلاقه إياها وهذا التأويل هو المطابق لقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاهَا﴾ (5) فثبت أن العلة في أمره بنكاحها ما ذكرناه من نسخ السنة المتقدمة.

الثاني: أن زيدا لما خاصم زوجته زينب، وهي ابنة عمّة النبي عليه الصلاة والسلام وأشرف على طلاقها، أخبر النبي ﷺ أنه طلقها زيد تزوجها⁽¹⁾ من حيث إنها كانت ابنة عمّته، وكان يحبّ ضمّها إلى نفسه، كما يحبّ أحدا ضمّ قرابته إليه حتّى لا ينالهم ضرر، إلاّ أنّه لم يظهر ذلك خوفاً من ألسنة المنافقين فالله تعالى غابته في التفات قلبه إلى الناس⁽²⁾ فقال: ﴿وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهَ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَهُ﴾⁽³⁾.

الثالث: أن زيدا لما نكح زينب وجدّها ذات جمال وعفة وقوة وعقل وحسن خدمة فبدأ له أن ينزل عنها لينكحها رسول الله ﷺ ولما رآها صالحة لصحبته خدمة له منه وقربة إلى الله تعالى يباشر رسول الله ﷺ على نفسه في حظ مباح. فجاء إلى رسول الله ﷺ وعرض عليه الأمر ولم يكن ذلك منكراً عنده عليه الصلاة والسلام غير أن زيدا تبناه النبي عليه الصلاة والسلام وكان الزوج بامرأته محرماً في الجاهلية، فعلم أنّه لو نكحها أطالوا ألسنتهم فيه وكانوا على قرب عهد من الإسلام يحترزون عن مثل هذه الأمور، فامتنع النبي ﷺ عن نكاحها وقال له: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ مع ما في قلبه من الرضا حذراً عما ذكرناه فنزلت هذه الآية: ﴿وَتَخْشَى فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ﴾ يعني من إضمار الرضى: ﴿وَتَخْشَى النَّاسَ﴾ يعني تستحي منهم أن يقولوا نكح زوجة أبيه: ﴿وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَهُ﴾ في إظهار أمر غير ما تضرره.

الرابع: أن زينب طمعت في أول أمرها أن يتزوج بها رسول الله ﷺ فلمّا خطبها الرسول لزيد شق ذلك عليها وعلى أخيها وأمّها، حتّى نزل قوله تعالى:

(1) العبارة مضطربة ولعل فيها نقصا، ولعلها فتزوجها ليستقيم المعنى.

(2) فأخبر الله تعالى رسوله ﷺ والناس بما كان يُضمّره من إثارة ضمّها إلى نفسه ليكون ظاهر الأنبياء عليهم السلام وباطنهم سواء، ولهذا قال رسول الله ﷺ ولأنصار يوم فتح مكة وقد جاء عثمان بعبد الله بن سعد بن أبي سرح وسأله أن يؤمّى عنه وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ذلك قد أهدر دمه وأمر بقتله فلمّا رأى عثمان استحي عن ردّه وسكت طويلا ليقتله بعض المؤمنين فلم يفعل المؤمنون ذلك انتظارا منهم لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال للأنصار: أما كان فيكم رجل يقوم إليه فيقتله فقال له عباد بن بشر يا رسول الله إن عيني في عينك انتظارا أن تؤمّيء إليّ فأقتله فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: الانبياء لا تكون لهم خيانة أعين والله أعلم.

(3) سورة الأحزاب، الآية: 37.

﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ﴾ الآية⁽¹⁾ فَعِنْدَ ذَلِكَ انقادوا كرهاً، فَلَمَّا بَنَى بِهَا زَيْدٌ لَمْ تَسَاعِدْهُ وَنَشَرَتْ عَنْهُ لاسْتِحْكَامَ طَمَعِهَا فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَاسْتِحْقَارِهَا زَيْدًا، فَشَكَاهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ وَأَخْفَى فِي نَفْسِهِ اسْتِحْكَامَ طَمَعِهَا فِيهِ، لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَوْ ذَكَرَ ذَلِكَ لَزَيْدٍ لَتَنَغَصَّتْ عَلَيْهِ تِلْكَ التُّعْمَةُ، وَلَقَالَ الْمَنَافِقُونَ إِنَّهُ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ طَمَعًا فِي تِلْكَ الْمَرَاةِ.

فَهَذِهِ وَجُوهٌ سِوَى مَا ذَكَرَهُ الطَّاعِنُونَ فِي أَنْبَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَرُسُلِهِ وَكُلِّهَا مُحْتَمَلٌ. فَإِنْ قُلْتَ: هَبْ أَنْ الْأَمْرَ كَذَلِكَ، وَلَكِنْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهَ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ الْإِخْفَاءَ مَا كَانَ جَائِزًا لَهُ.

قُلْتُ: أَكْثَرُ مَا فِيهِ أَنَّهُ أَخْفَى ذَلِكَ اتِّقَاءً لِسُوءِ كَلَامِ الْمَنَافِقِينَ وَلَوْ أَنَّهُ أَظْهَرَهُ وَتَحَمَّلَ سُوءَ مَقَالَتِهِمْ لَكَانَ أَكْثَرَ ثَوَابًا فِيهِ، فَيَرْجِعُ حَاصِلُهُ إِلَى تَرْكِ الْأُولَى وَالْأَفْضَلُ فَلَيْسَ ذَلِكَ مِنَ الذَّنْبِ فِي شَيْءٍ، فَأَمَّا الَّذِينَ يَذْكُرُونَ مِنْ أَنَّهُ عَشَقَهَا فَهُوَ مِنْ بَابِ الْآحَادِ وَالْأُولَى تَنْزِيهِ مَنْصَبِ الْأَنْبِيَاءِ عَنْ مِثْلِهِ لَا سِيَّمَا وَالْقُرْآنُ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْبَتَّةَ. ثُمَّ عَلَى تَقْدِيرِ الصُّحَّةِ فِيهَا رَوَايَتَانِ: مِنْهُنَّ مَنْ يَقُولُ بِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَمَّا رَأَاهَا وَعَشَقَهَا حَرَمَتْ عَلَى زَيْدٍ. وَهَذَا قَطْعًا غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ أَمْرُهُ لَزَيْدٍ بِإِمْسَاكِهَا أَمْرًا بِالزَّوْنِ وَلَكَانَ وَصْفُهُ إِيَّاهَا بِكُونِهَا زَوْجَهُ كَذِبًا وَهَذَانِ الْأُمْرَانِ لَا يَلِيقَانِ بِالْمُسْلِمِينَ فَضْلًا عَنْ أَفْضَلِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ. وَمِنْهُنَّ مَنْ لَا يَقُولُ بِحَرَمَتِهَا عَلَى زَوْجِهَا. وَلَكِنْ يَقُولُ يَجِبُ عَلَى الزَّوْجِ تَطْلِيلُهَا وَالنُّزُولُ عَنْهَا، وَقَالُوا: وَالْمَعْنَى فِيهِ امْتِحَانًا لِلزَّوْجِ فِي إِيمَانِهِ بِتَكْلِيفِ النُّزُولِ عَنْ زَوْجَتِهِ طَلَبًا لِرِضَى اللَّهِ تَعَالَى وَرِضَى رَسُولِهِ ﷺ. وَفِيهِ أَيْضًا ابْتِلَاءُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَتَكْلِيفُهُ الْحَذَرَ عَنِ الْأَعْيُنِ لِأَنَّ حِفْظَ النَّظَرِ أَشَقُّ عَلَى النَّفْسِ فَقِيلَ لَهُ: إِنْ لَمْ تَحْفَظْ نَظْرَكَ فَرَبَّمَا أَبْصَرْتَ شَيْئًا فَاشْتَهَيْتَهُ؛ لِأَنَّ الشَّهْوَةَ لَيْسَتْ مَقْدُورَةً لِلْبَشَرِ. وَإِذَا اشْتَهَيْتَهُ وَجِبَ عَلَى الزَّوْجِ طَلَاقُهَا وَالنُّزُولُ عَنْهَا فَإِنْ أَخْبَرْتَهُ بِذَلِكَ تَعَرَّضْتَ لِسُوءِ الْمَقَالَةِ وَإِنْ كَتَمْتَهُ صَرْتَ خَائِنًا فِي الْوَحْيِ. فَلَأَجَلَ الْإِحْتِرَازِ عَنِ

(1) سورة الأحزاب، الآية: 36.

هذه التوابع كان النبي ﷺ يبالغ في حفظ النظر وذلك من أشق التكاليف. فهذا ما قيل في هذا الباب.

الشبهة الرابعة: تمسكوا بقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أُسْرَى حَتَّى يَبْخُشَ فِي الْأَرْضِ﴾ الآيتان⁽¹⁾. والاستدلال من ثلاثة أوجه:
الأول: قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أُسْرَى﴾ وذلك يقتضي أن يكون استبقاء الأسرى محرماً.

الثاني: قوله: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا﴾ وذلك مذكور في معرض الدَّم.
الثالث: قوله تعالى: ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِّنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾⁽²⁾.

الجواب: الذي يدلُّ على بَرَاءَةِ منصب الأنبياء في هذه الواقعة عن كلِّ ما لا ينبغي وجوه: الأول: أنه إما أن يكون قد أُوحِيَ له في جواز الأسر وخطر إليه شيء، أو ما أُوحِيَ إليه شيء، فإن كان قد أُوحِيَ إليه شيء لم يجز للنبي عليه الصلاة والسلام أن يستشير أصحابه فيه لأنَّ مع قيام النص وظهور الوحي لا يجوز الاشتغال بالاستشارة، وإن لم يُوحَ إليه شيء البتة لم يتوجه عليه ذنب البتة.

الثاني: أنَّ ذَلِكَ الْحُكْمَ لو كان خطأ لَأَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِنَقْضِهِ، فكان يؤمر بقتل الأسرى وَيَرُدُّ مَا أَخَذَ مِنْهُمْ. قلنا: لمَّا لم يكن كَذَلِكَ بل قال: ﴿فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا﴾⁽³⁾ علمنا أنه لم يوجد الخطأ في ذلك الحكم البتة.

الثالث: أنه عليه الصلاة والسلام لم يشتغل بالاستغفار واللَّوم، وذلك يدلُّ على عدم الذنب على ما تقدَّم. وإذ قد بينا ذلك فنقول: كما يأتي العتاب على ترك الواجب فقد يأتي أيضاً على ترك الأولى، والأوَّلَى في ذلك الوقت الأثخان

(1) سورة الأنفال وتكملة الآيتين: 67 - 68 ﴿مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أُسْرَى حَتَّى يَبْخُشَ فِي الْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ لَوْلَا كِتَابٌ مِّنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾.

(2) سورة الأنفال، الآية: 69.

(3) سورة الأنفال، الآية: 68.

وَتَرَكُ الْفِدَاءَ قِطْعًا لِلْأَطْمَاعِ وَحَسْمًا لِلنِّزَاعِ وَلَوْلَا أَنَّ ذَلِكَ مِنْ بَابِ الْأَوَّلَى لَمَا قَوَّضَ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ إِلَى الْأَصْحَابِ وَهَذَا هُوَ الْعِذْرُ عَنْ قَوْلِهِ: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أُسْرَى﴾ فَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا﴾ فَهُوَ خِطَابُ جَمْعٍ فَيَصْرَفُ ذَلِكَ إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ رَغَبُوا فِي الْمَالِ (1) وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِّنْ اللَّهِ﴾ فَمَعْنَاهُ لَوْلَا مَا سَبَقَ مِنْ تَحْلِيلِ الْغَنَائِمِ لِعَذَابِكُمْ بِسَبَبِ أَخْذِكُمْ هَذَا الْفِدَاءَ (2)، وَهَذَا غَايَةُ التَّقْرِيعِ فِي تَخْطِئَتِهِمْ فِي أَخْذِ الْفِدَاءِ مِنْ جِهَةِ التَّدِيرِ.

فَإِنْ قُلْتَ: فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ مُحِلًّا لَهُمْ فَمَا هَذَا التَّقْرِيعُ الْبَالِغُ؟

قُلْتُ: لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ بَابِ الْحُرُوبِ، وَمَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ الْبَابِ فَقَدْ يَقَعُ الْخَطَأُ فِيهِ مِنْ جِهَةِ التَّدِيرِ وَيَقْرَعُ ذَلِكَ الْخَطِيئَةَ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُذْنِبٍ.

الشُّبْهَةُ الْخَامِسَةُ: أَنَّهُ لَمَّا اسْتَأْذَنَهُ قَوْمٌ فِي التَّخَلُّفِ عَنِ الْخُرُوجِ مَعَهُ إِلَى الْجِهَادِ فَأَذِنَ لَهُمْ فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ﴾ (3) وَالْعَفْوُ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ الذَّنْبِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ مُذْنِبًا.

الْجَوَابُ: أَنَّ الْعَفْوَ يَقْتَضِي تَرْكَ الْمُواخَاذَةِ، وَقَوْلُهُ: ﴿لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ﴾ مُوَاخَاذَةٌ. فَلَوْ أَجْرَيْنَا قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ﴾ عَلَى ظَاهِرِهِ لَزِمَتْ الْمُنَاقَضَةُ، فَعَلِمْنَا أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ ذَلِكَ - مَا جَوَابُكَ عَنْ كَلَامِي - مَثَلًا إِنَّمَا الْمُرَادُ التَّلَطُّفُ فِي الْمَخَاطَبَةِ. كَمَا يَقَالُ: أَنْتَ رَحِمَكَ اللَّهُ وَغَفَرَ لَكَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ ذَنْبٌ الْبَتَّةَ، وَأَيْضًا فَهَذَا مِنْ بَابِ التَّدِيرِ فِي الْحَرْبِ. وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ تَارِكَ الْأَفْضَلِ فِيهِ قَدْ يَقْرَعُ وَيُوبَخُ (4).

(1) وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَعَاطِبَ فِي شَأْنِ الْأَسَارَى هُوَ غَيْرُ النَّبِيِّ ﷺ بَلْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ سِوَاهُ وَالْقِصَّةُ مَعْرُوفَةٌ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ نَبِيَّهُ ﷺ بِأَنْ يَأْمُرَ أَصْحَابَهُ بِأَنْ يَشْخَنُوا فِي قَتْلِ أَعْدَائِهِمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَضْرِبُوا قُورَ الْأَعْنَاقِ وَاضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ﴾ وَبَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ إِلَى أَصْحَابِهِ فَسَهَوْا عَنْ ذَلِكَ وَأَسْرَوْا يَوْمَ بَدْرٍ جَمَاعَةً مِنَ الْمُشْرِكِينَ طَمَعًا فِي الْفِدَاءِ فَأَنْكَرَ اللَّهُ تَعَالَى ذَلِكَ عَلَيْهِ وَبَيَّنَّ أَنَّ الَّذِي أَمَرَ بِهِ سِوَاهُ.

(2) رَوَى الْمُؤَلَّفُ فِي تَفْسِيرِهِ 399/4 أَنَّ أَبَا بَكْرٍ قَالَ: الْأَوَّلَى أَنَّ تَأْخِذَ الْفِدَاءِ لِيَتَقَوَّى الْعَسْكَرُ بِهِ عَلَى الْجِهَادِ.

(3) سُورَةُ التَّوْبَةِ، آيَةُ: 43.

(4) لَيْسَ هُنَاكَ مِنْ دَاعٍ لِلتَّهَرُّبِ مِنْ إِبْثَاتِ الذَّنْبِ الَّذِي أَثْبَتَهُ إِلَيْهِ تَعَالَى بِقَوْلِهِ: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ طَالَمَا أَنَّ الْمَدْلُولَ وَاضِحٌ فِيهَا.

الشبهة السادسة: قوله تعالى: ﴿وَوَضَعْنَا عَنْكَ وِزْرَكَ﴾ الآية⁽¹⁾ صريح في الذنب.
جوابه: من وجوه:

الأول: حمله على الوزر الذي كان قبل التوبة.

الثاني: حمله على الصغيرة أو ترك الأولى.

الثالث: أو الوزر في أصل اللغة هو الثقل. قال الله تعالى: ﴿حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾⁽²⁾ أي أثقالها، وإنما سُمِّيَ الذنب بالوزر لأنه يثقل كاسبه. فعلى هذا تسمية الذنب بالوزر مجاز آخر، وهو أنه عليه الصلاة والسلام كان في غم شديد لإصرار قومه على الشرك، وأنه كان هو وأصحابه فيما بينهم مستضعفين فلمَّا أَعْلَاَ اللهُ كلمته، وعظَّم أمره فقد وضع وزره، وَيُقَوِّي هذا التأويل قوله: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾⁽³⁾ فَإِنَّ الْعُسْرَ بالشدائد والغوم أشبه، واليُسْرَ بإزالة الهموم أشبه.

فإن قلت: إِنَّ هذه السورة مَكِّيَّة فما ذكرت من المعنى لا يليق بها.

قلت: إِنَّ وَعْدَ اللهِ حَقٌّ، فَلَمَّا وَعَدَهُ اللهُ بِذَلِكَ فِي مَكَّةَ فقد قَوِيَ قَلْبُهُ وزالت كُرْبَتُهُ.

الشبهة السابعة: تمسكوا بقوله تعالى: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ﴾⁽⁴⁾ قالوا: وهذا تصريح بالمغفرة.

جوابه: أَنْ نَحْمِلَهُ عَلَى مَا قَبْلَ التُّبُوَّةِ أو على الصغائر. ولمن أباهما تأويلات.

الأول: أن المراد ما تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِ أَمْتِكَ وَمَا تَأَخَّرَ، فَإِنَّ الرَّجُلَ المعتبر إذا أحسن بَعْضُ خَدَمِهِ أو أَسَاءَ فَإِنَّهُ يُقَالُ لَهُ: أَنْتَ فَعَلْتَ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُوَ فَاعِلُهُ بِنَفْسِهِ الْبُتَّةُ.

الثاني: إِذَا تَرَكَ الْأَوَّلَى قد يسمى ذَنْبًا كما يقال: حسنات الأبرار سَيِّئَاتُ الْمُقْرِبِينَ.

الثالث: أَنَّ الذنب مَصْدَرٌ، وَيَجُوزُ إِضَافَتُهُ إِلَى الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ، فَكَانَ الْمُرَادُ لِيَغْفِرَ لِأَجْلِكَ وَيَبْرَكَتِكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِمْ فِي حَقِّكَ وَمَا تَأَخَّرَ.

(2) سورة محمد، الآية: 4.

(4) سورة الفتح، الآية: 2.

(1) سورة الشرح، الآية: 2.

(3) سورة الشرح، الآيات: 4 - 6.

الرابع: أَنَّ الغرض من هذه الآية غُلُو درجة الرسول عليه الصَّلَاة والسَّلَام، وَذَلِكَ يَحْصُلُ بقوله تعالى: لو كان لك ذنب لغفرته لك، وإخراج القضية الجازمة إلى الشرطية جائز إذا دَلَّ سياق الكلام عليه⁽¹⁾.

الخامس: هو أَنَّهُ عليه الصَّلَاة والسَّلَام لا شَك أَنَّهُ بتقدير الإقدام على الذنب كان يتوب عنه، فَإِنَّ الإصرارَ على الذَّنْب مُنْفِيٌّ عنه بالإجماع والتائب من الذنب كَمَنْ لا ذَنْبَ لَهُ. وإذا كان كذلك وَجِبَ علينا وعليهم تأويلُ هذه الآية.

الشبهة الثامنة: تمسكوا بقوله تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى﴾⁽²⁾ فعاتبه على إعراضه عن ابن أم مكتوم. جوابه: لا نُسَلِّم أَنَّ هذا الخطاب متوجه إلى النَّبِيِّ عليه الصَّلَاة والسَّلَام. لا يقال: إِنَّ أَهْلَ التفسير قالوا: الخطاب مع الرسول، لأننا نقول: هذه رواية الآحاد فلا تقبل في هذه المسألة ثمَّ إِنَّهَا معارضة بأمور:

الأول: أَنَّهُ وصفه بالعبوس وليس هذا من صفات النَّبِيِّ ﷺ في قرآن ولا خبر مع الأعداء والمعاندين فضلاً عن المؤمنين والمسترشدين.

الثاني: وصفه بَأَنَّهُ تَصَدَّى لِلْأَغْنِيَاءِ وَتَلَهَّى عَنِ الْفُقَرَاءِ وذلك غير لائق بأخلاقه.

الثالث: أَنَّهُ لا يجوز أن يقال للنَّبِيِّ: ﴿وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَرْكَبُ﴾⁽³⁾ فَإِنَّ هذا الإغراء يترك الحرص على إيمان قومه فلا يليق بمن بعث بالدُّعاء والتنبيه.

سَلَّمْنَا أَنَّ الْخِطَابَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لَكِنْ لَا نُسَلِّمُ كَوْنَهُ ذَنْبًا، بَيَّأْنُهُ أَنَّهُ تَعَالَى وَصَفَ نَبِيَّهٖ بِحُسْنِ الْخُلُقِ: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾⁽⁴⁾، ﴿وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ﴾⁽⁵⁾، ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً

(1) لا نرى ضرورة لهذه التأويلات وقد روى أحمد في حديث عائشة أنها قالت للنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عندما كان يصلي حتى تتورم قدماه: أليس قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر؟ فلم يفكر رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذلك بل قال: أَفَلَا أَكُونُ عَبْدًا شَكُورًا. فتأمل.

(2) سورة عبس، الآية: 7.

(3) سورة عبس، الآيات: 1 - 2.

(4) سورة آل عمران، الآية: 159.

(5) سورة القلم، الآية: 4.

لِّلْعَالَمِينَ» (1) فَلَمَّا ظَهَرَ مِنْهُ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ النَّادِرَةَ خِلَافَهُ عَاتَبَهُ عَلَيْهِ وَعَرَفَهُ أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ مَرْضِيٍّ مِنْهُ فَيَكُونُ ذَلِكَ مِنْ بَابِ تَرْكِ الْأَوَّلَى ثُمَّ السَّبَبُ فِي ذَلِكَ كَمَا جَاءَ فِي الْخَبَرِ «أَنَّهُ كَانَ يَتَكَلَّمُ مَعَ بَعْضِ أَشْرَافِ قَرِيْشٍ وَيَسْتَمِيلُهُ إِلَى الْإِسْلَامِ رَجَاءً أَنْ يَعْزَّزَ بِهِ الْإِسْلَامَ وَقَدْ كَانَ مِنَ الْحَرِصِ عَلَى إِسْلَامِهِمْ بِحَيْثُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَلَعَلَّكَ بَيِّعْتَ نَفْسَكَ عَلَى آثَرِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا﴾ (2) فَحَضَرَهُ هَذَا الْأَعْمَى وَلَمْ يَعْرِفْ كَيْفِيَّةَ الْحَالِ، فَسَأَلَ عَنْ مَسْأَلَةٍ فِي خِلَالِ مَكَاَلَةِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ذَلِكَ الرَّجُلَ، فَاشْتَدَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ إِذْ كَانَ ذَلِكَ قَطْعًا لِلْكَلَامِ وَإِفْسَادًا لَمَّا كَانَ يُحَاوِلُهُ مِنْ إِسْلَامِ ذَلِكَ الرَّجُلِ فَأَعْرَضَ عَنْهُ فَتَنَاهَا اللَّهُ تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ، وَأَمَرَهُ بِالْإِقْبَالِ عَلَى كُلِّ مَنْ أَتَاهُ مِنْ شَرِيفٍ وَوَضِيعٍ وَعَنِيٍّ وَفَقِيرٍ بَأَنْ لَا يَخُصَّ بِدَعْوَتِهِ شَرِيفًا دُونَ دَنِيٍّ إِذِ الْوَاجِبُ عَلَيْهِ هُوَ التَّبْلِيغُ إِلَى الْكُلِّ وَلَيْسَ عَلَيْهِ مِنْ امْتِنَاعٍ مِنْ امْتِنَاعٍ عَنْ قَبُولِ دَعْوَتِهِ تَبَعَةً وَلَا عَهْدَةً.

الشبهة التاسعة: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدُوءِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾ (3) أَي لَا تَطْرُدِ الْمُؤْمِنِينَ وَطَرَدَهُمْ كَبِيرَةً.

جوابه: لَيْسَ فِي الظَّاهِرِ طَرْدَهُمْ وَإِنَّمَا فِيهِ التَّهْيِ عَنْ طَرْدِهِمْ بَلْ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَتَطْرُدْهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ (4) وَلَوْ كَانَ طَرْدَهُمْ لَقَالَ فَطَرَدْتَهُمْ (5). وَحِكْمَةُ التَّهْيِ أَنْ جَمْعًا مِنَ الْكُفَّارِ طَلَبُوا مِنْهُ طَرْدَ الْفُقَرَاءِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ الْآيَةَ لِتَكُونَ حُجَّةً لَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَنْ قَبُولِ قَوْلِهِمْ.

الشبهة العاشرة: قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ﴾ (6) وَالتَّوْبَةُ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ مَسْبُوقَةً بِذَنْبٍ.

جوابه: التَّوْبَةُ - الرَّجُوعُ - مَحْمُولَةٌ عَلَى الصَّغِيرَةِ أَوْ تَرْكِ الْأَوَّلَى.

(2) سورة الكهف، الآية: 6.

(1) سورة الأنبياء، الآية: 107.

(3 و 4) سورة الأنعام، الآية: 52.

(5) قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي تَفْسِيرِهِ 51/4 (إِنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَا طَرَدَهُمْ لِأَجْلِ الْإِسْتِخْفَافِ بِهِمْ وَإِنَّمَا عَرَّجَ لِحُلُوسِهِمْ وَقَتًا مَعِينًا سِوَى الْوَقْتِ الَّذِي كَانَ يَحْضُرُ فِيهِ أَكَابِرُ قَرِيْشٍ) وَهَذَا يُفِيدُ عَكْسَ مَا قَالَهُ هُنَا لِأَنَّهُ أُبْثِتَ الطَّرْدُ هُنَاكَ وَعَلَّلَهُ بِأَنَّهُ اجْتِهَادٌ وَأَنَّهُ مِنْ بَابِ تَرْكِ الْأَفْضَلِ وَالْأَكْمَلِ وَالْأَوَّلَى.

(6) سورة التوبة، الآية: 117.

الشبهة الحادية عشرة: قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَغْفِرُ لَذَنبِكَ﴾⁽¹⁾ وفي الحديث «وإنِّي لأستغفرُ اللهَ في اليومِ والليَلةِ سبعينَ مرَّةً»⁽²⁾ وهذا صريح.

جوابه: أنه محمول إمّا على الصَّغيرة أو ترك الأولى أو التواضع كما قررناه في قول آدم: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا﴾⁽³⁾ أو على التقدير والمغنى إذا أذنبت فاستغفره كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا﴾⁽⁴⁾ وليس يريد أن جميعهم مذنبون، وإنما بعثهم على التوبة إذا أذنبوا.

الشبهة الثانية عشرة: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾⁽⁵⁾ الآية ظاهرها مشعر بأنه فعل ما لا يجوز.

جوابه: أنَّ تحريم ما أحلَّ الله ليس بذنب بدليل الطلاق والعقاق، وأما العتاب فإنَّ النهي عن فعل ذلك لابتغاء مَرْضَاةِ النَّسَاءِ أو ليكون زَجْرًا لَهُنَّ عن مطالبته مثل ذلك كما يقول القائل لغيره: لِمَ قِيلَتْ أَمْرٌ فَلَانَ واقْتِدَيْتَ بِهِ وهو دونك، وآثرتِ رِضَاهُ وهو عَبْدُكَ، فَلَيْسَ هذا عِتَابٌ ذَنْبٍ وإنما هو عِتَابٌ تَشْرِيفٍ.

الشبهة الثالثة عشرة: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ﴾⁽⁶⁾، ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾⁽⁷⁾ فلو لم يوجد منه فعل المحذور والإخلال بالواجب لم يكن للأمر والنهي فائدة.

جوابه: الأمر والنهي أحدُ أسبابِ الْعِصْمَةِ فَوْجُودُهُمَا لَا يُخِلُّ بِهَا.

الشبهة الرابعة عشرة: قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾⁽⁸⁾ فلو لم يصح ذلك منه لما حُوطِبَ بِهِ.

جوابه: من وجوه:

(1) سورة غافر، الآية: 55.

(2) الحديث: أخرجه البخاري والترمذي وابن ماجه والإمام أحمد بلفظ: «والله إنِّي لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم أكثر من سبعين مرة» واللفظ للبخاري.

(3) سورة الأعراف، الآية: 23.

(4) سورة التحريم، الآية: 8.

(5) سورة الأحزاب، الآية: 1.

(6) سورة التحريم، الآية: 1.

(7) سورة المائدة، الآية: 67.

(8) سورة الزمر، الآية: 65.

الأول: أن المراد أمته فقد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «نزل القرآن بإيّاك أغني واسمعي يا جارة» ومثله قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ الآية (1). فقلوه: ﴿فَطَلَّقُوهُنَّ﴾ يدل على أن الخطاب توجه إلى غيره.

الثاني: حمله على الشُّرك الخفي الذي هو الالتفات إلى غير الله تعالى.

الثالث: أنه شرح الحال بتقدير الوقوع كما في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَ اللَّهِ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (2).

الشبهة الخامسة عشرة: قوله تعالى: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنْسَى إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ (3) والاستثناء يدل على جواز النسيان في الوحي.

جوابه: إن النسيان يجيء بمعنى الترك قال الله تعالى: ﴿فَالْيَوْمَ نَنْسَهُمْ كَمَا نَسُوا لِقَاءَ يَوْمِهِمْ هَذَا﴾ (4)، ﴿كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَى﴾ (5) فقلوه: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنْسَى﴾؛ أي فلا تترك منها شيئاً إلا ما شاء الله وهو المندوب أو المنسوخ.

الشبهة السادسة عشرة: قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنْتَ فِي شكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَسْئَلِ الَّذِينَ يَقْرَأُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ لَقَدْ جَاءَكَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾ (6) قالوا فكان النبي ﷺ في شك مما أوحى الله إليه، وإلا فأى فائدة في أمره بالسؤال.

جوابه: القضية الشرطية لا تفيد إلا ترتيب الجواب على الشرط فأما أن الشرط حاصل أو لا فهو غير مستفاد، فأما الرجوع إلى اليهود والنصارى فلوجهين:

الأول: أن نعت النبي ﷺ كان مندوباً في كتبهم المذكورة في التوراة والإنجيل فكان يظهر بعضهم ذلك وإن كتمه الباقون، وكان ذلك من أعظم الدلائل على

(2) سورة الأنبياء، الآية: 22.

(4) سورة الأعراف، الآية: 51.

(6) سورة يونس، الآية: 94.

(1) سورة الطلاق، الآية: 1.

(3) سورة الأعلى، الآيات: 6 - 7.

(5) سورة طه، الآية: 126.

صِدْقِهِ فَأَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِالرَّجُوعِ وَتَعَرَّفَ مَا شَهِدَتْ بِهِ الْكُتُبُ السَّمَاوِيَّةُ مِنْ نَعْتِهِ وَصِفَتِهِ، لِيَكُونَ أَقْوَى مَعِينٌ لَهُ فِي إِزَالَةِ الشُّبْهَةِ وَتَقْوِيَةِ الْعِلْمِ.

الثاني: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَهُ أَنْ يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ فِي كَيْفِيَّةِ ثُبُوتِ نُبُوَّةِ سَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ، حَتَّى يَزُولَ الْوَسْوَاسُ فِي كَوْنِهِ نَبِيًّا لِأَنَّهُ أَمَرَ أَنْ يَأْتِيَ بِمَثَلِ مَا أَتَى بِهِ مِنْ قَبْلِهِ مِنَ الْمَعْجَزَاتِ. جواب آخر: عن أصل الكلام، وهو أَنَّ الْخُطَابَ وَإِنْ كَانَ مُتَوَجِّهًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَجُوزُ أَنْ لَا يَكُونَ الْمُرَادُ مِنْهُ هُوَ.

الشبهة السابعة عشرة: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ﴾ (1) الْآيَتَانِ قَالُوا وَكَانَ مَعْنَاهُ قَارَبَ فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَارَبَ الْكَذِبَ وَمَا إِلَيْهِ. جوابه: لَعَلَّهُ قَارَبَ ذَلِكَ بِحَسَبِ الطَّبِيعَةِ الْبَشَرِيَّةِ، لَا بِحَسَبِ الْعَقْلِ وَالذِّينِ (2).

(1) سورة الإسراء وتام الآيتين: 73 - 74 ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أُوحِيتَ إِلَيْكَ لَيَفْتَرِيَا عَلَيْنَا غَيْرَهُ وَإِذَا لَا تَأْخُذُوكَ حَلِيلًا وَلَوْلَا أَنْ تَبْتَئَنَّا لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْنًا قَلِيلًا﴾.

(2) وقد فصل المؤلف القول في تفسيره 436/5 بأن المقارنة لا تعني الوقوع، كما أن كلمة لولا تُفيد انتفاء الشيء لثبوت غيره وأن التهديد على المعصية في ﴿إِذَا لَا دَقَّتْكَ﴾ لا يدل على الإقدام عليها كما ورد في كثير من الآيات، فليُنظر.

فصل آخر

فِيمَا تَمَسَّكُوا بِهِ فِي إِثْبَاتِ الذَّنْبِ لَا لِنَبِيِّ مَعِينٍ

الشبهة الأولى: قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يُوَازِئُكَ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمْ﴾⁽¹⁾ فهذا يقتضي ثبوت الظلم لكل الناس والنبي ﷺ من الناس فثبت الظلم له.

جوابه: إذا تمسكت بهذا العموم في إثبات الظلم فقوله تعالى: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾⁽²⁾ يوجب جواز اللعن عليهم وَجَلَّ مَنْصِبُ الْأَنْبِيَاءِ عَنْهُ فَإِنْ قُلْتَ بِتَخْصِصِ الْعُمُومِ هُنَاكَ، قُلْتَ بِهِ هَاهُنَا.

الشبهة الثانية: قوله تعالى: ﴿عَلِمَ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ إلى آخر السورة⁽³⁾ قالوا: فلولوا الخوف من وقوع تخليط الوحي من جهة الأنبياء لم يكن في الاستظهار بالرصد المرسل معهم فائدة.

جوابه: يجوز أَنْ بَعَثَ الْمَلَائِكَةَ مَعَ الْأَنْبِيَاءِ لَيْسَ لِلْخَوْفِ مِنْ تَغْيِيرِ الْأَنْبِيَاءِ وَتَبْدِيلِهِمْ لَكِنْ لِمَنْعِ الشَّيْطَانِ مِنْ إِيقَاعِ تَخْلِيطٍ فِي أَدَاءِ الرَّسُولِ، كَمَا قَرَّرْنَاهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ﴾⁽⁴⁾.

الشبهة الثالثة: تمسكوا بقوله تعالى: ﴿عَلَيْهِمْ نَبَأٌ الَّذِي ءَاتَيْنَاهُ ءَايَاتِنَا فَأَنْسَلَخَ مِنْهَا﴾⁽⁵⁾ الآية وزعموا أنها نزلت في نبيٍّ عُزِلَ عَنْ نُبُوَّتِهِ.

جوابه: ليس في الآية ما يدل على كون ذلك المذكور نبياً والاعتماد فيه على أخبار الآحاد غير جائز، والله أعلم بالصواب.

(تَمَّتِ الرِّسَالَةُ الْمُسَمَّاةُ بِعَصْمَةِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ)
(لِلْإِمَامِ فخر الدين الرَّازي عليه رحمة الباري)

(2) سورة هود، الآية: 18.

(1) سورة التحل، الآية: 61.

(3) سورة الجن وتَمَامُ الْآيَاتِ: 26 - 28 ﴿عَلِمَ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا إِلَّا مَنْ أَرْتَضَى مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا لِيُغْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا رَسُولَكَ رُبُّهُمْ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَخْضَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾.

(5) سورة الأعراف، الآية: 175.

(4) سورة الحج، الآية: 52.

المحتويات

03	تقديم
05	ترجمة المؤلف
07	مقدمة المؤلف
08	فصل في شرح الأقوال والمذاهب في هذه المباحث
16	عصمة آدم عليه السلام
23	قصة نوح عليه السلام
26	قصة إبراهيم عليه السلام
44	قصة يعقوب عليه السلام
46	قصة يوسف عليه السلام
55	قصة أيوب عليه السلام
55	قصة شعيب عليه السلام
57	قصة موسى عليه السلام
60	قصة موسى والخضر عليهما السلام
62	قصة داود عليه السلام
69	قصة سليمان عليه السلام
75	قصة يونس عليه السلام
76	قصة لوط عليه السلام
77	قصة زكريا
77	قصة عيسى عليه السلام
78	قصة سيدنا ومولانا محمد - صلى الله عليه وسلم -
96	الفهرسة